



الصدقة الحتمية بين الولايات المتحدة وإيران (ص: ٩)

نتانيا هو طلب من الجيش إعداد خطة دفاعية تستثني الجولان

نقل مدار التسوية من «لبنان أولاً» إلى «سوريا أولاً»

بالتهدية سرّاً لمصلحة العراق، خافوا من الحظر الدولي (راجع العدد الماضي من «الميزان» بعنوان «مصالحة أميركية - إيرانية» في ولاية كلينتون الثانية». والتطيل على الصفحة ٩ من هذا العدد بعنوان «حمية الصداقة الأميركية - الإيرانية».

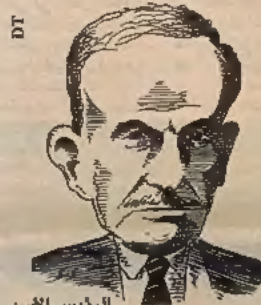
ويبدو أن في واشنطن قناعة جديدة بأن سوريا ترحب بمثل هذا التوجه الموجه للحلحلة السلمية بما يحفظ مصالح جميع دول المنطقة إلى أجل طوي.

إنخراط إيران، لسببين:

■ السبب الأول، الحؤول دون قيام العراق بمزيدات ضد سوريا على غرار ما جرى ضد مصر في قمة بغداد لعام ١٩٧٨.

■ والسبب الثاني، أن العراق بعد لازم لضمان الوضع الأرمني عندما يطرح موضوع توطين الفلسطينيين على بساط البحث، لأن الأردن وحده لا يستطيع تحمل واستيعاب أعباء التوطين الفلسطيني. أما الثمن الذي سيدفع للعراق لقاء ذلك فهو رفع الحصار الدولي عنه وإمداده بالفرقش وإعادة تعاقبه في المجتمع الدولي. وربما أكثر من ذلك مع الوقت، في إشارة إلى إمكانية إعادة ترسيم الحدود الكويت بما يحفظ مصالح البعيرة المدعى وأغرب المصدر المذكور عن اعتقاده بأن التسوية مع سوريا لن تتم قبل التكتك من دخول إيران والعراق في إطار التسوية. وأنه إذا ما تم ذلك خلال السنة المقبلة، فإن مشكلة الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان تحل تلقائياً. وأكد المصدر اعتقاده بأن التسوية مع لبنان سوف تنهي في نهاية المطاف.

وفي الوقت الذي تزدد فيه أنباء عن حوار سري بين واشنطن وطهران يحرص الأميركيون على تقيدها، أكدت قيادة الأسطول الأميركي الخامس في البحرين أن لديها تعليمات من البيت الأبيض بعدم التعرض للوإخر الإيرانية التي تقوم



الرئيس الأسد

تركيز مدار التسوية على «سوريا أولاً» يتطلب تسويات تكميلية تشمل إيران والعراق أيضاً. وفي رأي هذا المصدر أنه تبعاً لذلك، يتوقع قلب سياسة الاحتواء المزدوج السابقة على وجه مختلف، أي بدل الاحتواء السلبي انتهاز سياسة احتواء إيجابي.

■ ذلك أنه، حسب المصدر المذكور، لا يد من مصالح أميركية - إيرانية أولاً لأن ذلك هو المدخل الوحيد الذي يعطي الجيشين اللبناني والسوري من مواجهة «حزب الله»، وهي مواجهة غير مرغوبة من الجانبين، فضلاً عن أنه يدخل إيران في التصور العام لمستقبل المنطقة.

قال المصدر المذكور إنه ضروري مثل

قبل توجهه إلى واشنطن لقاء الرئيس الأميركي بيل كلينتون، طلب رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتانياهو من قيادة وأركان جيش الدفاع الإسرائيلي إعداد خطة دفاعية جديدة تستثني قضية الجولان السورية المحتلة، كما قالت مصادر أميركية نقلاً عن أحد أعضاء الوفد الإسرائيلي إلى واشنطن.

وقالت تلك المصادر أيضاً، إن التوجه الذي ساد الأجواء الإسرائيلية وأجاء المصادات الإسرائيلية الأميركية هو الاتفاق على ضرورة استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط انطلاقاً من التفاوض مع سوريا أولاً، لأن أي توجه آخر، وخصوصاً بالنسبة إلى لبنان، لا يحل المشكلة.

ويبدو من التحليلات المتداولة في واشنطن أن مسألة الدبلوماسية المتعلقة بالشرق الأوسط لن تكون من مسؤولية وزارة الخارجية مابين أولبرايت وبعدها، بل سوف تكون في الدرجة الأولى من مسؤولية الرئيس كلينتون وأجهزة الأمن القومي. وقد ظهرت ملامح من ذلك، عندما صدرت تصريحات بالنسبة إلى العملية العربية السورية فيما يتعلق بالتحقيق حول انفجار الخبر على لسان مدير مكتب التحقيقات الاتحادي لويس فريه، ووزيرة العدل جانيت رينو اعتبرت ممارسة للسياسة الخارجية من خارج الوزارة المختصة عادة.

وقال مصدر أميركي لـ «الميزان»، إن

نفاد الصبر من نفاد الوعد

■ تتحول بيروت في هذه الأيام إلى «مدينة صاهي»، ليس بالمعنى السياسي فقد، بل بالمعنى السياسي في الدرجة الأولى. وهذا شيء متوقع بالنظر إلى تراجع وانتكاس الحالة الاقتصادية بفعل المبالغة في طاعة التوقعات السابقة التي رافقت مجيء رفيق الحريري إلى الحكم من جهة، وإلى تدهور النمو العام والتفاقم المتزايد في مديونية الدولة وفي عجز مائيتها.

وليس أبل على ذلك من إعلان شهر شباط/فبراير الجاري شهر تنشيط للسباحة والاستمتاع بخفض الأسعار في الأسواق، بما في ذلك أسعار تذاكر السفر، مع أن هذا الشهر الذي يصله اللبنانيون بعبارة «شباط اللبابة» ليس تاريخياً شهراً مسيحياً، والمهلة الثانية التي تلف لبنان حالياً هي التي تجري على «مسرح الترويكاء» على نحو يشبه المجلد حول جنس الملائكة، أو ربما جنس الشياطين، قياساً على انتشار الديانة الإليسية في مصر (راجع الصفحة ٨ من هذا العدد). والمجلد الدائر الآن على سينما الإتيه هو حول اغتراب الترويكاء أو عدم اغترابها، وحول إمكانية ترميمها أو تعزيرها.

والى أغلب الظن أن العلهة السياسية لا تقتصر على خلق عذر للحكومة تغطي به انتكاس سياستها الاقتصادية، وإلقاء التبعة على مسببات أخرى، بل هي بمثابة تهديد لمحاولة جديدة مكررة لتدمير ولاية الرئيس الياس الهراوي ثلاث سنوات مرة ثانية، كما حصل قبل انتهاء ولايته الدستورية في خريف ١٩٩٥.

لكن اللبنانيين تظهر عليهم في هذه الأيام بوادر نفاد الصبر. ومع أن هذه البوادر غير مترافقة بالدعوة إلى تحركات شعبية، كما في السابق، إلا أنها تأخذ مجرى نفساً ملحوظاً بالله القنوط وهي حالة من شأنها أن تؤثر سلباً على إمكانية تنشيط النمو الاقتصادي من جديد.

فليس ادّج على النمو الاقتصادي لأي بلد من حالة الإزهاق المصحوبة بالقنوط. وقد حذر بنك عوده، في نشرته الاقتصادية لربيع الأخير من السنة الماضية من انحدار المزاج العام إلى هذا المنحدر، داعياً إلى ضرورة إبقاء الأمل في الإصلاح المطلوب قائماً.

غير أن نفاد الصبر اللبناني في هذه الأيام مرده إلى للمقام الأول إلى نفاد الوعد الذي رافق رفيق الحريري منذ خمس سنوات، وهو وعد تصوره اللبنانيين، أو صور لهم، على أنه سوف يكون خالياً من التضخيمات، أو على الأقل، لم تكن الدولة الحزيرية على شجاعة كافية لتشرع للبنانيين وتقتنعهم بما هو مطلوب من تضخيمات. وسبب هذا التصور، أن الظاهرة الحزيرية القائمة على الحال وحده، في إطار ثقافة هيجنة، غير مؤهلة لتطبيق بمهمة وطنية خارقة من هذا النوع، فضلاً عن أن ذلك ليس من طبيعتها، على الرغم وجود عناصر يسارية ورايكتالية سابقاً في عداد حكومة الحريري.

نفاد الوعد... فنقد الصبر

«الميزان»

حالة الناتج الحقيقي في العالم العربي ١٩٩٧

النمو السعودي منقوص والنمو اللبناني... «منكوس»

عودة ليفين. بعد أكثر من خمس سنوات على إزالة تاشيل فلاديمير لينين مؤسس الدولة السوفييتية من الساحات العامة في المدن الروسية، صوت مجلس مدينة يريازن الواقعة إلى الجنوب الغربي من موسكو على إعادة نصب لينين إلى الساحة العامة بمناسبة عيد ميلاده في ٢٢ نيسان/أبريل وتقرر في موسكو أيضاً الحفاظ على جثمان لينين محظاً، حتى في حال نقله من ضريحه في الساحة الحمراء، لا تكريماً له بل للثلاثين على فن التحنيط.

شوكولاتة صيفية. يعكف خبراء غربيين في الهندسة الوراثية على بحث علمية تهدف إلى زيادة إنتاج شجرة الكاكاو التي تصنع منه الشوكولاتة، بسبب تزايد الطلب عليه في الصين ويقول هؤلاء الخبراء أنه لو أكل كل فرد صيني لوحاً واحداً من الشوكولاتة في السنة، فإن الإنتاج العالمي للراهن كله من ضريرة في الساحة الحمراء، لا تكريماً له بل للثلاثين على فن التحنيط.

سلطان بن عبد العزيز الجالس على الحراب! ص: ١٦

بمعدل دولارين للبرميل في السنة الجارية، فإن النمو السعودي قد يتقلص إلى الصفر، وربما إلى تراجع بنسبة واحد في المائة تحت الصفر في السنة المقبلة.

أما في لبنان، فإن هذه التقديرات تشير إلى أن النمو اللبناني قياساً على حركة أسعار الفائدة الأساسية للبنك المركزي على أدوات الخزينة القصيرة الأجل، لن يتجاوز كحد أقصى نسبة ٢,١٪ في ١٩٩٧ وتقدر ٤,٤٪ في السنة الماضية، أي بانكاس قدره حوالي ٥٪ عما كان عليه في ١٩٩٤ و ١٩٩٥. هذا مع العلم أن أسعار حوالى ٥٪ بالبنسبة إلى إندخال العراق، فقد قال المصدر المذكور إنه ضروري مثل

يستدل من تقرير للأمم المتحدة عن حالة العالم الاقتصادية في ١٩٩٧، أنه من المتوقع أن تشهد ١١٦ دولة من أصل ١٣٧ هذه السنة زيادة في الناتج القومي الإجمالي، وهو يمثل تحسناً عن السنة السابقة التي شهدت نمواً في ١٠٤ دول فقط.

وفي تحليل لـ «الميزان» عن أحوال النمو في العالم العربي قياساً على معطيات التقرير مفروقة بوسائل قياس خاصة غير مقارنة، يتبين أن سكان الدول العربية في مجموعهم هم الآن أكثر فقراً مما كانوا عليه في الثمانينات، باستثناء نسبة ضئيلة لا تتعدى ١٠ في المائة، أي حوالي ٢٤ مليون شخص من أصل ٢٣٥ مليون نسمة.

وحسب التقديرات التي أجرتها «الميزان»، فإن النمو المتوقع في المملكة العربية السعودية، أغنى الدول العربية، لن يزيد هذه السنة إلا بحدود ١ - ٢ في المائة فقط من الناتج الإجمالي الحقيقي، على الرغم من الارتفاع القياسي في العائدات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية والقياس المعتمد في ذلك، هو حجم الأموال الصادرة إلى الخارج للاستثمار، وخصوصاً إلى الشرق الأقصى (الصين، فيتنام، أندونيسيا، الهند، ماليزيا، وأسيا الوسطى)، بالإضافة إلى تحويلات الوافدين. وفي حال هبوط أسعار النفط

أسعار الموزعين

Austria: AS26, Bahrain: Bk250, Belgium: BP90, Canada: C\$2.50, Cyprus: C£1, Egypt: E£1, France: FF8, Germany: DM2.5, Greece: Dr400, Italy: L300, Jordan: Jk200, Lebanon: Lb200, Libya: Dn275, Morocco: Dh7, Oman: Rm200, Saudi: S\$3.50, Switzerland: Sfr3, Syria: L.S.15, Tunisia: M600, U.A.E: Dh3, UK: £1, USA: \$2.

الاقتراض لتغطية عجز الميزانية ليست له حدود في الأفق المنظور

النجاح القصير النفس... فشل طويل الأجل

تحليل اقتصادي

تتف السياسة الاقتصادية للحكومة اللبنانية، كما يتضح من الميزانية الجديدة ومن طريقة تصنيفها في مجلس النواب على عتبة أداء متكوس أي ظهور قصير قبل ظهور رأسه في الولادة. وقد أجمع السياسيون وغير السياسيين من منتقدي الحكومة الحزبية أن العمل الذي يشكر منه لبنان هو في المؤسسات. وقد جاءت الأزمة السياسية العاصفة بين رموز الحكم (راجع الصفحة المقابلة) تأكيداً لذلك لا ليس فيه.

فالتنمية الاقتصادية لبلد مثل لبنان لا تتوقف على وفرة الموارد المالية أو عدم وفرتها طالما أنه يعتمد بشكل رئيسي على الموارد البشرية وفي الدول التي تعتمد على الموارد البشرية وخصوصاً الدول الصغيرة الحجم، تتوقف التنمية الاقتصادية على أداء المؤسسات. وطالما أن المؤسسات معالة أو تؤدي أداء سليماً، فإن أي قدر من الموارد المالية مهما كان وفيراً لن يؤدي الغرض المطلوب.

القفز الى الوراء

ومع أن المطالبات المالية والنقدية والمعيشية عموماً أخذت شكل المطالبات الشامية، وأخذت المعامكات السياسية المرافقة شكل المطالبة المؤسسية، فإن الجانب غير الظاهر منها أو غير العلن يمثل رد فعل مجتمعي عميق ليس على الحالة

الاقتصادية فحسب، إنما ضد غموض المعير في الدرجة الأولى، ومجرد الشك لدى اللبنانيين بغموض المعير محبط لأي استثمار قائم أو واعد. وما ظهر في البداية، أي في بداية الحكم الحزبي في السنوات الأولى من التسعينات، على أنه من قبيل النجاح قياساً على نسبة النمو الاستثنائية المرافقة التي تجاوزت ٨٪ بينين الآن بعد تنقيس المبالغين وعجزه عن التحليل أنه نجاح قصير الأجل. ومن نازل القول أن النجاح القصير الأجل أو القصير النفس في الشؤون الاقتصادية، إنما هو في الواقع فشل طويل الأمد. وهو أمر يريد من تعقيد حالة غموض المعير، ذلك أن نسبة النمو المتكوس في الاقتصاد اللبناني، قد أخذت تقفز إلى الوراء قفزاً مريباً على قول الشاعر:

ما طار طير وارفع
إلا كما طار وقع
فكيف إذا كان طيراته من البداية

باجنحة اصطناعية؟ فقد هبط النمو اللبناني في السنة الماضية بنسبة ٥٠٪ دفعة واحدة تعادل تماماً نسبة العجز في ميزانية سنة ١٩٩٦ وهو عجز تجاوز جميع التقديرات السابقة.

وقد استطاعت حكومة الحريري تيرير هذا الهبوط في النمو بكونه طارئاً من جراء العدوان الإسرائيلي على الجنوب على عهد شمعون بيريز في شهر نيسان/ أبريل ١٩٩٦، لكن المراقبين للأداء الاقتصادي اللبناني حالياً يتوقعون أن يفلت النمو إلى الوراء هذه السنة أيضاً قفزة مماثلة

فلا يتعدى ما نسبته ٣٪ (راجع الصفحة الأولى). وإن نعم الحكومة تيريراً لهذا التكوس سواء بالقاء التهمة على المعامكات السياسية أو على تلك الدولة الراضية بالمساعدات في تقديم المطلوب منها.

المساعدات والتحويلات

وفريد أن نفترض أن الموعود من المساعدات والتحويلات سوف يتحقق في وقت، إلا أن جميع الدراسات التي وضعتها المؤسسات الدولية حول قضايا المساعدات أثبتت أنها عديمة الجدوى في التنمية الاقتصادية الجذوية بل هي في بعض الحالات شكلت عائقاً على النمو ولو من خلال اشاعة مناخ انكاسي واعتبارها الدواء الناجع الشامي، فالقضية المركزية في الجفافية بل هي في بعض الحالات مسالة التنمية الاقتصادية كما أثبتت التجارب الملموسة، ليست قضية مساعدات أو تحويلات صافية تتمق فائضاً في ميزان المدفوعات كما هو الحال في لبنان حالياً، بل تاريخياً. وإذا ألقينا نظرة فاحصة على التجارب التاريخية في أميركا اللاتينية مثلاً، وخصوصاً في دولها الصغيرة، نجد أن إنتاجية عوامل الإنتاج المحلية هبطت بسرعة ملحوظة خصوصاً في الفترات التي كانت تتدفق فيها القروض الميسرة والمساعدات بأسرع من أي وقت مضى. وتشير ورقة أعدتها مركز الأداء الاقتصادي، في كلية لندن للاقتصاد، إلى أن الدول المانحة للمساعدات مثل

التجمع الذي انعقد في واشنطن لمساعدة لبنان تردّد كثيراً في تقديم المساعدات للدول النامية، وأطلقت على ذلك عبارة التكب من المساعدات، فضلاً عن أن الميزانيات المخصصة للمساعدات في تلك الدول الفنية تتعرض للانتقادات والهجمات العنصرية لسياسة تقديم المساعدات، ليس لأنها تشكل عبئاً على الدول المانحة، بل لأنه من المشكوك فيه أن تكون المساعدات هذه مجدية.

والحجة الأساسية أن البلدان التي تطلب المساعدة لا تعاني في واقع الحال من نقص في الراسمال بقدر ما تعاني من سوء في الإدارة ومن الفساد ومن ضعف المؤسسات.

فالقضية الفنية في البلدان النامية عموماً تملك غالبية الدخل، والتقدير العمومي الذي يتفاوت بين دولة وأخرى هو أن ٢٠٪ من السكان يملكون أكثر من ٥٠٪ من الدخل.

ولما كانت مستويات الاندثار المحلي متدنية دلالة على أن النخب الفنية تفضل الاستهلاك على الاندثار، أو أنها تفضل الاندثار في الخارج على الاندثار في الداخل (راجع «الميزان المالي والمصرفي» على الصفحة ١٥ حيث المصدرات الخليجية الخارجية تبلغ ٧٨ مليار دولار).

وقد أثبتت التجارب كما يستدل من الورقة المذكورة أن دوافع الدول المانحة للمساعدات هي في الدرجة الأولى دوافع سياسية لمصلحة المانحين، وليست مدفوعة بالحاجات الاقتصادية للدول المطالبة للمساعدة، لتطعن في القول أن المساعدات

عموماً ليس لها أي أثر يذكر على «النمو الاقتصادي» والملفت في التجربة اللبنانية الحالية، كما في التجارب العالمية، أن الدول العاكفة على تنمية اقتصادية متسارعة تتميز بانماط معقدة من الاستهلاك على ظهر اقتصاد وطني مبسط نسبياً، وإن كانت المساعدات، كما يقول المحللون، أقرب إلى التدخل في الدورة الاستهلاكية منها في الدورة الانتاجية، فإن ارتفاع الاستهلاك قد يكون هدفاً مفيداً بذاته. والواقع أن جزءاً ملحوظاً من نسبة النمو اللبناني في الأونة الأخيرة كان ناتجاً من الحالة الاستهلاكية المتزايدة كما سئري من خلال العجز في الميزان التجاري.

وهذا يعني أن غالبية الناس الفقراء أو الأفقر في المجتمع اللبناني، يستهلكون أكثر مما يتجشون ويعيشون فوق إمكانياتهم الواقعية، وهو يعني أيضاً ارتفاع الانفاق الحكومي الذي يعبر عن نفسه من خلال العجز المتواصل والمزاحم في الميزانية.

ومن المنطقي تبعاً لذلك أن نفترض أن الحكومة لن تستطيع التقيد بحدود العجز المرسومة في الميزانية، كما تبين من الميزانيات الحزبية كلها، وخصوصاً ميزانية سنة ١٩٩٦.

وبالتالي، فإن استمرار الاقتراض لتغطية العجز الحكومي ليست له حدود متوقعة في الأفق المنظور. الأمر الذي يعني أن الحكومة سوف تواصل إصدار السندات يميناً ويساراً، وهو يفسر رفض رئيس الحكومة رفيق الحريري، مطبق رئاسة مجلس النواب بأعلامها مسبقاً عن أي مندات

ترغب في إصدارها

العجز التجاري

ويستدل على النمط الاستهلاكي اللبناني من العجز المتزايد في الميزان التجاري، وهو عجز زاد في سنة ١٩٩٦ يكامله بمبلغ ٥٧ مليون دولار عن عجز السنة السابقة على الرغم من هبوط النمو إلى النصف في السنة ذاتها. فعلى الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات اللبنانية إلى الخارج من ٨٢٤ مليون دولار في سنة ١٩٩٥ إلى ١٠١٧ مليون دولار سنة ١٩٩٦، فإن المستوردات من الخارج زادت من ٧٣٠٢ ملايين دولار سنة ١٩٩٥ إلى ٧٥٤٩ مليون دولار سنة ١٩٩٦، فيكون العجز التجاري في الميزان التجاري للسنة الماضية بكاملها ٦٥٢١ مليون دولار، بالمقارنة مع عجز مقداره ٤٤٧٦ مليون دولار سنة ١٩٩٥. وإذا يقتصر تأثير هذا العجز المتفاقم في الميزان التجاري على ميزان المدفوعات، لكنه سيؤدي في الظروف والشروط الدولية الجيدة لمنظمة التجارة العالمية إلى زيادة العجز في موارد الميزانية المتوافقة من الرسوم الجمركية المطلوب تخفيضها، ومن بوابر المشكلات الإضافية الناتجة من الشروط الملوية لخفض الرسوم الجمركية ضمن إطار إزالة العوائق أمام التجارة العالمية، اعتراضات صناعاء النسيج اللبنانية على ترحه الحكومة لخفض الرسوم الجمركية على المنسوجات المستوردة، لأن الصناعة اللبنانية في هذه الحالة لن تقوى على المنافسة حتى في السوق المحلية.

شاطر في «البيزنيس» حائر في «السياسة»

متاعب الحريري ناشئة من عجزه عن إعادة تشكيل الجوار اللبناني!

كثبت له «إيكونوميست»

استمتع لبنان خلال معظم السنوات الخمس الماضية بوجود رجل أعمال بالغ الثراء على رأس الحكومة. أما الآن فهو غير واثق. ذلك أن الشكوك المحيطة برفيق الحريري وبرنامجه لإعادة الأعمار، وهو برنامج أحيط بدعاية صحفية ونطيل وتزوير، قد طفت على السطح خلال أسبوع مناقشة الموازنة العامة في مجلس النواب. وللمنازق الذي تواجهه الحكومة، هو إما أن تقرر مواصلة السياسات السابقة للرئيس الحريري وبالتالي القبول بتفاقم ارتفاع الدين العام، أو السير في نهج أكثر توازناً.

إن رفيق الحريري يعاني من مشكلة متعبة وأقرب حلفائه إليه، وهما نبيه بري، الرئيس الشيعي للمجلس النيابي، والزعيم الدرزي وليد جنبلاط، بدأت تظهر عليها علامات التخلف عنه. وفي نهاية السنة الماضية، أمر مرتين بانزاع قوى الأمن للحرك ضد المتظاهرين بعد إقبال التلفزيونات والأذاعات الخاصة، ثم والأهم من ذلك لاعتقال المسيحيين اللبنانيين المشتبه باشتراكهم في سلسلة من الهجمات ضد السوريين. وهما في التقابيل المعالية الآن تتطلب عليه أيضاً.

إن الاتحاد العالمي العام، الذي يمثل معظم العاملين في القطاع الخاص في البلاد ويوفر عدهم بحوالي ٣٥٠ ألف عامل يطالبون بزيادة في الأجور لا تقل عن ٢٠٪. أعضاء الاتحاد ولزملائهم في القطاع العام على حد سواء ويقولون: رئيس الاتحاد ليس أبردق: «لا اعتراض لنا على اهتمامه بالبيزنيس، لكننا لا نريد رئيس الحكومة أن يفكر ويعمل فقط كرجل أعمال عندما يكون في السلطة».

وفي اعتقاد النقابات المعالية أنه قد حان الوقت لإيلاء اعتماد جدي بالأحوال المعيشية البائسة للناس العاديين. ويحاول رفيق الحريري استرضاء موظفي الحكومة باعطائهم ما نسبته ٣٥٪ من ميزانية هذه السنة (كانت محصصاتهم لسنة ١٩٩٦ غير واقعية بنسبة ٢٠٪ أو أقل نظير ٣٢٪ في سنة ١٩٩٥)، وهو يواجه متاعب اند مضاغة مع عمال القطاع الخاص الذين هبطت مداخيلهم الحقيقية خلال



السنوات الخمس الماضية. وبإمكان الحكومة محاولة تغيير ذلك برفع الحد الأدنى للأجور المحدد الآن بما يعادل ١٦٠ دولاراً في الشهر، أو بإجبار أرباب العمل على رفع أجور عمالهم كما فعلت في شهر أيار/ مايو الماضي لكنه من الواضح والمفهوم أن الحكومة تردّد في السير في أي من هذين الاتجاهين: إذ أن خوفها من التضخم لا يقل عن خوفها من الاضرابات.

أما برنامج إعادة الأعمار الذي بدأ بحماس منقطع النظير بعد الإحتراب الداخلي لأنه يعرج ويوتشر الآن. ففي بداية سنة ١٩٩٦ كان النمو المتوقع بنسبة ٧٪ أما الآن فإن تقديرات هذا النمو تتراوح بحدود ٤٪ فقط ومن غير معتمد أن يتحقق نمو أفضل من ذلك هذه السنة أو في السنة التالية. وتبلغ الدين على الحكومة الآن أكثر من ١٠ مليارات دولار، أي ما يعادل نسبة ١٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويخضع الدين المحلي وحده وقد بلغ ٨,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول/ ديسمبر الماضي، تعادل ما يزيد على ٤٠٪ من نفقات الحكومة نظير ٣٠٪ سنة ١٩٩٥. ولنشطة هذه الزيادة خفضت الحكومة الاتفاق على المشاريع الترسلية من ٢٠٪ سنة ١٩٩٥ إلى أقل من ١٠٪ لهذه السنة. لقد انتكس رفيق الحريري وأصبحت مخططاته يضرية موجعة بسبب تزايد اندعام الثقة بمستقبل لبنان السياسي.

جاء أول العدوان الإسرائيلي على لبنان في نيسان/ أبريل ١٩٩٦. وبعد ذلك بسنة أسابيع انتخب الاسرائيليون بنامين نتنياهو رئيساً للوزراء، فانهارت مع مجيئه الأمل باتفاق سلام سريع بين لبنان وسوريا وإسرائيل. ربما يكون الحريري شاطر في «البيزنيس» لكنه لا يستطيع إعادة تشكيل الجوار الدولي للبنان.

الحريري عيد الفطر في السعودية والهاوي عيد مار مارون وحده

«الترويك» اللبنانية: قيامها عطل قيام الدولة وانفراطها يعيد الصدوع الطائفية!

تحليل سياسي:

ما من مرة منذ نهاية الاحتراق الداخلي واتفاق الطائف، ظهر لبنان مقسوماً على نفسه من «فوق» كما ظهر في الآونة الأخيرة عندما بدت الخلافات بين الثلاثي الحاكم الذي يسميه اللبنانيون «الترويك»، والمؤلف من رئيس الجمهورية إلياس الهراوي ورئيس الحكومة رفيق الحريري ورئيس مجلس النواب نبيه بري.

ومن المصادفات هذه السنة، أن عيد مارون، الذي يعتبره اللبنانيون عيداً وطنياً جامعاً، وكذلك عيد الفطر لدى الطوائف الإسلامية، قد حلا هذه السنة في وقت واحد. لكن الدولة اللبنانية بزمورها الثلاثة ظهرت متباعدة على خطوط طائفية. إذ أن رئيس الحكومة رفيق الحريري الذي يحمل جنسية سعودية، أثر أن يحتفل بعيد الفطر المبارك يوم السبت ٨ شباط/فبراير في المملكة العربية السعودية، التي وصلها بطائرته الخاصة مساء الجمعة، بينما ظهر رئيس الجمهورية وحيداً في الاحتفال بعيد مار مارون يوم الأحد ٩ شباط/فبراير لأن رئيس المجلس نبيه بري الذي دس الفتن مع علاقاته مع رئيس الجمهورية لم يشاركه في الاحتفال بهذا العيد. وهذه أول مرة في تاريخ لبنان الحديث يغيث فيها الرؤساء المسلمون عن مشاركة المسيحيين بعيد مار مارون شفيع الطائفة المارونية في لبنان وسائر المشرق.

الحريري السعودي

لقد تعاملت إذاعة مكة، المعروفة بإذاعة «نداء الإسلام» مع وصول الحريري إلى جدة ومشاركته في احتفالات عيد الفطر مع المسؤولين السعوديين على أنه من التامعية السعودية، كما هو واقع الحال، وقد بثت تلك الإذاعة أنه عند وصول الحريري إلى جدة في طريقه إلى مكة المكرمة، لم يكن في استقباله أحد من الأمراء، حتى الصغار منهم، بل استقبال وزير دولة ليست له أي حقبة وزارية.

وقد قام الحريري بالمشاركة في مراسم العيد مع الملك فهد بن عبد العزيز وإشقائه الأمراء، بندر بن عبد العزيز وسلطان بن عبد العزيز وسلمان بن عبد العزيز. ومن هناك انتقل الحريري إلى الرياض لعمادة ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز الذي احتفل بالعيد وحده في العاصمة. وقد علق أحد المسؤولين اللبنانيين على ذلك في محادثة له مع «الميزان» بقوله:

«لقد عُد كل منهم في بلده»
والملفت أن رفيق الحريري كان للمسؤول الوحيد الذي احتفل مع المسؤولين السعوديين بالعيد، أتباً من خارج المملكة.

معركة رئاسة الجمهورية

قال المسؤول اللبناني له «الميزان»: إن الوضع السائد في «ترويك» الحكم وما يدور أثناء احتفالات عيدي الفطر ومارمارون، وقبلهما في حفل الأقطار الذي أقامه رئيس الجمهورية، له علاقة بمعركة رئاسة الجمهورية. فحفل الأقطار الذي أقامه رئيس الجمهورية، كما هي العادة، قاطعه رئيس المجلس نبيه بري والبطريك الماروني الكاردينال نصر الله بطرس صفير. وفي رأي المسؤول المذكور أن الحريري يحاول من الآن تمديد ولاية الرئيس الهراوي ثلاث سنوات أخرى، كما فعل عند انتهاء ولاية الرئيس السابقة، ولا يستبعد هذا المسؤول أن يكون الحريري قد فتح هذا الموضوع من جديد في لقاءاته مع المسؤولين السوريين قبل سفره إلى السعودية ومع المسؤولين السعوديين أثناء الاحتفال بعيد الفطر معهم.

ومع أن فتح مسألة التمديد في وقت مبكر (تنتهي ولاية الهراوي المدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)، من شأنه أن يبيلل ويعرقل الأوضاع الاقتصادية في لبنان كما جرى أثناء محاولة التمديد الأولى وهو أمر يزيد من تعاقب الأزمة الاقتصادية ومن حصة الحريري لإعادة الإعمار. فإن الحريري يرى كما يقول المسؤول اللبناني أن ذلك يبقى آمون الضمين بالنسبة إليه فهو يفضل لتباطؤ الاقتصاد مع بقاءه في الحكومة على مجيء رئيس جديد يمكن أن يستغني عنه.

أولاد الحلال

ومع أن الأوساط السياسية اللبنانية المعارضة تنظر نظرة إيجابية إلى موقف رئيس المجلس نبيه بري بإعلانه انتهاء «الترويك» كما عرفت خلال السنوات الماضية، فإن هذه الأوساط ما تزال تشك وتتخبط على استمرار الرئيس بري في هذا الموقف، والمعارضين ليلان على إمكانية تراجع بري عن هذا الموقف.

● أولهما، أن بري على الرغم من الانتقادات الشديدة التي وجهها النواب إلى مشروع الميزانية أثناء عرضها على المجلس استطاع أن يوجه المجلس باتجاه الموافقة على الميزانية، كما أرادها رفيق الحريري، وتراجع أيضاً عن مطالبة الحكومة بعرض أي إصدارات جديدة للسندات على رئاسة المجلس قبل إصدارها.

ويقول المدافعون عن بري، أنه لم يكن في مقدوره أن يذهب بالمسألة إلى أبعد من ذلك أمام إصرار الحريري على موقفه وأمام تهديده بإصدار الميزانية بمرسوم إذا حاول المجلس تعطيلها.

● ثانيهما، فناعة شبه مؤكدة بأن دمشق سوف تنهج في النهاية منهجاً توفيقياً بين الرؤساء الثلاثة، وهو ما وصفه الرئيس عمر كرامي بمبادرة «تفخّل

أولاد الحلال». فقد قال كرامي «اعتقد أن التاريخ سوف يسجل للرئيس بري موقفه في إنهاء عمل الترويك». وإن شاء الله أن لا يتدخل أولاد الحلال في المستقبل القريب لإعادة راب الصدع وإحياء الترويك، لأن إحيائها سيكون على حساب المؤسسات، ذلك أننا لم نشعر حتى الآن بأن المؤسسات عادت تعمل بالشكل الصحيح. وفي رأينا أن كل الوجود السابقة لم تعط للمفاعيل اللازمة، والحجة دائماً جاهزة، وهي أن الوضع الإقليمي دقيق، وهذه ليست حجة مقبولة.

والملفت في كلام الرئيس كرامي، انتقاده للأزع لرئيس الجمهورية، الذي يقوم بدور «السياسي المشاكس»، وهو دور لم «نتعنه من رؤساء الجمهورية السابقين».

وقال مشيراً إلى خفة الرئيس إلياس الهراوي في مبادرته وتصريحاته ومواقفه بسبب أوبغير سبب.

«نحن نعتبر أن مقام رئاسة الجمهورية له هيبة وله معنوياته، ويجب أن يحافظ عليه، فرنس الجمهورية إلياس الهراوي، يشارك في الحياة السياسية كسياسي عادي وبذلك يعرض مقام الرئاسة لكثير من المصاعبات التي هي في غنى عنها، فرئاسة الجمهورية لا يجوز أن تخضع ما رسمه الدستور لها، كما أنه لا يجوز للرئيس أن يعرض نفسه ومقام الرئاسة لكثير من الأمور التي هو أيضاً في غنى عنها، وأرئيس الجمهورية حق في أن يبدي رأيه في قضايا الدستور لكن ليس أن ينزل بشكل شخصي بالطريقة التي ينزل فيها الرئيس

إلى الرفض اللبناني لتطبيق مبدأ إلغاء الطائفية السياسية المتفق عليه في وثيقة الوفاق الوطني، فإن بعض اللبنانيين يشير إلى أن دمشق لم تبدل جهوداً كافية لإزالة المعوقات أمام تطبيق هذا المبدأ، ربما لعدم قدرتها، وربما لعدم رغبتها لأسباب غير لبنانية.

الصلة في الطائف

وهناك قطاع واسع من اللبنانيين يرى أن تردّي الأوضاع السياسية الراهنة مرده إلى «اتفاق الطائف» نفسه.

وهذا القطاع يعني «اتفاق الطائف»، الفصل في إنهاء حالة الحرب وإعادة السلم الأهلي، لكنه يرفض أي نتائج أخرى ترتبت عليه. ويقول هذا الفريق من اللبنانيين أنه لا بد من إلغاء اتفاق الطائف أو تعديله لكي تستقيم الأمور وتنصف الموازين.

ومع أن رئيس الجمهورية طرح مسألة التعديلات الدستورية اللازمة، إلا أنه تعمد عدم إظهار ذلك بأنه من قبيل التحفظ على «اتفاق الطائف»، بل هو أراد استقطاب قطاع معين من اللبنانيين من غير أن يتحمل مسؤولية الإعلان المطلوب حول فشل التجربة السياسية القائمة على اتفاق الطائف، أو العودة إلى الصل بموجب الدستور التاريخي السابق، الذي هو أقل طائفية من دستور الطائف.



وفي رأي بعض السياسيين اللبنانيين أن تقويم الأوضاع السياسية والدستورية في البلاد لا مخرجاً لا ثالث لهما.

● أولهما، انتخاب رئيس جديد للجمهورية تتوافر فيه المزايا اللازمة

● وثانيهما، إبعاد رفيق الحريري عن رئاسة الحكومة.

لكن هذين الممثلين كليهما مرتبطان ببقاوة السوريين بل أن استقامة الوضع السياسي اللبناني، تضم المصالح المشتركة البهيمة لدى لبنان وسوريا معاً، وأن الوضع الراهن وإن كان مؤقتاً لبعض التوجهات السورية، فإنه ليس مؤقتاً لها في المدى البعيد. ذلك أن اتفاق الطائف ليس سورياً وإن وافق عليه السوريين، وليس لبنانياً وإن وافق عليه بعض اللبنانيين.

إن سوريا قادرة، إذا أرادت، على «ملئنا» اتفاق الطائف حتى يمكن القول أنه بذلك يصبح سورياً وليس فقط بموافقة سورية.

وفوق هذا وإذا لا بد من الاعتراف في دمشق وببيروت وفي كل مكان أن الوضع الراهن قد استنفد أغراضه وأم يعد ممكناً الاستمرار به أو المراجعة عليه. ويتخطى الوضع الراهن غير القابل للاستمرار لا بد من إعلان نوايا حقيقية عن تقويم الوضع لا مجرد ترميمه فوق الصدوع الظاهرة فيه.

إن إخفاء الصدوع لا يلغي وجودها ولا يلغي مخاطرها.

الهراوي، مما يؤثر على هيبة الرئاسة وعلى كرامتها.

وأشار عمر كرامي إلى أن تمديد ولاية رئيس الجمهورية مرة

ثانية وارد بقوله:

«هذا التلب هو بلد العجائب وكل شيء ممكن أن يحدث فيه».

ملاحق تقسيمية

إن الصدوع التي ظهرت بين الرؤساء الثلاثة في قمة الحكم، أظهرت على نحو جديد ملاحق تقسيمية كان اللبنانيون قد ظنوا أنها انتهت بانتهاء الاحتراق الداخلي. فالتصاعدات والمصاعبات بين الرؤساء الثلاثة، أظهرت أن لبنان ما زال منقسماً على خطوط طائفية، وأن كل جهة منها لها امتدادات خارج الأقطار اللبناني. ومع أن تلك الامتدادات تتقارب وتتباع في الداخل على النحو المشار إليه، فإن نقطة اللقاء الوحيدة بينها، هي إغترافها بمرجعية خارجية واحدة في الأزمات، وهي المرجعية السورية.

والى الآن فإن هذا النمط لم يتجسّد إلا في التقريب بين الصدوع اللبنانية على الخطوط الطائفية ولم يتمكن بعد من إلغائها. وإذا كان بعض السوريين يرد ذلك

مفهوم أوسع للقيادة يتعدى الفئة أو الطبقة السياسية

سوريا

أهم من النجاح الاقتصادي إدامته بتغيير الأطر التشريعية والمؤسسية الضعيفة!

الى الانفتاح وتعزيز الثقة بصورة مستمرة بالخطوات المتخذة في هذا الاتجاه، وهذا يصبح بشكل خاص على النظم التي اعتادت نظام الحزب الواحد، وهو نظام يميل الى الانغلاق ويصل في الوقت ذاته تصوراً للحلول على انها نوع من المصالحة في العلاقات المتنافرة بين مراكز القوى والنفوذ والسلطة وبين الفئات الاجتماعية أو الأجيال الجديدة الناشئة، مع الإبقاء على المسكينة الانغلاقية التي تنفجر وتضيق تبعاً للاوضاع الاقتصادية في غياب نجاح اقتصادي مستمر، فتبقى قائمة في ذاتها، على سبيل الاختياري، النزاع القمعية ويؤاخر عدم الاستقرار التي تعبر عن ذاتها بالارتياح والمؤثرات الخارجية، فتقيم دعوى ضرورة التحسين ضدها.

ان سوريا مؤهلة وقادرة على ان تصبح قوة إقليمية ديناميكية ونشطة في الناحية الاقتصادية، وأول خطوة في الطريق الى ذلك هو تأكيد الشرعية والتماثل الوطني، ثم الموقولية وإشاعة الثقة والوضوح بالقوانين والمؤسسات، وعندئذ تصبح الخطوات التالية أسهل وأكثر مراعاة للاستقطاب العام كشرط للنجاح الاقتصادي المستديم.

ولا بد، بعدما نجح الرئيس الأسد في إرساء شرعية نظامه حسب الظروف السابغة فاعلى القيادة مفهوماً معياراً عن الممارسة التنفيذية اليومية للفهم الحكومي، ان يتوسع هذا الفهم الى أبعد من المسألة التنفيذية لمهام الحكم المباشرة، لأن التحولات القائمة في العالم تفرض ان يرسى الجبل الجديد المفهوم الموسع للقيادة فيعتمد الفئة أو الطبقة السياسية ليس على السياسيين وسائل الاعلام وأهل الرأي والاكاديميين والمصنفين والتجار والمصرفيين وغيرهم لأن هذا التوسع في مفهوم القيادة من شأنه ان يهيئ ويستقطب الآراء العامة قبل اختيار التوجه السياسي، بدل اختيار التوجه السياسي للدولة ثم اختياره فيما بعد.

وأهمية هذا المفهوم انه يلقي جانباً من المسؤولية على دائرة أوسع وموثوقة من الناس، حتى اذا وقع خطأ ما أمكن تداركه سريعاً فلا ينشأ شعور بان الحكومة تعمل بعكس مصالح الناس فتكون لها حصانة من مسؤولية الإبطاء في أداء ما يتوقعه الناس منها فتتخلص من مسؤوليتها.

تقول ذلك، بناء على تجارب ودراسات تؤكد ان الناس في أي بلد مستعدون لتحمل جميع أنواع التضحيات والحرمان اذا كان هناك فهم واضح للأحوال يتقاهم على ما هو مطلوب منهم وإلى أي غاية.

الثقافة على اقتسام الموارد القائمة بدل العمل على خلق موارد جديدة وهذا في النتيجة يؤدي الى تراجع الاستثمار وإلى تقلص النمو وإلى المزيد من التدهور في الوضع الاقتصادي. ومما يجسم الآثار السلبية للانفتاح الاقتصادي، عدم وجود وسائل لإزالة الغموض والإفتقار في سياسات وتوجهات النظام، كان يكون القانون التجاري غير واضح أو ملتبس، أو كأن تكون أدوات حل النزاعات عميقة وغير شفاف، فلا يعرف احد ماذا عليه ان يفعل أو ماذا يحدث اذا فعل ما فعل.

الإنفتاح والانغلاق

لقد كان الرئيس الأسد على حق عندما قال للرئيس الأميركي السابق جورج بوش، ان الإنفتاح الذي يطالب به الأميركيون سوف يكون منخلاً الى الفوضى كما حدث في روسيا وفي بعض أنحاء أوروبا بالشرقية. فالمطلوب ليس الانفتاح على هذا النحو، والذي يقولون بذلك لا يعرفون خطورة التحول المفاجيء، وقد قال المقتدون للمطالبات الأميركية بالضغط على الصين لفتح أسواقها فتحاً كاملاً ان مثل هذه المطالبات غير حكيمة فضلاً عن انها غير مجدية.

فالشئ المطلوب في السياسة الواقعية هو نهج السير التدريجي

التركيب نشوء مصالح أساسية ومحسنة مهما ابقاء الوضع الراهن وبالتالي العمل على منع أو احباط أي تغيير أو تعديل، ووفق ذلك فإن المجتمعات التي اعتادت على العيش في ظل مؤسسات معقدة وغير عاملة واكتشفت طرقاً مثل الطرق المشار اليها لتسيير الأمور والأعمال، تصبح عديمة القدرة والرغبة في تغيير الواقع الناشئ، وفي الوقت ذاته فإن إلغاء هذه الممارسات، وخصوصاً اذا تم بصورة مفاجئة، من شأنه ان يشكل تحدياً صعباً للأطر المتروكة والماسك للمجتمع، ولو ان هذا الإطار مهمل لتنشأ فيه أنواع من الاحتكار يصعب تفكيكه.

النجاح الاقتصادي

وليس من سبيل الى انفتاح أوسع وأهم وأنشط سوى النجاح الاقتصادي المحظوظ. فخير خبرت سوريا شيئاً من هذا النجاح بعد التشريعات المتعلقة بالاستثمار والتحول في مطلع التسعينات. لكن الشئ الأساسي ليس النجاح الاقتصادي فقط، بل استمرار هذا النجاح وأدامته بتغيير الوسائل التشريعية والمؤسسية اللازمة، ذلك لأن الانفتاح الاقتصادي بعد نجاح مرحلي يشكل تربة خصبة للاضطراب والانقسام، وخصوصاً ان القوى النافذة والمصالح المرتبطة بها تميل الى

العلاقات الخارجية، ان كلما استحكم دعاة الحماية والانغلاق، كلما زادت العلاقات الخارجية، وخصوصاً مع الدول المجاورة، توتراً وسلبية. وبين النزعة الى الاقتصاد المفلت والمؤسسات الاجتماعية الضعيفة حلقة مفرغة كلما ازداد الاقتصاد انغلاقاً كلما ضعفت المؤسسات الاجتماعية، وكلما ضعفت المؤسسات الاجتماعية كلما زاد الاقتصاد انغلاقاً. لكنه من غير المجدي البحث عن علاقة سببية بين هذا وذلك، أو عن أيهما كان الداعي لقيام الآخر. وفي إطار هذه الحلقة من الطبيعي ان تنشأ حالات من الفساد الذي يمكن وصفه بالفساد التسييري، أي ان تسيير الأعمال في وضع اقتصادي من هذا النوع له ثلاثة منافذ فقط:

- اما عن طريق الدولة والدوائر الرسمية مباشرة.
- اما عن طريق الرشوة.
- اما عن طريق شبكة من العلاقات من خلال الناس الذين يعرفون الناس النافذين، تسهلاً للأمور وتسييراً للأعمال. وهذا النمط من العلاقات شهدته جميع النظم الاشتراكية في العالم.

وأهم ظاهرة في مثل هذا

يسفي النافذون في السلطة الى أصوات ضعيفة ممالاة ومعتمدة عليهم أصلاً، لكن التحدي الجديد هو قدرة الحكم على استيعاب الأصوات الجديدة في نظام اعتاد على سماع صوته وهذه هي مؤلوج متواصل.

بين المدن والارياف

إن سوريا، كأي دولة من الدول النامية، معرضة الى تفاوت حاد بين مدن كبيرة ومزدهرة نسبياً وبين أرياف مختلفة تعاني من ضغوط الهجرة الى المدن أو الى الخارج، مما يزيد المشكلة الاجتماعية تعقيداً، ويخفف من مظاهر الازدهار في المدن الكبرى، وذلك فإن من مقاييس التعرض الجديد لهذه المشكلة، هو عملية إدارة توزيع الموارد لنقل الانزهار الاقتصادي الى الأرياف، والزراعية في البلاد، فالزراعة في سوريا كانت ولاتزال وستبقى العماد الأساسي للاقتصاد الوطني، لكنها مثل غيرها من الدول الزراعية تعاني من ثلاثة عوامل معوقة:

- العامل الأول هو تناقص الأراضي الزراعية الخصبة بفعل امتداد الميادين.
- العامل الثاني، هو سرعة تزايد عدد السكان وبالتالي تزايد الطلب على المواد الغذائية.
- العامل الثالث، اعتماد الزراعة في معظمها على العوامل المناخية، ويقال الآن انه لولا الجول للوزير للاعتناء في سوريا في أشهر الماضي كانت البلاد ستعاني من أزمة زراعية، مع تملل اجتماعي.

وليس خافياً على أي مطلع على احوال الدول الزراعية الرئيسية في العالم النامي، انه لتخفيف ضغوط الهجرة من الأرياف الى الخارج، وتجاوز المصاعب في توفير المواد الغذائية اللازمة للسكان، لا بد للحكومة المركزية من إعادة النظر في طرق إدارة وتحول الأراضي والخصبات المتاحة الى العصب الزراعي للبلاد، ولا تبقى مائلة مشكلة نشوء مدن وسواحل مزدهرة الى جانب ريف فقير مصاب بالركود، مما يشكل في النتيجة، ونظراً الى ان الريف يشكل على غالبية السكان، حركة متواصلة من التدهور تؤدي مع الوقت الى التقلص التدريجي للشرعية والسلطة، ووفق ذلك يصبح أكثر صعوبة القيام بتعديلات تدريجية على الوضع.

الاقتصاد المفلت

ومقارنة سوريا مع أكثر الدول تقدماً بين الاقتصادات المفلتة، مثل الصين، يتبين مدى التعارض بين ادوات معقدة عن العمل قائمة على نهج الحماية الاقتصادية، وبين قوى التغيير الإيجابي، مما يتعكس على

تحليل اقتصادي
من الملاحظ ان إطلاقة الدكتور الرائد بشار الأسد على العمل السياسي في سوريا بصفته المؤمل في الاستمرارية ونقل سوريا في المستقبل المنظور الى حالة أكثر تقدماً، ما زالت تنقصها الأبعاد الاقتصادية التي لا بد لنجاح الرئيس السوري من إيلانها الاهتمام اللازم في إطار الظروف الإقليمية والدولية القائمة الآن، والإفادة من التجربة السورية خلال ربع القرن الماضي من خلال نظرة نقدية هادئة وثاقبة. فالرائد بشار الأسد يظل على الدولة السورية وهي قائمة حتى الآن على حكم حزبي مركزي، وهذا أمر لم يكن سبباً في طريقه، ومن غير الممكن تغييره تغييراً جذرياً مفاجئاً، إنما من الممكن تطويره ورفع مستوى لمواجهة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في العالم المعاصر، ولعل النجاح الأكبر الذي شهدته التجربة السورية المركزية المستمرة الآن، انها من خلال تكوين شرعية حقيقية للنظام على يد الرئيس الأسد، نجحت في خلق تماثل وطني هو شرط لازم لأي انتقال، وخصوصاً اذا كان هذا الانتقال يستهدف تغيير الإطار الاقتصادي السابق الذي بب فيه الوهن لعدم إمكانية تخصيصه من جهة، ولإعتياد عليه من جهة ثانية.

الاستمرارية والطبقة السياسية

إن الاستمرارية في سوريا امر أساسي ليس فقط في استقرار سوريا وتقدمها، بل في جعل دورها الاقليمي كقوة أساسية في المنطقة دوراً إيجابياً موثوقاً. فالتطبيق السياسية الراهنة قد أدت دورها، بحسناته وسيئاته، اداء يقدم التماسك الوطني والمواصلة الاقتصادية والاجتماعية، وقد يكون ان هذا الدور المحظوظ قد بات أقل قدرة على القيام بالمهام الأساسية المتعلقة بكفلس ونقل الآراء، وخيارات القيادة العليا، لانه مع الوقت تحول الى دور مبعوث، ان لم يكن متفرغاً عن اهتمامات النظام الاقتصادي والاجتماعية، وبذلك فإن المتغير الذي يقتضيه هذا الواقع هو تكوين القدرة على خلق شبكة متفاعلة من الآراء والخبرات والمعارف والمشورة في قلب النظام لإعادة تشكيل المؤسسات السابغة على نحو متعبد المساكن يقوم عليه مفعول من الخبراء وأهل المعارف، ممن يؤمنون بجدوى هذه المحاولة. لكن الحقيقة تقتضي بالقول ان التماهي في هذا التحول يجب ان يكون حذراً وسديداً لأن أي محاولة اعتباطية من هذا النوع يمكن ان تؤدي عكس غايتها، فيتحول المولجون بالامر الى نقاد للنظام والحكم، وبالتالي يصبحون مصدراً للشلل في الأوضاع العامة، أما إذا سير الأمر لتسييراً حسناً فإنه يشكل ديناميكية موحدة وخيرة تحتاجها الدولة العصرية. ومن الطبيعي في الوضع الراهن ان

عثمان عاندي

حكم الإعتباط ظلمه وحكم القانون أنصفه

السنة الماضية بسبب تهم وجهتها الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش حول عقد بين الشركة العربية السورية للمعدات السياحية التي يراس عاندي مجلس إدارتها، وبين «شركة الفرات للنفط»، التي تملكها بحصص متساوية الحكومة السورية وثلاث شركات اجنبية هي «شل» و«بكتين» و«ميكس».

وفي حيثيات القرار اكد القاضي عدم المسؤولية الشخصية للدكتور عثمان عاندي، على اعتبار ان التعاقد لم يتم باسمه الشخصي ولمصلحة، بل باسم الشركة ولمصلحتها، باعتباره «شخصية اعتبارية مستقلة» حسب القوانين السورية. واكد القرار حق الشركة في تحقيق الربح التجاري كواحد من أهدافها، وبالتالي لا يجوز محاسبة إدارتها على العمل لتحقيق الارباح في إطار القوانين الشرعية الإجراء.

وقد صدر القرار على الدكتور عاندي على ذلك بقوله: «منذ البداية أعلنت ثقتي الكاملة بعدالة القضاء السوري وسيادة دولة القانون التي إرساها الرئيس حافظ الأسد منذ قيامه بالحركة التصحيحية في عام ١٩٧٠ مراراً بقوله المأثور: «ان القانون يعبر ولا يعطى عليه».

أصدر القضاء السوري في التاسع من كانون الثاني/ الشهر الماضي، قراراً منصفه رجل الأعمال السوري المعروف الدكتور عثمان عاندي صاحب «شبكة فنادق الشام» ومجموعة «دورال مونسو» الفندقية الفرنسية، في قضية الخلاف التجاري بين شركته والحكومة السورية ويقضي القرار برفع اجراءات الحجر الاحتياطي عن ممتلكاته في سوريا. وقال الدكتور عاندي ردأ على سؤال من «الميزان» حول الموضوع ان حصصه على مواصله الاستثمار في سوريا ويشجع جميع المستثمرين العرب والاجانب على الاستثمار في بلده. واكد الدكتور عاندي ثقته المطلقة بحكم القانون في سوريا برعاية الرئيس حافظ الأسد، كما اكد رغبته وتوصيه على مواصله الاستثمار لانه كما قال «يحب بلده أكثر مما يحب نفسه»، وأنه في كل الظروف والأحوال عاد الى سوريا منذ ان تخرج من اعلى معاهد الهندسة الفرنسية في الأربعينات، وأن مكتبه مازال مفتوحاً في دمشق منذ سنة ١٩٤١.

ومضى يقول لـ«الميزان»: ان ما من شيء يشبه عن خدمة مصالح بلاده في الداخل والخارج وقال: ان كنتستمر يسعى الى الربح واقامة استثمارات مريحة شأن كل استثمار، وليس في ذلك حرج طالما ان ذلك يجري في إطار القانون الذي اكد القضاء السوري بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٩٧ الصادر عن قاضي التحقيق لئلا من الاقتصادي في دمشق بأن كل صاحب حق يتأهل حقه بموجب القانون. وكان التفتظ قد جرى على ممتلكات عاندي في

إسرائيل

التشابه الاقتصادي بين الحالة الإسرائيلية والحالة اللبنانية

تفاقم الركود سببه السياسة النقدية والنمو أبطأ مما تقدر الحكومة

تواجه إسرائيل حالة من الركود الاقتصادي شبيهة بالحالة اللبنانية، بل إن نسبة النمو في الاقتصاد في السنة الماضية بلغت تماماً النسبة اللبنانية، أي ما يزيد قليلاً على ٤٪. وينتهي مدير المالية باللائمة على «البنك المركزي» بسبب سياساته النقدية المتشددة بحجة كبح جماح التضخم. لكن هذه التهمة لم يقبلها «البنك المركزي» الذي شن هجوماً مضاداً على الحكومة متحدياً باللائمة على العجز المزمن في ميزانيتها الأمر الذي لا يترك للبني المركزي خيارات كثيرة. وقد قال المدير العام لوزارة المالية دافيد برونيت:

«إننا نجد أنفسنا ولأول مرة في تاريخ الاقتصاد الإسرائيلي في حالة تباطؤ وركود سببها السياسة النقدية وحدها، وهي سياسة ليست مثلاً من أن الحكومة قررت تنفيذها عن سابق

عد وتصميم». ومع ذلك تتوقع وزارة المالية الإسرائيلية أن يتم الناتج المحلي الإجمالي لهذه السنة بنسبة ٤٪ مع العلم أن العديد من الخبراء الاقتصاديين قد أصدروا تقديرات أكثر تشاؤماً. وكانت الحكومة قد

تعدت النمو في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الماضية بنسبة ٤.٤٪.

وقد حذر مدير المالية في مؤتمر صحافي علني من أنه إذا لم تخفض أسعار الفائدة سريعاً، فإن الاقتصاد الإسرائيلي سوف يواجه نمواً أبطأ بكثير مما تقدر الحكومة. وما يذكر أن أسعار الفائدة القصيرة الأجل أخذت تهبط قليلاً منذ أواسط السنة الماضية وقد خفضها البنك المركزي أخيراً بنسبة نصف واحد في المائة، فبلغت ١٤.٢٪. لكن وزارة المالية وكبار الصناعيين يمارسون الضغط اليومية على الحكومة لخفض الفائدة بنسبة أكبر.

غير أن البنك المركزي يقول إن المشكلة تكمن في عجز الميزانية وجاء في رد البنك المركزي على مدير المالية قوله:

«إن مشكلة التوازن في السياسة الاقتصادية الإسرائيلية هي نتيجة اعتماد السيطرة الضريبية الذي بدأ سنة ١٩٩٥ وتفاقم سنة ١٩٩٦».

وفي حين قدرت الحكومة عجزها لسنة ١٩٩٦ بنسبة ٢.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فإن عجز الميزانية

الفعلي تضاعف تقريباً إلى ٥.٧٪ (كانت تقديرات المالية اللبنانية أن العجز سوف يبلغ ٢.٧٪ في السنة الماضية فبلغ قطعاً ٥.٥٪). وقد أشار مدير المالية إلى أن بعض المؤشرات في نهاية سنة ١٩٩٦ مثل الإنتاج الصناعي واستهلاك الكهرباء، يشير إلى أن الاقتصاد العام يتجه باتجاه المزيد من التباطؤ. وبالنسبة إلى أسعار الصرف أيضاً يتباطئ تقريباً ما يجري في إسرائيل وفي لبنان.

وفي رأي مدير المالية الإسرائيلي، إن السنوات الأخيرة التي شهدت ارتفاعاً في أسعار الفائدة المحلية نتيجة سياسة خرقاء غايتها الحفاظ على سعر الصرف، قد حملت الرصاصات، إلا أن البنك المركزي والشركات والمصارف والأعمال الإسرائيلية على اغتنام هبوب الفائدة على العملات الأجنبية فاستوردوا ما يقدر بحوالي ١٠ مليارات دولار من الرصاصات. أما مثل البنك المركزي الإسرائيلي، فله مثل البنك المركزي اللبناني، يؤكد أصراره على الالتزام بنظام سعر الصرف الرافعي والاستمرار في الدفاع عنه. ويشكو بعض المسؤولين

الإسرائيليين من وجود مصالح قوية ضد عملية إصلاح وتحديث البنية الاقتصادية، أهمها ثلاثة تجمعات كبرى:

أولها، كبار الصناعيين الذين يضغطون على الحكومة لمعارضتهم الإجراءات الكفيلة بزيادة هامش التنافس.

ثانيها، الاتحادات العمالية «المستوربة» الذين استفادوا في الماضي من امتيازات كثيرة ممنوعة لهم من الحكومة ومن الصعب إلغاؤها من دون مقاومة.

ثالثها، الإدارة البيروقراطية الحكومية التي يتهمها بعض النواب في الكنيست من أنها تعمل دائماً على إجهاد الإصلاح. ويعترف بعض الوزراء بأنه ليس من السهل الوقوف في وجه البيروقراطية الحكومية. ولهذا قررت الحكومة الانطلاق في عملية التخصيص من الجانب السهل أي الاندفاع بمصالح النقل والمياه والاتصالات والبناء والسكان. أما الجانب الصعب الذي يشكل الاختيار الحقيقي لجدية الحكومة في فتح الاقتصاد الإسرائيلي للناس، فهو تجزئة وتخصيص البنوك المشتركة

القطاع المصرفي، التي تملكها الحكومة اسمياً، لكن إدارتها تهيم على الاقتصاد الإسرائيلي بشكل لا مثيل له في أي من البلدان الصناعية. ومن دون اعتبار المصلحة العامة. وعلى رأس هذه البنوك الاحتكارية ثلاثة:

- بنك هابوعليم.
- بنك لومي.
- بنك الخصم.

ذلك أن هذه البنوك الثلاثة العملاقة تسيطر على أكثر من ٨٠٪ من موجودات المصارف الإسرائيلية وتدير معظم صناديق التقاعد والرعاية الاجتماعية في البلاد.

والأهم من ذلك أن البنوك الإسرائيلية الثلاثة المذكورة تسيطر على بورصة تل أبيب من خلال دورها كوسيط في تجارة الأسهم، بحيث إن مردود الأسهم الإسرائيلية المرحجة في بورصة «ناسداك» في واشنطن يبلغ ٢٠٪ لصالح المردود الأجنبي في بورصة تل أبيب. ومن الأسوأ أيضاً أن البنوك المذكورة، وخصوصاً بنك هابوعليم، تسيطر مباشرة على الاقتصاد من خلال امتلاك حصص كبيرة في الصناعات

والاحتكارات الإسرائيلية، إذ يملك بنك هابوعليم نسبة كبيرة من أسهم أكبر تجميعين للشركات الإسرائيلية وهما «كلارك» و«كوكو» اللتان تسيطران على مئات من الشركات في مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد ظهرت ثغرات من أن البنوك المالكة للشركات تمنع أي شركة منافسة لشركاتها من الاقتراب من المصارف

وتضيق عليها خناق التسليف. وهناك ملامح عديدة تحمل المراقبين على القول بأن حكومة نتنياهو عاجزة عن مواجهة هذه المشكلة ولا تحب التحدث عنها وفتح سيرتها، مما جعل بعض الخبراء يشك في جدية الحكومة في دفع عجلة التخصيص إلى نهايتها.

ويحذر بعض الخبراء رئيس الحكومة من لتتأخر الطريق السهل في معالجة المشكلة، كان يقتصر التخصيص على قطاعات معينة، أو أن يتناول مشكلة المصارف بغير تحيزتها، أي أن يصار إلى بيع المصارف من موجوداتها سواء فشتري تلك المصارف موجودة بعضها البعض وتبقى المشكلة على حالها.

الأردن

٩٦٪ من المستثمرين يولمون البيروقراطية

إغلاق أربعين مصنعاً ونقل الإستثمارات الى مصر

وقد خبر إغلاق ٤٠ مصنعاً أردنياً في مدينة عمان الصناعية البالغ عدد المصانع فيها ٤٢٠ مصنعاً. ثم تخفيض العديد منها من عدد الوحدات التي تعمل بها من ٢ وحدات إلى واحدة. ووقع الصاعقة على حكومة عبد الكريم الكباريتي التي تتحضر لتنفيذ

تعداتها في التصحيح الاقتصادي. وزاد من ارتباك الوضع أن مستثمرين أردنيين قريباً نقل استثماراتهم إلى مصر وإقامة حوالي ٤٠ مصنعاً هناك نظراً إلى كبر حجم السوق المصري والناخ المستثمري الملائم فيها. وأعرب عدد من المستثمرين عن مخاوفهم من تردّي الأوضاع

الاقتصادية من جراء ما يمارسه العديد من الشركات الأجنبية في الأردن لتصريف إنتاجها، وبعوا الكباريتي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف مثل هذه الممارسات التي تتعارض مع مبادئ التجارة الدولية الحرة واتفاقيات «غات» التي تدعو لممارستها والوقوف أمام مثل

هذه الممارسات. مروان نصار أحد المستثمرين الأردنيين وعصر جمعية المستثمرين في مدينة عمان الصناعية، التي يزيد حجم الاستثمار فيها عن ١.٤ مليار دولار وتوفر حوالي ١٥ ألف فرصة عمل، قال إن الصناعة الأردنية تعاني من عدم قدرتها على تصريف الإنتاج الذي يزداد حجمه في المستودعات بسبب صغر حجم السوق الأردني وسياسات الأعراف التي تمارس من قبل شركات أجنبية. وأربط نصار حركة السلع الأردنية إلى الأسواق المجاورة بالأوضاع السياسية التي غالباً ما تكون متوترة. وأضاف أن هذا الأمر وضع العديد من الشركات تحت ضغط، فتمنع السيولة النقدية لديها والخوف من عدم القدرة على الاستمرار، مشيراً إلى أن صادرات مدينة عمان الصناعية تراجعت من ١٤٠ مليون دولار إلى ٤٢ مليون دولار سنة ١٩٩٥ وإلى ٢١.٢ مليون سنة ١٩٩٦.

وفي الإحصائيات أن حجم الاستثمار في المدينة الصناعية تراجع ٧٠٪ سنة ١٩٩٦ مقارنة مع سنة ١٩٩٥. وأن حوالي ٨٦٪ من المستثمرين في المدينة يؤكدون على عدم توفر مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن، فالصناعة الأردنية في سبيل التآكل تدفع ما بين ٥ - ٢٠٪ ضرائب ورسم جبزية على مدخل الإنتاج على الرغم من أن ذلك يمثل في معظم دول العالم.

كما أشار المستثمرون، يشكون معوقات بيروقراطية تتعلق ببطء المراجعات للوائح الحكومية المتعلقة بالإمارة مشروع استثماري، وعدم إلمام بعض المسؤولين بتفاصيل القوانين الاستثمارية وتطبيقها، وبعضهم وصف مستوى التحليل والكفاءة عند

لديه من أجل تطوير الصناعة الأردنية. وحجم الاستثمار في الأردن، مشيراً إلى أن العديد من الشركات الأردنية بدأت تستعد للحصول على شهادة «إيزو» التي تعتبر بمثابة جواز السفر لدخول منتوجاتها الأسواق الخارجية. وقال أن عدد الشركات الأردنية التي حصلت على هذه الشهادة ٧٤ شركة منها ٩ شركات في مدينة عمان الصناعية، فيما تستعد ١٥٥ شركة أخرى للحصول على هذه الشهادة. ويعتقد ٩٦٪ من المستثمرين الأردنيين إن هناك معوقات بيروقراطية للاستثمار في الأردن تمثل بيضاء العمل الإداري وصعوبة لهم بعض موظفي الدولة القوانين الخاصة بالاستثمار.

وأظهر استطلاع للرأي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية أن ٢٠٪ من المستثمرين شملتهم الاستطلاع يرون أن الفساد الإداري أحد أهم المعوقات البيروقراطية التي تلحق في طريق الاستثمار.

وقال ٤٠٪ من الذين تم استطلاع آرائهم أنهم يعتقدون أن الوسامة والمصوبية أهم أشكال الفساد الإداري فيما يرى ١٧٪ منهم أن الرشوة أهم أشكال هذا الفساد. وأظهرت نتائج الاستطلاع أن المستثمرين تتأثر بشكل أكبر للفساد أقل أهمية مثل مراجعة تعامل الموظفين وعدم أكرامهم بالمشاور

كما أشار المستثمرون، إلى معوقات بيروقراطية تتعلق ببطء المراجعات للوائح الحكومية المتعلقة بالإمارة مشروع استثماري، وعدم إلمام بعض المسؤولين بتفاصيل القوانين الاستثمارية وتطبيقها، وبعضهم وصف مستوى التحليل والكفاءة عند

البيروقراطية أثرت على مشاريعهم خلال الأثني عشر شهراً التي سبقت لجراء الاستثمار. وأضاف إلى أن تعدد القوانين والأنظمة والتعديلات والتغييرات في القوانين باتت من أهم المعوقات القانونية حيث شكلاً ما نسبة مئوية مقدراها ٥٤٪ من إجمالي المعوقات القانونية والتي من بينها أيضاً عدم معرفة الموظفين بروح القانون وعدم تحديث القوانين بشكل عام لتواكب التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وسوء تفسير القوانين وعدم مراعاتها لبيئة الاستثمار المرغوبة وخصوصاً الصناعية منها.

وقال ٧٧٪ من الذين شاركوا بالاستطلاع أن هناك معوقات تتعلق بنقص المهارات تواجه القطاع الصناعي عموماً، فيما رأى ٨٢٪ من المستثمرين أن شدة مهارة العاملين أحد معوقات الاستثمار.

وأظهر الاستطلاع أن ٤٠٪ من المنشآت التي شملها الاستطلاع وعددها ١٥١ منشأة تواجه صعوبات في تمويل استثماراتها، وهي تعتبر ارتفاع سعر الفائدة من أهم معوقات التمويل بشكل عام. وبين الاستطلاع كذلك أن سعر الفائدة يبقى في مقدمة معوقات التمويل.

وتحتل أهمية النسبية في أن ٢٢٪ اعتبروه أول معوق للتمويل في حين أن ١٧٪ قالوا إن أهم معوق للتمويل هو عدم وجود برامج تمويل متقدمة. وقالت ٢٨٪ من المنشآت الاستثمارية أنها تعتمد في التمويل على الاسئدة القصيرة الأمد بطرق كثير من المصدر الذي يليه في الأهمية وهو زيادة رأس المال.

العراق

الناتج المحلي هبط ٨٠٪ والديون وصلت إلى ٢٠ مليار دولار

أبغض الحلال قبول شروط صندوق النقد لإعادة جلدولة الديون

أدت حروب وحظر مسلح منذ سنوات متتالية في العراق في وضع اقتصادي من الصعب حل مشاكله حتى بعد رفع الحظر عنه.

ويجزم غير محلل اقتصادي على أنه سيكون على الرئيس صدام حسين القبول بالهجوم العراقي لمرافقة صندوق النقد الدولي وتحرير الاقتصاد إذا كان يرغب في إعادة جدولة الديون الخارجية المائلة المستفدة.

ومن الصعب جداً وضع مؤشرات دقيقة عن الاقتصاد العراقي في غياب الإحصائيات الرسمية التي تعرف الحكومة عن تضررها باستمرار، فمن سياسة التعتيم الداخلي. ويقول المحللون أن الناتج المحلي للعراق تراجع بمقدار خمسة أضعاف منذ حرب الخليج وبعث من ستين مليار دولار في سنة ١٩٩٨ إلى حوالي ١٢ مليار دولار حالياً. وأدى التضخم المتصاعد إلى إفقار الطبقة المتوسطة السالفة التي كانت تشكل ثلث السكان. فقد كان سعر الدولار العراقي يبلغ ثلاثة دولارات قبل الحرب، بينما يدر صرف الدولار الواحد اليوم بـ ٢٢٠٠ دينار. وفي السنة الماضية بلغ سعر الدولار ثلاثة آلاف دينار.

وأي وقت تصدير النفط لمدة سنوات سدد، إلى العراق من العملات التي تبلغ ١٥٠ مليار دولار. بعدما كانت صادرات النفط تمثل ٩٨٪ من صادرات العراق. ولا يستطيع العراق حالياً تصدير كميات تتجاوز قيمتها الملياري دولار كل سنة أشهر، يخصص قسم منها لتغطية شراء مواد غذائية وأدوية.

وأم القطاع الصناعي، الذي يفرش في تطويره وتعزيزه قبل حرب الخليج، يعمل أكثر من ٨٠٪ من طاقته حسبما ذكرت

تقارير الأمم المتحدة عن الوضع العراقي الداخلي. فالصناعات عرمت تدميرًا كاملاً. وغير المدع منها تنقصه المعدات وقطع الغيار لتحويل الآلات المعطلة فالدق تصان في نفس كبر في قطع الغيار والمواد الأساسية بسبب الحظر.

أما الزراعة المصروية من الأسمدة والمبيدات فتشهد تراجعاً في أيضاً وتتساوى مع القطاعات الأخرى في الانهيار. وكانت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) قد أشارت إلى أن الإنتاج في هذا القطاع تراجع بنسبة ثلاثين بالمائة في سنة ١٩٩٦ بالمقارنة مع سنة ١٩٩٥. وانخفض إنتاج الحبوب من ثلاثة ملايين و٢٠٠ ألف طن في سنة ١٩٩٠ إلى مليون و٨٠٠ ألف طن. ويستضيف العراق، بعد رفع الحظر، أن يجني جسداً عائدات نفطية كبيرة، وهو يعترف في الوقت ذاته زيادة قدرته على الاقتراض. لكن الحكومة مستعجلة في مواجهة كبر عيبر وهو الدين الخارجي التي تقدر بـ ١٢٠ مليار دولار وهذا المبلغ أكبر بـ ستة أضعاف من الناتج المحلي.

كل هذه المعطيات تجعل الرئيس صدام حسين من القرارات ويجهله أكثر الصعوبات لصندوق النقد الدولي، الذي هو الوسيلة الوحيدة لإعادة جدولة الديون من قبل الجهات الدائنة العامة والخاصة والحصول على قرض جديد. وكلام آخر، سيكون على صدام حسين أن يقبل التفاوض حول برنامج اقتصادي من منظمة تتمتع فيها الدول الغربية، الكبرى، عدته السالبة. بغير كبر.

وسيكمن على الحكومة أيضاً الموافقة على التخفيف من سيطرتها على الاقتصاد وإعطاء مكانة للقطاع الخاص لم يكن يتبع بها قبل الحرب.

مجلس التعاون

لأن القطاع الخاص تنقصه الخبرة لإدارة مشروعات ضخمة

تمهل في التخصيص وإعادة النظر في القوانين

□ على الرغم من أن التخصيص يبدو صديق الأوساط السياسية والاقتصادية والمالية في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن قوافل القطاع الخاص ما تزال تتمتر في رمال صحراء ملوثة بالنفط. وما ترغب فيه الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، التي تمتلك ٤٠٪ من احتياطي النفط العالمي، هو أن يلعب القطاع الخاص دوراً أكبر في اقتصادياتها المزدهرة التي تديرها الحكومات.

وبعد سنوات من العجز في الميزانيات بسبب ارتفاع النفقات وانخفاض أسعار النفط حتى بداية سنة ١٩٩٠، تريد هذه الدول تحويل بعض المسؤوليات عن التحويل الاقتصادي إلى القطاع الخاص وخفض الاعتماد على النفط باعتباره المقلية في الأسواق العالمية. ولكن اقتصاديين ورجال أعمال يقولون إن تلك الدول تتحرك ببطء شديد لاجتذاب أموال من القطاع الخاص وتمويل في تعديل القوانين الخاصة بالشفافية المالية وتخفيف القيود على الاستثمارات الأجنبية.

ويضيف هؤلاء أيضاً أن النفط سيبقى القوة المحركة لاقتصاديات المنطقة وأن الاتفاق الحكومي سيدعم مشروعات التنمية. وفي رأي المحللين القناعة، الذين هم على شاكله ورغبة بشؤون البيت الخليجي، أن حكومات دول المجلس لن تسير على نهج حكومات الغرب في بيع نصبة الدولة في المؤسسات العامة. وعوضاً عن ذلك ستدعو القطاع الخاص إلى الاشتراك في مشروعات التوسعة الرأسمالية المستقبلي بما في ذلك النفط والماء والكهرباء لتلبية احتياجات الزيادة السكانية.

ويخشى كثيرون أن القطاع الخاص في الخليج قد تنقصه الخبرة لإدارة مشروعات ضخمة وبالأضافة إلى ذلك هناك شح في التمويل الضخم الطويل الأجل من المصارف المحلية وعن طريق السندات. وتترك حكومات مجلس التعاون الخليجي أنها يجب أن تتخلى للقطاع الخاص عن السيطرة على عمليات معينة، ولا يوجد مانع ليعيا في ذلك، ولكنه سيتم تدريجياً. فهي تريد اختبار القطاع الخاص.

وبشكل عام فإن دول مجلس التعاون الخليجي لا تحتاج إلى أموال وإتمامها ينصب كله على زيادة أو توسيع نطاق تدفق الاستثمارات في اقتصادياتها، ولحدى وسائل تحقيق هذا الغرض متح مزيد من الفرص لاستثمارات القطاع الخاص.

ويخالف بضع مناطق تجارية حرة، فإن المؤسسات الأجنبية مقيدة بنسبة ٤٩٪ فقط من ملكية مشروعات الاستثمارات في معظم هذه الدول. كما أن الاستثمار الأجنبي مقيد في أسواق الأسهم الخليجية حيث يجري تداول ٣٠٠ إصدار فقط وإجمالي الحركة قليل يعادل خمس نظيره في سنغافورة. وتتمتع بعض الصناعات بحماية قوية وهناك دعم كبير لمرافق الدولة. وفي أغلبية دول الخليج تعمل شركات عائلية كوكلاء لكل شيء تقريباً، وبفضل ارتفاع أسعار النفط أخيراً تدفق مزيد من الدولارات على خزائن المال في دول الخليج وساعد في خفض العجز في الميزانيات. ولكن هذا أن يقدم سوى دفعة شكلية للاقتصادات المحلية. وبينما تجوز بعض دول الخليج

تقديماً أكثر من غيرها في مجال التخصيص، فإن الخبراء الاقتصاديين يتفقون على أن كل دول المنطقة جادة في التوجه إلى التخصيص. وفي الكويت بأهل مسؤولون أن يقر مجلس الأمة قريباً قانون التخصيص للإسهام في إطلاق خطة لتخلي الدولة عن بعض المرافق العامة والخدمات في عام ١٩٩٧.

وتهدف خطتها للتخصيص إلى بيع نصبة في نحو ٦٠ شركة والاستعداد لجولة ثانية أكثر صعبة بإنهاء مشاركة الدولة في مشروعات خدمات عامة مثل الماء والكهرباء والاتصالات.

وقد باعته الحكومة نصبة الدولة في ١٧ شركة محلية قيمتها ٦٥٠ مليون دينار (٢.١٧ مليار دولار) منذ حرب الخليج في سنة ١٩٩١. وتستعد سلطة عمان، وهي ليست في ثراء جيرانها الشماليين ولكنها قطعت شوطاً أكبر في طريق التخصيص، لبيع شركة الاتصالات التي تملكها وتحقق أرباحاً إلى القطاع الخاص. وشكل السلطان قابوس بن

سميد لجنة وزارية خاصة بعمليات التخصيص. وأصبحت سلطة عمان أول دولة عربية خليجية تنفذ مشروعاً للبنية الأساسية بطريقة «إمتهال» البناء والامتلاك والإدارة ونقل الملكية (بي-أوت) عندما بدأت «محطة كهرباء مناج» العمل في نيسان/أبريل الماضي. كما تعزم تنفيذ مشروعين مشاهيرين لمياه المجاري في «مسقط» و«صلالة».

وفي المملكة العربية السعودية، صاحبة أضخم اقتصاد في الخليج، يجري الاستعداد لتسليم أول شركة مرافق بمساهمة أجنبية ومشاركة القطاع الخاص في وقت لاحق هذا العام.

وتركز الخطة السعودية الخمسية ١٩٩٥-٢٠٠٠ للتنمية على التخصيص وتعد بالأ تتدخل الحكومة في أي نشاط يستطيع القطاع الخاص تحويله أو إدارته. ويرى المحللون الاقتصاديون أن تخصيص أصول معينة تمتلكها الدولة بما في ذلك بيع حصصها في التليفونات والسكك الحديدية والكهرباء والتعليم والخدمات

بالإضافة إلى ٣٧ شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية، يمكن أن يحقق عائداً يبلغ ١٠٠ مليار ريال (٢٦.٧ مليار دولار). ويبدو أن قطر والبحرين ودولة الامارات العربية المتحدة تتباطأ في إعطاء دفعة لدور القطاع الخاص كما يقول مراقبون اقتصاديون. ويتميز قطر بها بأن أفضل مجال للاستثمارات الأجنبية بفضل مشروعات الغاز والاستعداد للسماح لشركات أجنبية بالقيام بدور بارز فيها.

وفي دولة الامارات شكلت أبوظبي لجنة للإشراف على تخصيص مشروعات الماء والكهرباء، ولكن المراقبين يقولون أن هذه الدولة الغنية بالنفط ستجد صعوبة في وقف نظام رعاية المواطنين المحلي.

ويضيف المحللون إن البحرين وهي مسرح لافلال مقطعة منذ سنة ١٩٩٤ لا تملك خطة واضحة للتخصيص وتحتاج إلى القيام بتعديلات هيكلية. وقد باعته الدولة حصتها في جميع الموانئ الفضائية وأخرى لمنتجات الألوستيموم.

بعد ركود يعود الى الحوادث والإضرابات

البحرين

القطاع العقاري يلتقط أنفاسه ويستعيد انتعاشه بالتدريج!

□ بعد ركود وانخفاض متواصل منذ سنة ١٩٩٤، وصلت نسبة إلى ٧٪ لسيجل تراجعاً حاداً سنة ١٩٩٥ بنسبة ٢٦.٤٪، لتسقط سنة ١٩٩٦ عند ٣٦.٢٪، استرد القطاع العقاري بعض انتعاشه.

وقد ظهرت بوادر التحسن على أداء هذا القطاع منذ الربع الأول من السنة الماضية إذ ارتفع حجم التعاملات العقارية إلى ٣٠.٤ مليون دينار نظير ١٨.٨ للفترة ذاتها سنة ١٩٩٥ بنسبة نمو بلغت ٦٨.٥٪.

ويستد المحللون في تفاؤلهم إلى أمرين: ● أن قطاع العقارات مثل غيره من القطاعات تراوح دورته عند النقطة الدنيا، ومن الطبيعي أن يبدأ رحلة الصعود مرة أخرى.

فالانتعاش في بداية هذا العقد شجعت على التخطيط للاستثمار في المباني والعقارات مما ولد بعد سنتين فائضاً في المعروض مما أدى إلى انخفاض أو استقرار معدلات النمو في الاتفاق الحكومي

على المشاريع، وكذلك الحال بالنسبة إلى القطاع الخاص في الربع الأول من هذا العقد وحتى منتصفه إلا أنه من المتوقع، بعد أن يبدأ السوق امتصاص فائض المعروض، أن يعود التوازن إلى السوق وأن يبدأ تحقيق النمو فيما بعد.

● إعلان الحكومة عن ميزانية ١٩٩٦/١٩٩٧، وقد تضمنت التخطيط لعدد من المشروعات كمحطة الكهرباء وتحلية المياه ومشروع المياه الجوفية والمنطقة الصناعية الجديدة، كما أعلن في السابق عن تنفيذ مشروعات تصل قيمتها إلى ٩٠٠ مليون دينار. وبالإضافة إلى زيادة مخصصات الإسكان في ميزانية هاتين السنتين والموجهة لأغراض الشراء والبناء، مما يشهد بحركة إيجابية في جانب الطلب زيادة على فائض الطلب الذي تحققت وفود الأجانب التي تسهم في تنفيذ مشروعات الدولة.

وفي حين تأثرت الإجراءات بدرجة كبيرة خلال فترة الركود الماضية إذ انخفضت بمعدل تراوح ما بين ١٠ إلى ٢٠٪، بسبب فائض الشقق والمساكن من مختلف الفئات، إلا أن المراقبين يقولون أن أسعار زادت على فائض الطلب الذي كثيراً، خصوصاً الاستثمارية منها، إذ امتنع أصحاب هذه القسام عن بيعها ما لم تكن هناك حاجة لديهم للسيولة. ولم تشهد سوى انخفاض طفيف في حين ثبتت في معظم المناطق الرئيسية.

أما بالنسبة إلى الشقق والمساكن فالفترة الماضية شهدت فائضاً وصل إلى ٨٠٠ وحدة بينما لا يقل عدد الشقق الباقية عن مستأجرين عن ١٦٠٠ في السوق. وأدى هذا الفائض إلى محاولات الملاك لاستئجار المساكن بتقديم تسهيلات وميزات كخدمات توفير الحراسة وخدمات السيارة ومحطات الأتوموبيل الصناعية ورفع رسوم الكهرباء والبلدية عن الساكنين وبالنسبة إلى وضع المحال التجارية حيث شهد السوق فائضاً كبيراً منها بسبب تسارع وتيرة إنشاء المجمعات التجارية التي توفر مساحات كبيرة من هذه المحال. فإن للمراقبين جرون ضرورة إعادة النظر في إجراءاتها المرتفعة والتفكير في توفير عوامل جذب للمستأجرين مثل الإعفاء من الإيجارات لفترة التشغيل الأولى أو الإعفاء من بعض المصروفات الثابتة لمساعدة المستأجرين في تثبيت أقدامهم في السوق.

ولم تعد الأرقام الرسمية تصوراً عن حجم الدواول الخليجي في عقارات البحرين خلال سنة ١٩٩٦، لكن المراقبين يؤكدون أن المستثمرين السعوديين موجودون دائماً في السوق وربما انخفضت معه تعاملات مواطني دول الخليج الأخرى، وهما تنخفض حجم الدواول الخليجي من سنة إلى أخرى، فإن من المعروف أن البحرين تنفرد بين دول الخليج بالمشتريين الخليجين، إذ يبلغ عدد هؤلاء في البحرين نحو ٥٠٠٠.

في خطوة جديدة لتشجيع المستثمرين

سلطنة عمان

مرسوم سلطاني يمنح الاجانب ٤٩٪ من أسهم الشركات المدرجة في البورصة

□ في خطوة جديدة لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى السلطنة، يرجع مقررون من الحكومة إصدار مرسوم سلطاني يمدد القانون الذي كان صدر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ بشكل يسمح للمستثمرين الأجانب بملك حصص تبلغ ٤٩٪ من أسهم الشركات المدرجة في قوائم بورصة مسقط. وكانت الحكومة في سنة ١٩٩٥ زادت من سقف المشاركة الأجنبية في الشركات الوطنية من ٤٩٪ إلى ٦٥٪ في حالات خاصة وإلى ٨٠٪ في ظروف استثنائية. غير أن ذلك لم يشجع على تدفق استثمارات كبيرة لأن معظم قوانين الشركات لا تسمح بملك الأجانب، كما أن النظام الشرعي، مستنداً، يفرق في المعاملة على حساب الشركات التي يمتلك جانب جزءاً من أسهمها.

وتسعى السلطة إلى تدوير اقتصادها المعتمد على إنتاج ما بين ٨٥٠ ألف و ٩٠٠ ألف برميل يومياً من النفط ومن أبرز أولوياتها اجتذاب الاستثمارات الأجنبية. ولكن على عكس العديد من دول الخليج

النفطية الكبرى تسمح السطنة بالفعل للشركات الأجنبية بامتلاك حصص في حقول نفطها. أما خارج قطاع النفط فلا تتدفق استثمارات أجنبية كبيرة على مسقط فيستثمر الأجانب من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي في ١٣ شركة فقط من الشركات المدرجة في البورصة وعددها ٩٧ شركة.

ومعظم الاستثمارات الأجنبية المتبقية توجه إلى ثلاثة صناعات استثمار عمالية. ويملك الاستثمار الأجنبي نحو ١٠٪ فقط من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في البورصة التي تبلغ موجوداتها ٤.٣ مليار دولار. ويطلق السماسرة إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية ويقولون أن بعض التفتتات الكبيرة بدأت فعلاً في الوصول إلى عمان. وفي رأي المحللين أن ذلك من شأنه أحداث فرق كبير، فقد بدأ بعض المستثمرين الأجانب الجادين بالفعل في تفقد افاق الاستثمار.

وترى المصارف الكبيرة ومدير الاستثمارات أن عمان سوق مساعدة صغيرة. ويضيف هؤلاء، أنه حدث بالفعل زيادة ملحوظة في عدد الصفقات التي تجريها المصارف مع عملاء أجانب. والمقبة الوحيدة الحقيقية هي أن السوق ما زالت صغيرة جداً، فاجاباً التعاملات إلى أن تزايد ولكنها تبقى ضئيلة بالمقاييس العالمية.

ويلج متوسط حجم التداول اليومي في السوق خلال الشهر الماضي مليوني ريال أي نحو ضعف مستواه في سنة ١٩٩٦. إلا أن المراقبين الماليين يعربون عن قلقهم من أن رؤوس أموال الشركات المحلية صغيرة جداً وأن السوق التي تمت بتأثر من ٦٪ هذه السنة و ٣٥٪ منذ افتتاحها سنة ١٩٩٦ مبالغ في قيمتها.

وما يشاهد هؤلاء، هو ارتفاع أسعار الأسهم. فالعاملان يتراجع والمؤشر أعلى من اللازم ولا بد من حدوث تصحيح، ولكن على الرغم من كل شيء، فإن الطلب جيد.

السعودية

٢٥ مليار دولار لشراء طائرات أميركية جديدة

«رشوة» سياسية... أم «حاجة» استراتيجية؟

هو الأمير سلطان بن عبد العزيز، وزير الدفاع والمفتش العام للطيران والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، نظراً إلى سيطرته على الميزانية الدفاعية، لكن المصادر الأميركية تشير إلى أن هناك فريقاً داخل الحكومة السعودية يطالب بالمزيد من الاتفاق الاجتماعي وخصوصاً على الإسكان والتعليم وخلق فرص العمل.

وربما كان إقدام المصادر الأميركية على تسريب الخبر قبل عرضه رسمياً من الحكومة السعودية، غاية إحياء الصلقة، لكن لا يخفى بأن لشأن الصلقة من شأنه أن يثير اعتراضات اسرائيلية ولا سيما أن اسرائيل تطالب الولايات المتحدة بتزويدها بطائرات «إف-٢٢» الجديدة التي لا يكشفها الرادار، فتكون اسرائيل أول دولة في العالم تحصل على هذا النوع من الطائرات المتقدمة تكنولوجياً وعسكرياً.

● وفي الخليج من المرجح أن تعقد دولة الامارات العربية المتحدة صفقة لشراء زوارق بحرية ضارية سريعة من الشركات البريطانية، فوسبر توريكروفت،

يبلغ مليار وربع المليار دولار، في وجه منافسة المانية وفرنسية وأميركية. ومن المرجح أيضاً أن تشتري دولة الامارات العربية من بريطانيا ١٢ طائرة مقاتلة للتدريب من طراز «ف-١٦».

وتقول مصادر في لندن إن إعطاء الامارات هذين المقتنين إلى بريطانيا هو نوع من التعويض أو الموازنة لرفض الامارات شراء طائرات «تورنيادو» البريطانية

مفضلة عليها طائرات «إف-١٦» الأميركية وميراج الفرنسية.

● كذلك من المرجح أن تعقد الشركة البريطانية «فوسبر توريكروفت» صفقة أصغر مع قطر ليحصلها زوارق دورية سريعة يبلغ ٢٥٠ مليون دولار، وذلك بعد توقيع معاهدة للتعاون الدفاعي بين بريطانيا وقطر وقمها وزير الدفاع البريطاني مايكل

الأميركية بمثابة صفقة سياسية أو «رشوة» سياسية بسبب الصلة الواسعة الناشئة داخل الادارة الأميركية ضد المملكة السعودية بسبب التحقيقات في انفجار «الخبر» وهي انتقادات علنية قامها مدير المباحث الأميركية لويس فويه ووزيرة العمل الجديدة جانيت ريفز، أما دوائر وزارة الدفاع الأميركية، فلديها أيضاً تحفظات على التوجه السعودي لاعتبارين:

● اولهما، أن القوات البرية السعودية، بحاجة إلى تعزيز وتحديث أكثر من سلاح الجو، لأن سلاح الجو يحالته الرأفة يعتبر جيداً وكافياً.

● ثانيهما، أن شراء الطائرات الأميركية ينطوي على الاستعانة باعداد كبيرة من الخبراء الأميركيين وعلى مقاولين ومهندسين وملاحين وغيرهم... مما قد يؤدي إلى تقاطع النعمة الداخلية ضد الوجود الأميركي ويعرض الأميركيين إلى المزيد من الهجمات العنيفة مثل التي حدثت في الرياض والخبر في السنة الماضية. وبالتالي، فإن ذلك يزيد من انتشار الحركات الاسلامية الأصولية المتطرفة، ليس في السعودية فقط بل في العالم العربي والاسلامي قاطبة.

وقد علق الخبير الأميركي في الشؤون الاستراتيجية اندولفي كورنسمان، مدير قسم الشرق الأوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية الدولي، على الصفقة

الزمنية بقوله: «إن هذه الصفقة لن تخفف من المشكلات الحقيقية للمملكة العربية السعودية،

لأنها تستطيع أن تفعل أشياء أفضل بهذا المال، إذ إن هناك انقسامات عميقة في المجتمع السعودي حول كيفية معالجة العقاب في بلاده».

في أعداد لاحقة جوائن من دراسة كورنسمان حول الاوضاع الدفاعية للمملكة العربية السعودية في التسعينات - راجع ديرويل، على الصفحة الأخيرة من هذا العدد).

ويقول بعض السعوديين أن أكثر المتحمسين للمزيد من المشتريات العسكرية

أفادت معلومات متداولة رشتت في واشنطن أن المملكة العربية السعودية سوف تجدد بنية سلاحها الجوي بتعزيزه بأكثر من ١٠٠ طائرة أميركية من طراز «إف-١٦» التي تصنعها شركة لوكهيد - مارتين، وذلك بكلفة إجمالية قدرت بمبلغ ٢٥ مليار دولار، مع أن سلاح الجو السعودي حالياً يعد أحدث سلاح جوي في المنطقة باستثناء سلاح الجو الاسرائيلي. ويضاف إلى ذلك أن المملكة سوف تشتري كما ذكرت الأنباء أكثر من ٢٠٠ طائرة فرنسية الصنع من طراز «لوكليرك» وحاملات لها بريطانية من طراز «هنيغل».

ومن المعروف أن الاتفاق الدفاعي في المملكة العربية السعودية، يشكل أكبر بند من ميزانيتها إذ يصل إلى أكثر من ٢٠٪ من النفقات العامة للدولة، ومما زالت الحكومة السعودية تزيد من انفاقها الدفاعي في وقت يقتضي تقليص العجز في ميزانيتها عسر النفقات وتخفيضها.

وقد اختلفت الروايات والتحليلات حول التوافع السعودية للقيام بهذا القدر الضخم من الاتفاق العسكري، وفي أغلب الظن أن التوجه إلى مثل هذا الاتفاق في الوقت الحاضر لا يثير تحفظات شديدة نظراً إلى التزامه بالصلقة في المعادلات النفطية من جراء ارتفاع أسعار النفط العالمية. خلافاً لما كان عليه الحال قبل سنتين، ومع ذلك فقد ظهرت من الدوائر الأميركية ذاتها تحفظات على هذا التوجه السعودي على الرغم من الفوائد الملموسة للصناعة الأميركية. وقد قال بعض المتقنين من الأميركيين أن إنفاق هذه الأموال على الشؤون الاجتماعية الداخلية في المملكة من شأنه أن يساعد على استقرارها الداخلي أكثر من أي قوة عسكرية مهما بلغ شأنها، أي أن هذه الأموال التي سوف تنفق على الشؤون الدفاعية يمكن استخدامها على نحو أفضل لتعزيز النشاط الاقتصادي الداخلي وخلق مجالات للعمل أمام الشبان السعوديين للتخفيف من موجة التفرات السائدة الآن.

لكن الدوائر الأوروبية ترجح أن تكون الصفقة السعودية لشراء الطائرات

الكويت

رئيس ديوان المحاسبة حذر من خطورة استنزاف الأموال

حكومة سعد العبد الله أنفقت ٨٠ مليار دولار من «احتياطي الأجيال القادمة»!

وقال انه رفعه الى مجلس الامة لكي يتخذ ما يراه مناسباً من اجراءات، ورسالة رئيس ديوان المحاسبة

هي اول اعتراف رسمي في الكويت بحجم الاستنزاف الذي عانته

الاستثمارات الكويتية في الخارج، وكانت الأرقام التقديرية السابقة

تشير إلى أن الكويت دفعت ٢٢ مليار دولار من حصتها في عمليات

«عاصفة الصحراء» لتحرير الكويت وبعلاً مشاهداً في عمليات إطفاء

حرائق الحقول النفطية وإعادة بناء الصناعة النفطية وإعمار مرافق

الكهرباء والاتصالات والموانئ التي قبل القوات العراقية قد ضرتها

عدداً.

مجلس الامة لتغطية المبالغ

المسحوبة والسماح لها بالسحب من

«احتياطي الأجيال القادمة» لفترة

مقولة وأن حواراً يجري بين وزارة

المال وبين اللجنة المالية في

البرلمان للوصول إلى انسب الحلول

لهذه المسألة.

وأشار رئيس الديوان أيضاً إلى

أن الديوان أعاد مخاطبة وزير المال

في ١٩٩٦/١١/٢٣ طلباً وقف

سحب الأموال من «احتياطي الأجيال

القادمة» نظراً إلى عدم اكتمال

موافقة مجلس الامة على القانون

المقترح من الحكومة بهذا الشأن.

واعتبر المرووق هذا الموضوع

على درجة من الأهمية والخطورة

وأوضح أن ديوان المحاسبة

طالب وزير المال ناصر الروضان في

١٩٩٦/١١/٢٣ التوقف عن السحب

من «احتياطي الأجيال القادمة»

وسداد المبالغ التي تم سحبها أو

وضع إطار قانوني ينظم هذه

العمليات، وأن الروضان أجاب

الديوان بأن السحب يتم لمعالجة

الأثار السلبية للحالة الاقتصادية

للناجمة عن الغزو العراقي فضلاً عن

عدم توافر السيولة الكافية في

الاحتياطي العام للدولة لمواجهة

تزايد نسب العجز في الموازنة

العام.

وقال الوزير للديوان: «إن

الحكومة قدمت مشروع قانون إلى

في المقر الموقت للحكومة الكويتية

في السعودية وقضى في المادة

الساسية منه بأن يتم ترتيب

الأوضاع المالية للدولة، وفقاً للموارد

المتاحة، أي ما يشمل الموارد

النفطية والاحتياطي العام

و«احتياطي الأجيال القادمة».

ونكر المرووق أن أمراً أميرياً

آخر صدر بعد أسبوع من تحرير

الكويت أي في الرابع من آذار/

مارس ١٩٩٦ بإلغاء الأمر الأول «ألا

أن الهيئة العامة للاستثمار (التابعة

لوزارة المال) لم تتوقف عن السحب

من احتياطي الأجيال القادمة بما

يخالف أحكام القانون رقم

٧٦/١٠٦.

وكانت الكويت بدأت سنة ١٩٩٦،

على إثر تراكم فوائض كبيرة من

الإيرادات النفطية في تشكيل

«احتياطي الأجيال القادمة» بعدما

صدر المرسوم الأميري ١٠٦ لسنة

١٩٩٦.

وجرى استثمار هذه الفوائض

في الدول الصناعية لاسيما بريطانيا

والولايات المتحدة وألمانيا وإسبانيا،

وبلغت قيمة هذه الأصول المستثمرة

نحو ١٠٠ مليار دولار عشية النخل

المسكني العراقي إلى الكويت في

١٩٩٦/٨/٢٢.

وبين رئيس ديوان المحاسبة في

رسالة أن أمراً أميرياً صدر في

الثالث من آب/ أغسطس سنة ١٩٩٠

في رسالة مفصلة رفعها براك

المرووق، رئيس ديوان المحاسبة،

إلى أحمد الصمغ، رئيس مجلس

الامة، طالب بتوقف سحب

العبد الله السماح عن استنزاف

«احتياطي الأجيال القادمة» الذي

يتضمن معظم استثمارات الكويت

الخارجية بعدما أصبحت الحكومة منه

مبالغ كبيرة أثناء الاحتلال العراقي

سنة ١٩٩٠ لمواجهة الأعباء المالية

لحرب التحرير وإعادة الأعمار.

وقال براك المرووق إن جملة

المبالغ المسحوبة من الاحتياطي

حتى ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٦ بلغت

حوالي ٢٥ مليار دينار كويتي (نحو

٨٠٠ مليار دولار).

اليران

على الرغم من الخوف من «داماتو» ومن المحظورات السياسية

الاستثمارات الأجنبية وصلت الى ملياري دولار!

وذكر التقرير أن النشاط الاقتصادي الوحيد الذي لم يحقق حتى الآن المعدل المأمول هو قطاع الصادرات غير البترولية،

للم يحقق العائد المتوقع الذي يبلغ ٥٠٠ مليار دولار في السنة حالياً. ويومع إيران أن تحقق ثلاثة مليارات دولار على أكثر

تقدير من خلال صادرات المنتجات غير النفطية.

وحدد المجلس (البرلمان) مؤخراً معدل النطق في السنة الإيرانية المقابلة بواقع ١٧٠٧ مليار دولار بزيادة نحو ثلاثة مليارات

عن سنة ١٩٩٦/١٩٩٧. وقدر ضرورة استقلال أي دخل اضافي من النفط الذي يمثل مصدر الدخل الرئيسي لإيران في سداد

الدين الخارجي.

على معبد آخر انتقد معصن نور بيش، محافظ البنك المركزي، قرار مجلس النواب الذي يقضي بالسماح لمصدرين

السجاد بالاحتفاظ بعوائد التصدير بالعملة الصعبة من أجل استيراد المواد الأولية اللازمة لصناعتهم

وهذا القرار يعاكس قراراً سابقاً للحكومة يفرض على المصدرين تحويل عائدات تصديرهم إلى البلاد والاحتفاظ بعد

تحويلها إلى العملة المحلية بالسعر الرسمي الذي يقل كثيراً عن سعر السوق السوداء.

وقال نور بيش أن قرار المجلس سؤوي إلى إثارة المزيد من الشكوك بسلامة الاقتصاد واضعاف العملة الوطنية في

الوقت الذي إن يسهم فيه بتضييع صناعة السجاد.

وكان مصدر السجاد يعملون الحكومة مسئولة تقلس صادراته إلى ٤٠٠ مليون دولار في السنة الماضية لأنها أصدرت

قانوناً يفرض على المصدرين تحويل عائدات التصدير إلى البلاد.

وحسب أقوال المصدرين فقد بلغت حصة صادرات السجاد قبل فرض القانون ١٥٠٠ مليون دولار سنوياً.

استولقت لمصنعات «البنك المركزي» عدداً من المحللين الاقتصاديين، فعلى الرغم من المصادر الأميركية المضروب حول

طهران، وهو حصار يهدد الاستثمارات الخارجية، فإن تلك الاستثمارات الأجنبية تراوحت بين ١٠٥ مليار ومليار دولار

وهذه الأرقام، إذا صحت، فإنها في نظر المراقبين تظهر تزايد الانتماء بين المستثمرين الأجانب للقيام بمشروعات في

إيران على الرغم من قانون «داماتو» وكل المحظورات. وأرقام البنك المركزي لا تشمل الاستثمارات الخارجية في مناطق التجارة

الحرة في جنوب وجنوب شرق البلاد.

وفي أرقام البنك المركزي أن الاستثمار المحلي يقل بنسبة ٢٠٪ مما هو متوقع في خطة التنمية الخمسية الثانية التي في

إطار للتصحيح الاقتصادي في إيران. وتوقع مسؤول البنك المركزي الإيراني أيضاً أنه مع تحسن الدخل من النفط سيتم سداد

جميع الدين الخارجي في موعدها.

أما إجمالي الدين الخارجي في المرحلة الحالية فيبلغ ٢٠٠ مليار دولار منها سبعة مليارات دولار من المقرض سدادها

في سنة ١٩٩٨/١٩٩٧ وأربعة مليارات دولار في ١٩٩٨/١٩٩٧ و٢٠٥ مليار دولار بحلول سنة ٢٠٠١.

وكانت حكومة علي أكبر مائني واستمجانتي ذكرت في السنة الماضية أنها ستسدد أكثر من ٢٦ مليار دولار من دينها

بحلول شهر آذار/ مارس سنة ٢٠٠١.

ووصف تقرير صادر عن البنك المركزي في وقت سابق الاقتصاد الإيراني بأنه «مستقر نسبياً» وتوقع أن ينخفض معدل

التضخم من ٢٥٪ إلى ٢١٪ بحلول شهر آذار/ مارس سنة ١٩٩٨ مضيقاً القول أنه قد يصل حتى إلى ٢١٪ بحلول مطلع

القرن الحادي والعشرين.

يفورية او السطامية توفي سنة ٢٦٦هـ.

خواطر اقتصادية

يكتبها سليمان القرني

الكنيسة والرأسمالية والديمقراطية

□ في العدد الماضي من «الميزان» (العدد الرابع، المجلد الرابع، كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، استعرضنا المؤلف الجديد للكنيسة الكاثوليكية الأميركية من الاقتصاد السوق من خلال البندان الاقتصادي - الاجتماعي الذي أذاعه الأساقفة الأميركيون في السنة الجديدة على أنه «الإطار الكاثوليكي للحياة الاقتصادية». وفي الوقت ذاته نشر أسقف بريطاني ينتمي إلى الكنيسة الأنجليكانية خطاباً مهماً أو تصورياً للملكة في النشر الرغوة لبريشته ضمنه مؤلفاً ماركسياً مناقضاً تماماً لموقف الأساقفة الكاثوليك من أمريكا، مع أن الكنائس الأنجليكانية والبروتستانتية عموماً كانت تاريخياً أقرب إلى التوجهات الرأسمالية. سبحانه

مجلد الآوار

وقال الأسقف دافيد لوز، مطران شيلد، في خطابه الوهمي على لسان الملكة التي هي في بريطانيا رأس الكنيسة وحافلة الإيمان تحت عنوان خطاب الملكة لعام ١٩٩٧: حلم أمة انتخانية، «يعتقد وزراء حكومتنا أن شعب هذه الأمة هو أعظم مواردها، وبإتقاني فإنه من المستحسن اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً أن باتي في رأس أولوياتهم إنهاء الهمر الفاضح لهذا المورد نتيجة البطالة الهائلة في العقود الأخيرة. إننا نعيش في أمة غنية لكن ما يدور في أفكار وزراء حكومتنا ينطوي خطراً على إعادة توزيع جذري للثروة الوطنية».

ووفق ذلك، استشهد أسقف شيلد في رسالته الوهمية هذه بكلمة كارل ماركس المشهورة «من كل حسب قدراته، ولكل حسب حاجاته إن أثنائه الملكة لا تدرع صالح وخير أكثر».

والأمم من أمريكا، من أن اعتناق كوكبنا أن شعب هذه الأمة هو أعظم مواردها، وبإتقاني فإنه من المستحسن اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً أن باتي في رأس أولوياتهم إنهاء الهمر الفاضح لهذا المورد نتيجة البطالة الهائلة في العقود الأخيرة. إننا نعيش في أمة غنية لكن ما يدور في أفكار وزراء حكومتنا ينطوي خطراً على إعادة توزيع جذري للثروة الوطنية».

وقد وجهت انتقادات وجهية أحياناً ومفرضة أو متجنبة أحياناً لما قال به سوروس، حيثاً لكن إشارته الموضوع للنقاش وهو من أهله بحق وحقيق، التي أدرجت دعاء حكم الأسواق وتهميش الحكومات، فهو ليس ضد الرأسمالية، ولا هو يسايرها بالنظم الشيوعية والاقتصاد المعقد، لكنه يلجح خطراً على النسيج الاجتماعي من تسليها في مجرى التحول إلى رأسمالية الحرمان، كما يجري الآن في روسيا وأوروبا الشرقية التي هو أعرف بأحوالها من منتقبيه. وحتى في الدول الصناعية المتقدمة في الرأسمالية لم تخل تلك الرأسمالية من عنصر النهب أو الحرمان، ولعل أكثرها أساساً الذي ضاع في خضم التغييرات السريعة، هو تحول الرأسمالية واقتصاد السوق إلى إيديولوجية، بل إيديولوجية مزمنة أدى معتقدها مما يجعلها في رأي سوروس أخطر في النتيجة من الشيوعية وحتى الأناركية.

إن وجه الخطر الذي يحذر منه سوروس هو «عبادة الأسواق»، أو «العبادة غير المسؤولة للأسواق»، على حد تعبير الكاتب الأميركي وليام فاف الذي يقول إنه إذا لمع ظاهرة فلا بد أنها قائمة أو أتية، وذلك في تحقيق له على مؤتمر دافوس في سويسرا، معتبراً أن المؤتمر هذه السنة كان أكثر وعياً لمخاطر العولمة والأنزلاق الجارفي في العبادة غير المسؤولة للأسواق، وأن التنافس هو كل شيء ولا شيء يجب أن يلق في طريقه، كما فسره البعض بالقول إن التنافس هو الحق وأي نوع من التعاون يخلف من هذا التنافس هو الباطل. بل إن سوروس ذهب إلى أبعد من ذلك بقوله إن خطر ذلك يكمن في اعتقاد هؤلاء «العبادة للأصلح»، مما يزعزع أركان المجتمعات الديمقراطية المتمثلة.

ولعل المناخ الجديد على الصعيد الفكري، ومنه المناخ الذي شاع في دافوس، قد أصبح أكثر لرفض الظروف الرأسمالية القائم على فكرة أن تحقيق المصلحة الذاتية للأفراد يحقق المصلحة العامة للجميع، ولا سيما بعدما أتت التجربة التاريخية والريغانية في العقدين الماضيين إلى تناقضات هائلة في الدخل الفردي على اتساع الهوة بين الثراء والأفناء بحيث بات من المعتذر تقليصها، فالتنمى الطبيعي للأسواق هو في اتجاه التفاوت في الدخل، وهو منحى كما قال فاف، من شأنه أن يدمر تلك القيم التي ليس فيها مردود تجاري.

أما الخطر على الديمقراطية فقد بات أوضح فأوضح مع كل انتخابات برلمانية أو رئاسية حيث يجد المرشحون أنفسهم في قبضة القوى المالية وأولئك الإغلامية.

وأما الخطر على التنمية من توجهاتها السوقية فهو في مدى استعدانها للانحراف في الإشراف، أي إشراف عبادة الأسواق مع عبادتها التاريخية.

جسر إلى القرن الحادي والعشرين في الشرق الأوسط

حتمية «الصدقة» الأميركية - الإيرانية!

في رئيسية صفحاتها الأولى من عددها الماضي الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، نشرت «الميزان» رسالة من واشنطن بعنوان «مصالحة أميركية إيرانية في ولاية كلينتون الثانية»، ويوم الثلاثاء ١١ شباط/فبراير ١٩٩٧ نشرت جريدة «وول ستريت جورنال» الأميركية مقالاً حول حتمية عودة المصالحة بين الولايات المتحدة وإيران، كتبه روبرت كابلان، مؤلف كتاب «أطراف الأرض» والمحرو في مجلة «التلتيك» الشهيرة التي نشر فيها المتحول للعالم جورج سوروس مقالاً حول أخطار الرأسمالية لثار ضجة عالمية (راجع خواطر اقتصادية، على هذه الصفحة) وفي ما يلي نص مقالة كابلان:

□ منذ التباين بين أمريكا والصين الشعبية لم يتعد ويمتد بلدان مهمان عن بعضهما البعض، وكل منهما يفس الحاجة إلى الآخر، كما ابتعدت الولايات المتحدة عن إيران. وسوف يجاز المؤرخون في المستقبل حول كون الولايات المتحدة قد انطلقت طويلاً عن أي علاقات رسمية أو غير رسمية مع أكثر دول الشرق الأوسط سكاناً، وهي دولة غنية بالنفط سكانها أفضل تعليماً وثقافة من سكان مصر، وهي بلد ثقافته ولغته نفوذ مؤثر في الشرق وصولاً إلى الهند، وإلى معظم آسيا الوسطى في الشمال الشرقي.

والأمم من ذلك أن أكثر مطرة نفطية في العالم لغيراً قبل أن يصعب ممكناً عملياً استخدام موارد الطاقة البديلة، تتركز أن تبدأ في منطقة بحر قزوين، حيث تستثمر مليارات الدولارات، والنظر إلى القواصم التي تحف بالتحول الديموقراطي في روسيا، فإن الولايات المتحدة بحاجة إلى مزيد من نفوذ في الشرق الأوسط، وهي بلد نفطياً تليها عملاً لا بالتقارب مع إيران. ولما كانت الولايات المتحدة لا تفعل شراء النفط من ليبيا أو العراق، في حال تزعزع استقرار المملكة العربية السعودية، فإن أميركا قد تصبح أكثر اعتماداً في المستقبل على امدادات النفط من النظام القيصري الجديد في روسيا، ما لم تجد سيلاً إلى تطبيق التطرف الإسلامي في إيران.

وكون إيران تنتهج سياسة شراء كل ما هو متاح بالقسبة إلى الأسلحة النووية والكيميائية، يجعل أمر حيوية للولايات المتحدة أن يكون لها تأثير يرمي وتمتد المستويات عليها بما في ذلك مجوزة الحوافر والاعتراض والاستثمار، إلى جانب «الصماء» المتبعة بإمكانية الهجوم العسكري، والحصار الاقتصادي. وعندما سلك عدد من المسؤولين الإيرانيين ما يريدون بحث مع الولايات المتحدة، سارعوا إلى ذكر جملة من القضايا منها أمن الخليج، وحبسهم المضطربة فالعراق قد يتفكك، وإفغانستان قد تتفكك في الواقع، وإفغانستان، كريت المستقبل، الفتنة بالنفط تهرب إيران لأنها قد تشكل إغراء، لدوالي بيع السكان الإيرانيين المتصممين في الشمال الغربي والناطقين باللغة والأثنية، ويعتقد الإيرانيون أنه بإمكان الولايات المتحدة أن تمارس نفوذاً مركزياً في جميع هذه الأماكن.

في هاتيك القروص والاستثمارات الأوروبية فعلى الرغم من أن المسؤولين الإيرانيين يدعون النجاح في اجتذاب الرأسمال الأوروبية على الرغم من الحظر الأمريكي، فانهم يدركون أنه ما لم تحسن العلاقات الإيرانية فإن الأموال التي يمكن أن يجاز بها الأوروبيون وغيرهم في إيران تبقى محدودة. كذلك يدرك المسؤولون الإيرانيون أن مستخدمهم على قول أحدهم «يشهد تغيراً رأساً ونحوياً عبقاً»، مما يقتضي شتو، وتفكير جديد، من جانب طهران وأعراف من رعاياها التي إيران أن هذا التصريح أقل تعبيراً عن الواقع، ذلك أن إيران تشكل مرحلة تجمد ثورتها، على نحو يشبه مرحلة كسنتون لشرنكو، الزعيم السوفياتي الذي حكم بلاده قبل ظهور ميخائيل غورباتشوف.

إن المعركة بين الشرق والغرب لا تجري بين الغرب وإيران بلقرو ما تجري داخل إيران ذاتها، وليس المسيحيون يهدم في شمال طهران، (وهم كارهون للنظام منذ البداية)، من يشاهد التلفزيونات الغربية الآن، بل يشاهدها أيضاً أبناء الطبقة العاملة الفقيرة في جنوب طهران أيضاً، فإذا عيشت أسعار النفط في المستقبل مع تدفق الاحتياطي من بحر قزوين فقد يجد النظام الإيراني أنه لن يملك

الموارد المالية اللازمة لرشوة مواطنيه، مما يشكل مفارقة المفارقات، وهي حاجته إلى واشنطن لتمنحه الشرعية مع شعبه!

ومن المفارقات الأخرى، أن الديمقراطية الجزئية في النظام السياسي الإيراني منذ سقوط الشاه هي التي تعزل ذلك النوع من الديبلوماسية السريعة الرغوية المستوى التي مارسها بالنسبة إلى الصين وزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر والرئيس الراحل ريتشارد نيكسون.

فالمسلطة في إيران موزعة بين «رهبار الثورة» (المروشد) آية الله علي حسيني خامنئي، وبين رئيس الجمهورية علي أكبر هاشمي رفسنجاني ووزرائه الدارسين في الغرب، وبين المجلس (البرلمان) المتعدد التيارات، بحيث أن الاقتراب من أي مركز من مراكز القوة يعد بغير حظية المركز الأخرى. وبالمثل في البلدان التي استخدمت فيها السياسة الخارجية بشكل فعال كما استخدمت في إيران كوسيلة لاستقواء الفئات المحلية ضد بعضها البعض، وما احتجاز الرهائن الأميركيين سنة ١٩٧٩ في جانب منه سوى محاولة فريق ثوري للثقل على فريق آخر.

لكن انتهاء رئاسة رفسنجاني في الربيع المقبل، ولجاء انتخابات رئاسية جديدة، من شأنه في البداية أن يركز السلطة في إيران في أيدي آية الله خامنئي، ويعد ذلك أن الفائز المرجح في انتخابات الرئاسة هو علي أكبر ناطق نوري، الحليف السياسي لخامنئي، المتفكر في المهارات أو النلق الذي يشتمل به رفسنجاني، فاستطاع أن يشكل مركز قوة خاصاً به، وبالواقع أن سير إيران باتجاه النظام الشمولي التوتلاري هو الذي يجعل الاتصالات الرقمية المستقرة جيدة بتيسر العملية، وهذا ربما كان حساباً مأكراً لكنه حساب واقعي يجب أن يواجهه أولئك المؤتمنين على الأمن القومي الأمريكي.

إن عقد صفقة مع إيران سوف يجد ترحيباً وهلال رضا في إسرائيل التي افتت على علاقات سرية مع طهران لسنوات عديدة بعد الثورة، والتي كانت تاريخياً تقيم قيمة إيران كسفن ضد العرب، ذلك أن إيران كانت دائماً عاملاً مركزياً في سياسات القوة في الشرق الأوسط بطريقة لم تبلغها حتى المملكة العربية السعودية فالتغير الحقيقي في المنطقة سنة ١٩٧٩ تمثل في الثورة الإيرانية وليس بمعاملة السلام البارد والقادر المحيية بين إسرائيل ومصر.

إن الشرق الأوسط المستقبلي قد يضم أو لا يضم سلاماً شاملاً بين اليهود والعرب، لكن هناك شيئاً واحداً واضحاً، بعد خمس أو عشر سنوات من الآن سوف تنتشر وتترق القوة النفطية بين منطقة الخليج ومنطقة بحر قزوين، وسوف تعود العاصمة الأثرية «باكو»، حيث حقق شاه إيران من أمثال الفرد نوبل وكالوست غريباتيان وغيرهم... ثرواتهم في بداية العصر النفطي في أواخر القرن التاسع عشر، لتصبح عاصمة نفطية أساسية من جديد. ومن غير المعقول في مثل هذه الظروف أن تبقى إيران، وهي البلد الوحيد المحاد للخليج وبحر قزوين، مما يعمده نهائياً عن الولايات المتحدة.

كثيراً ما يتحدث الرئيس بيل كلينتون عن «جسر إلى القرن الحادي والعشرين»، لكنه ينطوي على خطر كبير، فبالرغم من أن القرن الحالي الإسرائيلي متصرفاً على أن القطيعة مع إيران دائمة، إنما يتجاهل الغفافية الجديدة للنفط التي ستكون حقيقة واقعة في القرن المقبل، ذلك أنه ليس نقطة الارتكاز النفطية فقط هي التي تتحرك شمالاً من منطقة الخليج إلى منطقة قزوين، بل أنطقة الدولة في كل من العراق وسوريا وتركيا والسعودية يدب فيها الورق جميعاً بديحاً بمتناهي.

فالعراق مثلاً، هو الآن قرقعة جوفاء، بغلاف من الطيان يخفي تحت فراغاً تاماً حيث تتخلل الروابط الجامعة بين العائلة الحاكمة في القصر والنظام في التمه. وبالمقاييس البسيطة للمنطقة تبقى الدولة الإيرانية على علاتها وبقدراتها البيئية دولة مستقرة حقيقة. في سنة ١٨٢٩ مامج جمهور إيراني السفارة الروسية في طهران ودمروها وقتلوا السفير الكسندر غريغوروف، لكن الروس، وقد كانوا في حرب مع الأتراك وفي منافسة إقليمية مع البريطانيين، تركوا الحادث يمر، مكتفين باعتذار إيراني، وما دم الآن عقداً من الزمان على حصار السفارة الأميركية، وقد حان الوقت للتفكير استراتيجياً بل التفكير عاطفياً بشأن إيران والشرق الأوسط.

إسرائيل: الإقتصاد فوق الإيديولوجيا!

□ في اليوم ذاته الذي أعلن فيه توقيع «اتفاق مدينة الخليل» في الضفة الغربية بين رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات، أعلن أيضاً عن شتو، مهم آخر غيبته أخبار «اتفاق الخليل»، وهذا الحادث العجيب هو إعلان صندوق النقد الدولي عن إعادة تصنيف دولة إسرائيل ووضعها في مصاف الدول المتقدمة اقتصادياً وأيضاً أسم الدولة العبرية في اللائحة المهمة التي تشمل على الولايات المتحدة واليابان وسنغافورا.

ويصعب أي بلد مؤهلاً للدخول في هذا «النادي الخاص» عندما يصبح قطاع الخدمات في كل من القطاعين المهيمن في الاقتصاد الوطني، وهذا يعني أن المواطنين ستكون منهم كمتسلكين ومتجنين أكثر مما هي كجند، والأمران كلاهما، في «اتفاق الخليل» وقرار صندوق النقد الدولي في اليوم ذاته (١٥ كانون الثاني/يناير الماضي، بشأن عن استعداد إسرائيل لأختيار الاقتصاد فوق الإيديولوجيا، كما يمان عن حقيقة واقعة، هي أن أعداءاً مزايمة من الإسرائيلييين ترضي في موازنة الأمان الجماعية البلاد مع نوعية حياة الأفراد من المدنيين.

وخلال الانتخابات الإسرائيلية في السنة الماضية أعلن نتانياهو وعداً أثبتته التجربة أن مستحيل، ألا وهو تحقيق أماناً الجماعية لإسرائيل من خلال القسوة على العرب واتخاذ موقف صلب أراء هم، وفي الوقت ذاته تحسين لقتصاد البلاد بتفصيل المشاريع والشركات التي تسيطر عليها المفكرة بما في ذلك تلك الخاصة في مجالات البعثة ومستعاعات الكهرواء والنقل.

هذه كانت أهداف متناقضة لأن هزم نتانياهو على إكمال مهمة التخصيص يحتاج إلى استثمار خارجي، لكن بعد شهرين من انتخابه بقيت برمجة تل أبيب هيوماء كبيراً أفضها ٢٦٦ من قيمتها، ورجل السبب في ذلك، يعود إلى التلق من الضارب بين سياسات الاقتصادية وسياسات القومية المتشددة.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي، انطلقت أعمال عصف فلسطينية احتجاجاً على فتح نفق أنري في مدينة القدس القديمة، الأمر الذي حمل عدداً من كبار

المستثمرين الأجانب على تجديد خطتهم الاستثمارية.

لقد لعبت هذه الأحداث تتيهاو على حل هذا التناقض في وعده اثنا. الحملة الانتخابية بأعطاء إشارات إلى وول ستريت في نيويورك بأنه يعزم اختيار السلام لا الإيديولوجيا. وفي الواقع، فإن بورصة تل أبيب عالت فارقتت بنسبة ٢٢٪ خلال يومين من توقيع «اتفاقية الخليل».

إن هذه الاتفاقية تركز أيضاً على هوية إسرائيل الجديدة. ذلك أن رئيس الوزراء الحالي نتانياهو ورئيس الوزراء الراحل الأسبق إسحق رابين كلاهما اعتنق عملية السلام متريداً. لكن رابين، وهو الأكثر تيجيلاً واحتراماً بين الكاهنات في تاريخ إسرائيل الحديث، كان إلهياً وهو على أرض المعركة حيث رأى الشن الباطل والشماسوي الذي دفع جنوده، أما نتانياهو من جهة فقد مال إليها بفعل الضغط المتزايد لتشجيع الاقتصاد الإسرائيلي.

ودافع نتانياهو عن قراره توقيع «اتفاق الخليل»، على أنه تنازل اضطراري أو بهكم الضرورة، وهذا صحيح، لكن الاتفاق كان بالنسبة إلى كثيرين من الإسرائيلييين كذلك خياراً أخلاقياً بين الخدمات غير المتينة للأسواق المالية والتضاد النمو لأرض المعركة.

وقد بات معظم الإسرائيلييين مريكين أن رغبتهم في العيش الرغد والتكريم قد طال تأجيلها بالنظر إلى متطلبات الصراع لعدوية إلى الأرض المقدسة.

إن اتفاقية الخليل، تتيح للإسرائيلييين أن يبادروا تركيزهم على الاهتمامات الملحة للحياة اليومية، وهذا قد يكون أقل حظراً لأنك اليهود المتدينين المتصممين قوياً، ما بالنسبة إليها نحن الباقين فإن الاتفاق يمثل نقطة رابعة في الصراع لتحرير بلدنا من الحكم الديني الخطير بأعادة المملكة القديمة (راجع تحليل الوضع الاقتصادي الإسرائيلي على الصفحة ٥).

يارون إزاهي

عن نيويورك تايمز

المجازر الدموية لا تطاول المرافق الحيوية

الجزائر

الجزائر جزائران: جزائر النفط وجزائر القتل!

وقد نل عن مراجع مالية في الغرب معنية بتمويل الاستثمارات الأجنبية في الجزائر أنه من الممكن جعل الوضع القائم في الشمال، حيث أعمال العنف، أطول مدة ممكنة شريطة أن تبقى الحكومة الجزائرية قادرة على منع امتداد أعمال العنف إلى الجنوب والحفاظ على سلامة الأنايب ومواني التصدير.

ومع أن بقاء المنشآت النفطية وخطوطها وموانئها مازالت حتى الآن غير المستبعد أن تمتد تلك العمليات إلى المرافق النفطية فتختل قدرة الحكومة على تمويل قواتها الأمنية وتحتل التي تشكلت الجزائرية في الاستثمار في قطاع الطاقة الجزائري.

وهكذا يمكن القول إن الجزائر الآن جزائران: جزائر النفط وجزائر القتل.

بنسبة ٥٪ وبشكل الحكمة الجزائرية من سداد بعض ديونها الخارجية ومضاعفة احتياطياتها بالعملات الأجنبية إلى ما يعادل ٤ مليارات دولار. لكن هذه الزيادة في الدخل العام وفي احتياطي الدولة لم تزد إلى أي تحسن في الأحوال المعيشية لعموم الجزائريين، بل على العكس من ذلك هناك شواهد على أن القدرة الشرائية للجزائريين عموماً قد تدهورت، وكذلك إنتاجية القطاعات غير النفطية، الأمر الذي زاد من نسبة البطالة في البلاد إلى حدود ٢٠٪، وهي نسبة ربما كانت أعلى نسبة البطالة في العالم العربي كله.

والسؤال الذي يسبق الخبراء الماليين هو أن استقرار الوضع المالي للدولة الجزائرية حالياً، ناتج عن ارتفاع أسعار النفط العالمية، فمادام سيكون الحال إذا عادت أسعار النفط والغاز إلى الهبوط

مصادر الجزائر المالية، قد أصبحت أكثر تشدداً في مفاوضاتها وانقاداتها مع الشركات الأجنبية، بسبب نجاحها في إدارة هذا القطاع الحيوي من جهة، وفي إبعاده عن الصراع الأهلي من جهة ثانية، ونظراً إلى اكتشاف حقول جديدة وغنية للنفط والغاز مغرية للشركات الأجنبية، وفوق ذلك مازالت «صوتات» تلك مساحات شاسعة من الجزائر غير مستكشفة بعد. ويقترب منها تحتوي على كميات كبيرة إضافية من الموارد الهيدروكربونية. وعلى الرغم من ارتفاع وتيرة العنف والقتل في مختلف المدن الجزائرية الشمالية فإن ذلك لم يؤثر إطلاقاً حتى الآن على تدفق النفط والغاز من الجنوب إلى موانئ التصدير الشمالية، بل أن ارتفاع أسعار النفط في السنة الماضية رفع الناتج المحلي الإجمالي للجزائر

سعة. والواقع إن أعمال العنف في الجزائر قد قُسمت البلاد على خطوط سياسية واقتصادية وعسكرية، لا على خطوط جغرافية بحسب، إلى ثلاث دول داخل الدولة الواحدة هي:

- الدولة الرسمية التي يقرها العسكريون في الجيش النظامي.
- الدولة الخفية، التي يقرها الأسرى الإسلاميون المنطرون وقواتهم الفدائية غير النظامية، وكلها مملوكة في الشمال.
- دولة النفط والغاز، التي تديرها شركة الطاقة الوطنية «صوتات» المسؤولة عن قطاع النفط والغاز.

ويبدو أن «صوتات» لكونها الجهة التي تاتي بمعظم الموارد المالية للبلاد حيث تشكل عائداتها من تصدير النفط والغاز ٨٠٪ من

هذا القطاع الأساسي، وهكذا يمكن رسم خريطة للجزائر حيث شمالها المكثف بالسكان يشهد أعمال عنف وقتل وتدمير يومية مروعة، بينما الجزء الجنوبي الممتلئ نفطاً وغازاً هادئاً ولا يكره معكراً، وتصدير الغاز والنفط منه يسير كالمعتاد، بل ينشط ويتزايد، ومازالت الاستثمارات والشركات النفطية الأجنبية وخبرائها يعملون في الحقول الجزائرية وكأنهم في كوكب آخر.

وقد بلغت هذه الاستثمارات الأجنبية في الحقول الجزائرية ثروتها، وكذلك عائدات الحكومة الجزائرية من تصدير النفط والغاز التي بلغت في السنة الماضية أكثر من ١٢,٥ مليار دولار بفعل ارتفاع أسعار النفط العالمية، مما يتيح للحكومة الجزائرية الاتفاق على قواتها المسلحة وقوات الأمن عن

□ عندما بدأت الحرب الليبية في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٧٥ وانتشرت أنحاء الجمهورية الليبية، تفل بعضهم عن مصادر مقربة من هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركية زمنا، ومبعوثه إلى بيروت دين براون، أنه بإمكان تدمير أي بلد من غير إلحاق الضرر بقطاع حيوي فيه، وكانوا بذلك يشيرون إلى القطاع المصرفي اللبناني. وبالفعل استمرت الحرب اللبنانية ١٥ سنة لم يصب خلالها القطاع المصرفي بأي أذى يذكر. وما قيل عن لبنان مستند، يقال اليوم عن الجزائر، التي سجلت حربها الأهلية غير المعلنة نسبتها الخامسة، معلقة حتى الآن أكثر من ٥٠ ألف قتيل، ومع ذلك لم يصب قطاعها الحيوي، أي قطاع النفط والغاز، بأي ضرر يذكر، وكان الحرب الدائرة في الجزائر غير معنية

في جردة حساب لأداء سنة ١٩٩٦

المغرب

النمو ٨,١٪ والتصحيح الإقتصادي بدأ يحقق نتائج إيجابية

«غات» أما المعجونة الخارجية في فئات القبايا فتقدر بحوالي ٢١ مليار دولار وتمثل نسبة ٦٠٪ من الناتج المحلي، بينما كانت هذه النسبة سنة ١٩٩٥ تقدر بنسبة ٧٨٪، مبرراً بأن هدف المغرب هو الوصول إلى معدل ١٠٪ في سنة ٢٠٠١، وقال إن سداد الديون يستهلك حالياً ١٥٪ من الموارد الجابتية للدولة، والهدف هو بلوغ معدل ٧,٠٪.

قانونية وإدارية يبدأ العمل بها خلال السنة الحالية، ومنها تطبيق القانون التجاري الجديد وقانون إحداث المحاكم التجارية وإصلاحات تشمل البنوك والبرصة لضمان مزيد من الشفافية والفعالية في معاملاتها. وبمقتضى قانون الاستثمار الجديد، سيتم الحفاظ على استقرار معدل (رأب) ٢٠٠١٪ للرسوم الجمركية، واتجاه إلغاء الرسوم الجمركية في مرحلة لاحقة وذلك بمقتضى اتفاقية

المستثمرين الذين تردوا، لكنه أبرز أن نتائج الحملة كانت إيجابية على الاقتصاد المغربي بصفة إجمالية، وخصوصاً على المدى البعيد، حيث تسهم في تأهيل الشركات المغربية لإدراج مرحلة للشراكة مع أوروبا وتحرير التجارة مع الخارج. وكانت التدابير الرسمية لخسائر الدولة من التهرب في الصفقات الماضية، أنها يحدود ٢ مليارات دولار سنوياً، وأبرز القبايا أن إصلاحات

المالي لهذه السنة والذي توقع أن تتأخر نحو ٥ مليارات درهم، مشيراً إلى أن عدداً من عمليات التخصيص والاستثمارات تم تأجيل تنفيذها للشهر القليل المقبل.

ونتيجة لعملية التطوير ومكافحة التهرب التي قامت بها الحكومة في السنة الماضية، فإن مستوى العائدات ارتفع بمعدل ٨,٦٪ قياساً للسنة الماضية، ولاحظ القبايا وجود بعض الآثار السلبية وخصوصاً لدى بعض

ومعديزي، قصد إنجاز تقييم شامل لوضع الاقتصاد، موقفاً أن تعلن نتائج دراسة شاملة في هذا الصدد في غضون شهر حزيران/يونيو المقبل.

وأضاف بأن خطوة مشابهة سيتم اتخاذها على مستوى المؤسسات الاقتصادية التي تسهم الدولة في رأسمالها.

أما عائدات التخصيص فلم تتجاوز ٤ مليارات درهم، على الرغم من التوقعات التي تضمنتها القانون

□ لم يتأخر محمد القبايا، وزير المالية والاستثمارات الخارجية، لما سحلت له الأرقام من أن يعلن الدين، بعد من المعارضة يشكك بمسألة التصحيح الاقتصادي التي تنتهجها حكومة الدكتور عبد الكريم الفيلالي. النتائج الإيجابية للأداء الاقتصادي، فقد أعلن الوزير القبايا أن معدل نمو الناتج المحلي حقق سنة ١٩٩٦ نمواً قياسياً بلغ ٨,١٪، بعدما شهد تراجعاً في السنة الماضية بمعدل ٧,٦٪، وذلك بعد سنة زراعية جيدة كانت فيها المضاعفة ١١,٦٪، كما حقق قطاع الصناعة والنقل معدل ٢٠,٨٪، والبنية الأساسية معدل ٢٢,٨٪، فيما بلغ معدل نمو قطاع التجارة ٢٠,٦٪، ومن دون احتساب النمو الذي حققه القطاع الزراعي، يكون معدل نمو الناتج الداخلي الخام قد بلغ ٢٠,٦٪.

وهذه الأرقام سجلت الحكومة لتسر على متابعة سياسة ترشيد النفقات ودعم التوازنات الاقتصادية والتدبير بوزارة الشؤون على أسس متوازنة، وتنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي وتأهيل لمرحلة الشراكة مع أوروبا وتنفيذ متطلبات اتفاقية «غات».

وفي جردة حساب الوزير القبايا أن سنة ١٩٩٦ تميزت بانخفاض العجز الإجمالي في الميزانية بمعدل ٢,٤ مليار ٪ من الناتج المحلي، ولم يتجاوز معدل التضخم ٢٪، وهو أدنى معدل سجلته المغرب منذ سنة ١٩٨٨، فيما تم تخفيض العجز التجاري وتحسين نسبة نظمية الواردات عن طريق الصادرات، وتقليص عجز الحساب الجاري إلى ١,٢٪ من الناتج المحلي، بينما كان في السنة الماضية يقدر بـ ٢,٤٪.

وأك وزير المالية بأن المغرب يصعد ترتيبه اتفاق مع ثلاث مؤسسات أميركية هي «بنك مورغان جي بي» وشركة «ستاندارد أند بورز»

تونس استعداداً للشراكة مع أوروبا

٢,٥ مليار دولار لتأهيل ٤ آلاف مصنع خلال سنة ١٩٩٧

وسمحاً لتنشيط التصدير تعززت حكومة القروي شراء سفينتي شحن كبيرتين.

وكانت «الشركة التونسية للملاحة» اتفقت في السنة الماضية ومجموعة المانية متخصصة ببناء السفن على بناء سفينتين بكلفة إجمالية تقدر بـ ١١٩ مليون دولار، تسلم الأولى في حزيران/يونيو المقبل والثانية في أيلول/سبتمبر المقبل.

وفي الميزانية خصصت الحكومة ٧٥ مليون دولار لتحديث قطاع الشحن والتزويق في الموانئ البحرية في إطار خطة لتأهيل البنية الأساسية للنقل البحري سيستكمل تنفيذها قبل سنة ٢٠٠٢، أي قبل استكمال إنشاء «خطّة التبادل الحر بين تونس وبول الاتحاد الأوروبي».

ويذكر أن الاتحاد أرسل خبراء إلى تونس لتقديم حاجاتها من الاستثمارات لتنشيط خطة تأهيل البنية الأساسية والنسيج الصناعي المحلي. ويذكر الخبراء حجم الاستثمارات اللازمة بمبلغ ٢٤ مليون أليكو (نحو ٢٩٠ مليون دولار).

ويعزز الاتحاد تأهيل هذا القطاع على درجات خلال السنة الجارية والسنة المقبلة، لكن بعد إجراء محادثات مع المسؤولين الاقتصاديين التونسيين لتحديد أولويات صرف المساعدات.

وفي هذا الإطار اتفقت الحكومة والاتحاد على إنشاء مركز للأعمال باستثمارات قيمتها ٢٠ مليون أليكو (نحو ٢٤ مليون دولار) سيكون بمثابة مكتب دراسات يقرى التدقيق في خطط للأعمال التي يضعها أصحاب المؤسسات الصناعية والخدمات.

فيما تراجعت حصة النفط ومشتقاته من ٢٢٪ من الصادرات سنة ١٩٩٥ إلى ٨,٥٪ في خواتيم السنة الماضية.

ونظراً في إحصائيات وزعتها الحكومة، أن عدد المؤسسات الصناعية المصنعة في تونس ارتفع إلى ٨٧ مؤسسة بينها ٤٧ مؤسسة إقليمية تأسست أثناء ٨٧ ألف فرصة عمل، بينها ٤٨ ألف فرصة عمل امتتها المؤسسات الأجنبية.

وتستأجر المصانع الفرنسية والألمانية والبريتية الأولى بين المؤسسات الأجنبية العاملة في تونس.

وكانت تونس وقعت في الأشهر الأخيرة من السنة الماضية ثلاثة بروتوكولات مالية مع فرنسا مخصص للمساعدة على إنشاء مشاريع تنمية وتمويل خطط تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتضاف هذه المساعدة إلى المساعدات التي يقدمها فرنسيس «المصندوق الفرنسي للتشجيع» والتي تقدر بمبلغ ٤٥٠ مليون فرنك، والقروض الخاصة بالصناعات الفدائية والتي تقدر بمبلغ ٢٠٠ مليون فرنك.

وكانت فرنسا أعلنت خلال زيارة جاك شيراك إلى العاصمة التونسية في الحريف الماضي أنها تعزز منح مساعدة تونس، تبلغ قيمتها الإجمالية ١,١ مليار فرنك.

وفي الإحصائيات أيضاً أن الصادرات ارتفعت في الأشهر الـ ١١ الأولى من سنة ١٩٩٦ بنسبة زادت على ١٪، فيما ارتفعت الواردات بنسبة ١٢٪.

□ تخفي حكومة حامد القروي، خلال هذه السنة، في تنفيذ تأهيل المؤسسات الصناعية المحلية، وهناك ٤ آلاف مصنع مستهدف لعملية تحديث شاملة لمواجهة المنافسة التي ستعترض لها من المؤسسات الأوروبية المشابهة بعد تأهيل اتفاق للشراكة بحرة المبادلات الذي توصلت إلى الحكومة والاتحاد الأوروبي سنة ١٩٩٥.

ويشترط في المؤسسات المرشحة للاستفادة من خطة التأهيل أن يكون وضعها المالي سليماً وأن تقدم أمونيا خطة لتأهيل الخاصة بها التي تدرج تنفيذها.

وتعهدت المؤسسات المعنية بتمويل قسم من خطة التأهيل، فيما تقوم المصارف بتأمين القسم الآخر بعد اجازة خطة التأهيل وتزوي الدولة بتدعيم مساعدة تقدر بنسبة ١٠٪ من قيمة الاستثمار المطلوب.

وتقدر كلفة خطة تأهيل الصناعة المحلية بمبلغ ٢,٤٥ مليار دينار (٢,٥ مليار دولار)، وتتولى الوزارة على تنفيذها تحت مظلة من مجلس اتحاد الصناعيين والتجارة واتحاد نقابات العمال، وه القطاع المصرفي.

وفي إطار التمهيد لمخول اتفاق الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي مرحلة التنفيذ ابتداء من السنة الجارية، استقبلت تونس تمريض ٩٠٪ من تجارته الخارجية في السنة الماضية.

رأت مصادر في وزارة التجارة أن تحرير الواردات وتخفيض الرسوم الجمركية لم يؤثر سلباً في تطور الصناعة المحلية، وخفضت على ذلك بأن المواد المصنعة شكلت ٨٠٪ من الصادرات الإجمالية.

تركيا

التوجهات المتناقضة ترك... أريكان!

إرضاء جمهوره السياسي يغضب رجال الأعمال والمؤسسات الدولية

□ يواجه نجم الدين أريكان، معضلة اقتصادية تحدّد خياراته وهي أن يواصل سياسة التخصيص والتشديد المالي، فيحسر شعبه، أو يحاسب النمو الاقتصادي ومردّة تركيا لدى شركائها في أوروبا وأمريكا.

ومشكلة نجم الدين أريكان أن حكومته أضعف من أن تقاوم المعارضة للأصلاحات الاقتصادية في وقت لا تحتل البلاد أيّ ذخيرة في إصلاح أوضاعها الاقتصادية.

ويملك أريكان قد سار على خطى أسلافه ولا فصل له عليهم من حيث تسليم النمو المرتفع المرافق لتضخم كبير بدل التحول في إصلاحات بنيفية تلقى معارضة شعبية.

ومع أن أريكان كان مصطنعاً مهووط التضخم وإسعار العادة في السنة الماضية إلا أن معدلات التضخم والعائدة بقيت عالية جداً بالمقاييس العالمية فقد هيّطت أسعار الفائدة من ١٤٥٪ في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي إلى ١١٢٪ في مطلع السنة الجديدة بينما بقي التضخم محدود ٨٠٪ ومشكلة أريكان أن التضخم المرتفع يصيب بالصور جمهوره الانتخابي، وهو جمهور متدين يبالغ في أهالي الأرياف الفقيرة وفقراء المدن.

التخصيص والضرائب

ومارّت الحكومة التركية تعرض إلى صعوبات كبيرة من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما، لاهلها على التسارع في برنامج التخصيص، أو على الأقل بيع الشركات الحكومية الفاسدة لكن هذا وهذه لا يمل مشكلة العجز في ميزانية الدولة التركية لأن الشفرة الأساسية في موارد الحكومة هي

عدم قدرتها على جباية الضرائب. فهي لا تجبي سوى نصف ما يفترض فيها أن تجبه. وهذا الأمر حسب المؤسسات الدولية يقتضي ليس فقط تحسين الجباية بل إصلاح النظام الضريبي ذاته. ذلك أن كثيرين من الأفراد والشركات عبر المسجلة لا يدفعون أي ضريبة والذين يدفعون منهم لا يدفعون سوى مبالغ رمزية، نتيجة التلاعب بالتقديرات.

أما عمليات التخصيص التي بدأت قبل سنوات عشر فلم يكتمل سوى جزء يسير منها قدرت قيمته مبلغ ٣ مليارات دولار فقط لكن هذه العملية لم تكتمل، وأحدث تراجع مع أن أريكان نفسه أعلن أن سنة ١٩٩٧ سوف تشهد تخصيصات تدّر على الدولة مبلغ ٥ مليارات دولار وأول مؤسسة سوف تعرض للبيع هي «مؤسسة الاتصالات الهاتفية».

نجم الدين أريكان



وحتى هذا التخصيص يواجهه مشكلة دستورية، وهي أن التخصيص الدستورية لم تسمح إلا بتخصيص ٤٩٪ من «مؤسسة الاتصالات» المذكورة، وهذا لا يشجع المستثمرين الأجانب على شراء أسهمها لأن إدارتها سوف تبقى تحت سيطرة الحكومة المائلة لللاكثية.

المحاسبية والانصراف

والمشكلة التي تواجهه التخصيص في تركيا هي ذاتها التي تواجه بقية الدول في العالم الثالث، لأن العملية لا تحدم مصالح الحكام والسياسيين الذين يستخدمون المؤسسات العامة لتوظيف المحاسيب والانصراف والأقارب والأعراف بأعداد تفوق حاجات تلك المؤسسات وفي أحيان كثيرة من دون توفر المؤهلات اللازمة. ولهذا السبب فإن المعارضة السياسية لعمليات التخصيص الجدية هي ذاتها التي تقفها المحاولات لإصلاح أنظمة الصناعات الاجتماعية التي تهدر فيها أموال

مطلنة لغايات سياسية وهناك أيضاً التجارة الخفية التي لا تحصل منها الحكومة على أي عائد وخصوصاً تجارة التهريب بين ترك وروسيا أو بين تركيا والعراق التي يشبهه البعض بالتجارة الحفية بين سوريا ولبنان.

ويبدو أن مجتمع رجال الأعمال في تركيا بات متصافياً من توجهات رئيس الوزراء، ليس بسبب توجهات نحو إيروا وبقية العالم العربي والإسلامي بل لأن هذا التوجه لم يحل أي مشكلة يعانيها الاقتصاد التركي، وفي الوقت ذاته أثار حفيظة لشركاء الولايات المتحدة وأوروبا لكن هؤلاء شراعت تعترض على التوجه نحو الدولار الإسلامية لأسباب موضوعية واقتصادية أهمها أن تلك الدول ليس لديها ما تعطي الاقتصاد التركي حاجته، لا من حيث المواد والسلع ولا من حيث المال لشراء مواد يمكن لتركيا أن تبيعها.

ويقول المراقبون لنوع التركي أن أريكان قد يستجيب لهذه فترة من الزمن بسبب توجهات متناقضة لكنه لن يستطيع ذلك فترة طويلة.

الولايات المتحدة

بعد سنوات خمس ينتهي العجز ويتحقق الفائض

١,٦٩ تريليون دولار حجم الإنفاق والتوازن في سنة ٢٠٠٢

□ كشف الرئيس بيل كلينتون عن ميزانيته حجمها ١,٦٩ تريليون دولار تقترح خفض الضرائب بواقع ٩٨ مليار دولار على مدى سنوات خمس، ولكن تصل إلى التوازن بحلول سنة ٢٠٠٢ وتضمنت ميزانية السنة المالية ١٩٩٨ التي تبدأ في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر وأعلنت رسمياً في مطلع هذا الشهر مجموعة من التسهيلات الضريبية التي تهدف إلى حزمة مصالح النساء وتشجيع التعليم العالي وتخفيف الضرائب عن معظم ميقات العمل.

ويمكن أن تعوض الميزانية هذه التخصيصات عن طريق سد ثغرات التهرب الضريبي من جانب الشركات، واستعادة متأخرات صرائب وغيرها من الأمور التي يمكن أن توفر ٧٦ مليار دولار لحصيلة الضرائب على مدى سنوات خمس.

وتوقع الميزانية تراجع العجز إلى ١٢٠,٦ مليار دولار في سنة ١٩٩٨ مقارنة مع ١٢٥,٦ مليار دولار عام ١٩٩٧ على أن يتقلص تدريجياً خلال السنوات الثلاث التالية ليتحول إلى فائض قدره ١٧ مليار دولار في ٢٠٠٢.

ويكتشف عن هذه الميزانية كل كلينتون يحرص وجهة نظره في محادثات الميزانية السنوية بين وبين الكونغرس الذي يسيطر عليه الجمهوريون. ويبدو ذلك إلى نغمة الخلاف الأولى بين الحزبين منذ أن فاز الجمهوريون بأغلبية مقاعد مجلسي الشيوخ والنواب سنة ١٩٩٤.

وأشار كلينتون في رسالة أرفقها بمشروع الميزانية إلى أن عجز الميزانية محض مآثر من ٧٦ مليار دولار السنة ١٩٩٣ وقال أنه يرجع في نها. هذه المهمة وقال كلينتون، على مدى السنوات الأربع الماضية ذات ادارتي والكونغرس الكثير من المجهودات الصعبة حتى يمكن الوصول إلى موازنة الميزانية بحلول سنة ٢٠٠٢.

وأصاب: «أريد أن أعمل مع الكونغرس من أجل إنهاء خفض العجز والوصول إلى موازنة الميزانية لأول مرة منذ سنة ١٩٦٩».

الخاص على مدى سنوات خمس ومتخصص الميزانية ١٠٠ مليار دولار من الاتفاق المتوقع على برنامج الرعاية الصحية لكبار السن المثير للجدل سياسياً.

وقال ستان كولينزير المحلل في مؤسسة بروسون ماسنيلر، أنه يرى الميزانية داب مصداقية فيما يتعلق بافتراضاتها

النفقات ٥٨٠ مليار دولار من البرامج غير التقديرية الدفاعية وتوقع مشروع الميزانية أن يعمد الاقتصاد بنسبة ٢٪ في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، وأن يرتفع للنمو إلى ١٢,٢٪ في السنوات الثلاث التالية لعامية سنة ٢٠٠٢.

ويرافق مع ذلك ارتفاع محدود لمعدل البطالة من مستوى ٥,٢٪ المتوقع للسنة المالية ١٩٩٧ إلى ٥,٥٪ في سنة ١٩٩٨، وكذلك ارتفاع معدل التضخم من ٢,٧٪ إلى ٢,٥٪.

وستأتي الإعانات الضريبية الموفرة من خلال تسهيلات بقيمة ٥٠٠ دولار على كل طفل في الأسر منخفضة ومتوسطة الدخل، وسيكون هذا لدافعي الضرائب ٤٦ مليار دولار حتى سنة ٢٠٠٢ وستوفر التسهيلات الضريبية، التي اقترحها بيل كلينتون بواقع ١٥٠ دولار، و التخصيصات الضريبية بواقع ١ دولار في مصاريف التعليم الجامعي والسريبر ما يصل إلى ٢٦ مليار دولار.

أما الاقتراح برفع سقف الإعطاء من الضريبة على أرباح رأس المال على ميقات المال إلى ٢٥ ألف دولار للشخص أو ٥ ألف دولار لزوجين مسيوقر لدافعي الضرائب الأميركيين ٥,٤ مليار دولار حتى سنة ٢٠٠٢.

وتفترض الميزانية أيضاً تسهيلات ضريبية تصل إلى ٥ دولار كحد أقصى للشركات التي تمنح لمستطفي الإعانات الاجتماعية وظائفة ومشاطة مدرو الدخل على حسابات التقاعد الفردية القليلة للصمم لإعادة ٥,٥ مليار دولار لدافعي الضرائب.

في الوسائل المرتفعة مع مشروع الميزانية يقول كلينتون أن التعليم على رأس أولوياته للسنوات الأربع المقبلة وهو من ذلك اقترح تخصيص ٥١ مليار دولار في السنة المالية أي ما يمثل زيادة ٢٪ عن الاتفاق الحالي. وسيترافق الاتفاق على التعليم بمئات مليارات دولار سنوياً بحلول سنة ٢٠٠٢ حتى مع تقليص الاتفاق على برامج أخرى.

وتتوقع الميزانية ارتفاع إجمالي الدين العام إلى ٦,٧ تريليون دولار بحلول سنة ٢٠٠٢ من الحجم المتوقع في السنة المالية ١٩٩٧ وهو ٥,٥ تريليون دولار. إلا أنه عند خصم الحجم الذي تدين به الحكومة فعلياً لنفسها، فإن صافي الدين الذي تدين بها للأفراد والمستثمرين عند الوصول إلى ميزانية متوازنة في سنة ٢٠٠٢ سيكون ٢,٣ تريليون دولار ارتفاعاً من ٢,٩ تريليون في سنة ١٩٩٧.



توسيع الأطلسي شرقاً لخلق عازل أرثوذكسي مع العالم الإسلامي

صراع السلافية والانغلو ساكسونية تحركه نزعات يهودية بأدوات إسلامية

الجيش السوفياتي الإمبراطوري، فقد شجعت في روسيا فكرة بناء دولة عظمى موروثة والمظاهر التي تبدو خلاف ذلك الآن ما هي إلا مظاهر احتجاج على السياسات الواهية في روسيا وفي الغرب التي تتخذ ماضي تهيش دور روسيا في العالم لكن استمرار هذا التهميش من شأنه أن يولد جيحاً عاطفياً لدى الروس يبحث روحاً انتقامية من جديد.

٧ - على الرغم من أن روسيا لم تشهد مراحل ديموقراطية تذكر في سياستها الداخلية، إلا أن تجربتها الديمقراطية الوليدة سئو حتى الآن سلمية وصحيحة.

الاحتواء الآسيوي

ما يقال في الغرب كما رأينا في أطروحة هانتفون، عن تصور روسيا والسلافية كعازل إزاء العالم الإسلامي، يقال أيضاً عن دور روسيا في احتواء الاندفاعات الآسيوية ومحصوها إزاء الصين واليابان، الأمر الذي يعني، أنه من مصلحة الغرب عدم إضعاف روسيا وإلى كإن يربح في احتوائها وهذا، نتفكر ليس جديداً في العالم الانغلو ساكسوني ففي أواخر القرن الثامن عشر، كتب المؤرخ البريطاني أدوار غيبون في مؤلفه الكلاسيكي «إسلاف وسقوط الإمبراطورية الرومانية» في الفصل المتعلق بالهبار تلك الإمبراطورية في الغرب، يقول، أن الحظر على أوروبا من الشرق الآسيوي لم يعد مثلاً يسهب تعس روسيا واعتناقها المسيحية مما جعلها حاجزاً طبعياً للدفاع عن أوروبا من ناحية الشرق. ويقول غيبون هذا لا يختلف في مضمونه عن تصور هانتفون عن العالم الإسلامي كحاجز خارج الغرب لأنها لا تقتل عند نقطة واحدة مما هذا أن الحظر القائم على الغرب يمثل في العالم العربي والإسلامي وما أك صحة تصور غيبون لروسيا كحاجز إزاء العالم الآسيوي أن روسيا القيصرية قد حافظت بالفعل حراً فعلة ضد اليابان في مطلع هذا القرن (١٩٠٥)، ومع أن الروس انهزموا هزيمة قياسية أثبت أن روسيا لها دور استراتيجي في إبقاء العالم الآسيوي ضمن حدوده.

●●●

أن يقول الجنرال جورج باتون، العالم، قد لا يكون دقيقاً كما يبدو في ظاهر الأمر، وهو قول لا يختلف كثيراً عن قول جيرونيوسكي بأن قدر روسيا أن تصبح جبهة بحكم العالم لكي تثبت السلافية أنها أفضل من الانغلو ساكسونية.

في الأسبوع المقبل:
نظرة هانتفون في
صراع الحضارات

الاسلامي غير أن بعض الأميركيين يرى أن ماضي الولايات المتحدة في هذه السياسة من شأنه في المدى البعيد أن يقيي السرعة الوطنية داخل روسيا، وهم يشيرون على ذلك مثلاً التهديد الروسي بالخروج من المنظمات الدولية في حال توسيع الحلف الأطلسي على النحو المشار إليه، ومؤزلاً يعتقدون أن عزلة روسيا نتيجة لذلك لا خطر على العالم وعلى الغرب من إفراح المجال لها لكي تكون شريكاً مع الغرب في توجه عالمي محسوب كاتبعها، مع تحفظها على الأحوال التي كانت سائدة في العهد السوفييتي، لا تزال أن الواقع الحالي يختلف كثيراً عن ذلك في براب سنة ١٩٩٢.

ومن الفواضع المشتركة بين الكنيسة الأرثوذكسية الروسية والكنيسة الروسية الملاحقة إلى الهوية الوطنية، والرسالة الروسية أو القدر الروسي، أن المؤمنين كاتبعها، مع تحفظها على الأحوال التي كانت سائدة في العهد السوفييتي، لا تزال أن الواقع الحالي يختلف كثيراً عن ذلك في براب سنة ١٩٩٢.

تغريب روسيا

ومع أن المحاولات السابقة لتغريب روسيا، أي دفعها وفي الغرب لم تنجح من قبل، فإن وفي الغرب الآن من يرى أن ما جرى منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، ليس سيئاً، وإن من الممكن تنميته في محاولة ناجحة لإخلاق روسيا في النمط الغربي، ويستشهد هؤلاء بالملاحظات التالية:

١ - في خلال سنوات قليلة بدأ كثيرون من الروس يقتسمون عادات حرة في التفكير والتسوق بما في ذلك وسائل الإعلام وحرية السفر والحريات الثقافية.

٢ - أن كثيرون من الروس يبدون بعشريات الألف قد اقتحموا مجالات العمل الحر وبجوها فيه على الرغم من السلبية الجماعية للشعب الروسي عموماً بسبب التراكبات التاريخية تحت مير الانظمة الديكتاتورية والاقطاعية.

٣ - على الرغم من وجود نقص ملحوظ في المواد وفي الموارد فإن في روسيا الآن بؤراً واسعة من البحيحة، أو على الأقل فإن البلاد لا يجمع عليها شبح المجاعة.

٤ - نجح الروس بسرعة في التكيف مع الواقع الجديد من حيث إنشاء المؤسسات التشريعية والقانونية والمالية والمصرفية والتجارية وغيرها.

٥ - على الرغم من تفرق الاتحاد السوفييتي، وباستثناء حرب الشيشان، لم تنشأ داخل الإمبراطورية الروسية السابقة احتكاكات عرقية أو دينية تذكر، بل إن العداء الروسي التاريخي لليهود أو للإسلامية لم يتحرك كما كان متوقفاً.

٦ - على الرغم من تقلعات

تقنياته الانغلو ساكسونية وبين العالم الإسلامي وإن هذا الدور الحاجز لا يمكن أن يؤدي عرصة إلا في حال وجود نزاع دائم بين العالم السلافي والعالم الإسلامي، لأن التعاضد السلافي الإسلامي يشكل خطراً على العالم الانغلو ساكسوني المتعصب لليهود وإسرائيل.

الكنيسة والجيش

معما يريد المشكلة الروسية تعقيداً أنه منذ قيام الدولة الروسية الحديثة على عهد بطرس الأكبر روسيا متارعا توجهها.

● توجه بالدور إلى الغرب وتقاليده والأحد ساسياً باعتبارها سبيلاً إلى التقدم السريع.

● وتوجه إلى النزاع معه، باعتبار أن روسيا ذات موقع شرقي مختلفة ومتباينة لها خصوصيتها والقطبان المعارضان تاريخياً للتوجه وجهة الغرب في إطار الوطنية الروسية التي يبلغ حد التعتصب للهوية السلافية، هما الكنيسة الأرثوذكسية والمحمس، فالكنيسة يهجم المحافظ على الشخصية السلافية لروسيا وعلى مركزها القائد للمسحة الشرقية كاهن ومن هذا القبيل يطلق على موسكو اسم «روما الثالثة»، أي أن بعد سقوط روما الأولى في القرن الخامس إلى القيادة المسيحية التي القسطنطينية التي يسمونها «روما الثالثة»، وبعد سقوط القسطنطينية على يد الأتراك العثمانيين في القرن الخامس عشر إلى القيادة المسيحية إلى الكنيسة المسكونية والأبوابلوجية السياسية للكنيسة الروسية كمنظمة للوحدة الروسية من جهة، وللقيادة المسيحية الشرقية من جهة ثانية، فحواها أن روسيا لها قدر تاريخي محدد وليس مجرد مستقبل كأي بلد آخر وقترها في هذا الإطار أن تكون أمة عظيمة تشكل ملقاً للمصارات الشرقية والغربية بهوية مستقلة ذات رسالة مميزة.

اما مفهوم الوحدة الروسية لدى الجيش سواء في العهد القيصري أو في العهد الشيوعي أو في الوقت الحاضر، فهو دائماً يحمل بعداً «إمبراطورياً» أي مد السيطرة الروسية على الجوار المحيط لأن ذلك هو السبيل الوحيد للحفاظ على أمن روسيا وتمكنها من أداء دورها في إطار قدرها أو رسالتها.

وفي الغرب شعور عام بأن السماح للوحدة الروسية بأن تتعد هذا المفهوم يشكل خطراً على مصالح العالم الانغلو ساكسوني، فضلاً عن أنه سوف يؤدي إلى عودة روسيا إلى سياسة الاستقطاب كما كانت في السابق، وعلى هذا الأساس تقوم الدعوة إلى توسيع حلف شمال الأطلسي من جهة وكف يد الروس عن التدخل في المناطق الأسيوية المتناحرة بنية احتواء روسيا ومنعها من تشكيل قطبية جديدة، لكي تبقى في حمة الغرب كعازل بينه وبين العالم

من أفغانستان إلى الشيشان

إن الروس الفاتكين المأزومة الانغلو ساكسونية يعتقدون أن الغرب الانغلو ساكسوني قد أسهم في تلك الحروب ونجح في استخدام العالم الإسلامي كأداة له وقد بدأ ذلك في رأيهم بحرب أفغانستان التي قادتها الولايات المتحدة ومولتها المملكة العربية السعودية مما أدى بالتالي إلى انهيار الاتحاد السوفييتي، وانفراط الجمهوريات الإسلامية منه ومؤزلاً يقولون أيضاً، أن حرب البوسنة تدخل في هذا الإطار، ولا سيما أن تجربة التعاضد الصربي البوسني في ظل الدولة اليوسلافية في طلة كانت مثلاً لا يمكن أن اردمار التعاضد السلافي الإسلامي التي احتفظها الغرب، فالت قيادة الحل الجديد هناك إلى الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي.

ثم يقولون إن هذه المار الانغلو ساكسونية المتفتحة في العالم السلافي انتقلت إلى داخل روسيا ذاتها، من خلال حرب الشيشان، وغلبتها، كما يرون، قد أسفون مهاتي بين روسيا السلافية والمناطق الإسلامية فيها.

توسيع حلف شمال الأطلسي

في الجدل الدائر الآن حول مسئلة توسيع الحلف الأطلسي شرقاً، ثثار من جديد أسباب ورافع هذا التوسع، ويصير السطر عن التحفظات الروسية على توسيع حلف الأطلسي شرقاً، فإن في الولايات المتحدة من يعطي هذه المسئلة بعداً حصارياً شبه عقائدي وفي هذا الصدد يقول سميثون هانتفون في أطروحة حول صراع الحضارات.

«إن حلف الأطلسي هو المنظمة الأمية للحضارة الغربية وإن غاية الرئيسية هي الدفاع عن تلك الحضارة والحفاظ عليها ولذا، فإن الدول التي تعتبر عريضة تاريخياً وديانها وثقافتها يجب أن يسمح لها بدخول الحلف لذا شامت».

ويحدد هانتفون هذه الحدود بقوله:

«من الناحية العملية يجب أن تتاح عضوية الحلف الأطلسي لدول «غيرفراده» (أي الدول غير السلافية) ودول البلطيق وسلفونيا وكرواتيا، ويجب أن تقبل في وجه البلدان التي تاريخياً مسلمة أو أرثوذكسية».

والتالي فهو يوصي بإبعاد تركيا واليونان عن الحلف قائلاً، أن اليونان التي أقرب إلى روسيا منها إلى دول الأطلسي.

ويذهب بعض المعلقين إلى القول بأن هذا البلطيق وسلفونيا المقصود به جعل العالم السلافي، مثلاً روسيا وفيه البلدان بما في اليونان، حاجزاً بين العالم الغربي

غير أي مسؤولية اجتماعية وهو يقول في ذلك أنه قد يكون صحيحاً أن الرأسمالية الانغلو ساكسونية أقل رعاية من الناحية الاجتماعية من الأنماط السائدة في القارة الأوروبية، وقد يكون صحيحاً أن الرعايا والاميركيين أكثر شكا بالاحاد النقدي الأوروبي من غيرهم ويريد ذلك في جانب منه إلى البرغماتية الانغلو ساكسونية التي لا ترى الجانب العاطفي في صلاوات الوحدة الأوروبية، ولأنهم، بصريح العبارة، لا يريدون قسماها وهي رأي داييل، أن وضع ذلك في إطار مؤامرة انغلو ساكسونية هو سوء فهم لطبيعة الازدوساكسودية فالانغلو ساكسون في رأي ليس لديهم مخطط جيوي اقتصادي عام، بل هم أكثر ميلاً إلى التجربة والنقطة والمسير في الأمور خطوة خطوة وهو يشبه انتشار الرأسمالية الانغلو ساكسونية بانتشار اللغة الانكليزية كلفة عالمية، من حيث أنها واقع فعلي وليست مؤامرة إيديولوجية. ويصف الكاتب قائد الرأسمالية الانغلو ساكسونية بأنهم ميللون إلى وضع الحرية أمام الحصار.

● أولهما، الاستثمارات الروسية الكبيرة في المناطق الإسلامية لرفع شأن شعوبها التي المستويات الروسية، في الوقت الذي كانت القوى الانغلو ساكسونية مدتها مبرطسا ثم باميركا تستغل وتستنزف بقية العالم الإسلامي.

● وثانيهما، الموقف الواضح لروسيا من الحدود الأستراتيجي على الدول العربية في وقت كان فيه الغرب الانغلو ساكسوني داعماً ومؤيداً لإسرائيل من دون تحفظ، إلى درجة أن الاتحاد السوفييتي وحلفائه فعلوا علاقاتهم مع الدولة اليهودية، لعدة تزيد على ٢٠ سنة في أعقاب حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧.

ويخلص هؤلاء إلى القول أنه ليس مصالحة أن تثار حروب بين السلافيين والمسلمين في المناطق السلافية أو المجاورة لها، بغية الوقعة بين السلافيين والمسلمين وإلغاء معالم تجربة التعاضد السلافية.

اما في روسيا، فإن المسئلة أكثر عمقا وحادثة، لأن الروس أو جانب مهم على الأقل يرى أن الغرب الانغلو ساكسوني تحركه برعات يهودية كانت الرأسمالية الانغلو ساكسونية مؤاتية لها وهي تسعى على حد قولهم إلى زرع بذرة النزاع بين السلافية والعالم الإسلامي ومؤزلاً يدعون أن تجربة التعاضد السلافي الإسلامي كانت ناجحة خلال الإمبراطورية القيصرية وخلال المرحلة الشيوعية، بحيث أن روسيا استطاعت أن تبرز جاذبيتها أساسيين من جواب هذا التعاضد.

● أولهما، الاستثمارات الروسية الكبيرة في المناطق الإسلامية لرفع شأن شعوبها التي المستويات الروسية، في الوقت الذي كانت القوى الانغلو ساكسونية مدتها مبرطسا ثم باميركا تستغل وتستنزف بقية العالم الإسلامي.

● وثانيهما، الموقف الواضح لروسيا من الحدود الأستراتيجي على الدول العربية في وقت كان فيه الغرب الانغلو ساكسوني داعماً ومؤيداً لإسرائيل من دون تحفظ، إلى درجة أن الاتحاد السوفييتي وحلفائه فعلوا علاقاتهم مع الدولة اليهودية، لعدة تزيد على ٢٠ سنة في أعقاب حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧.

ويخلص هؤلاء إلى القول أنه ليس مصالحة أن تثار حروب بين السلافيين والمسلمين في المناطق السلافية أو المجاورة لها، بغية الوقعة بين السلافيين والمسلمين وإلغاء معالم تجربة التعاضد السلافية.

□ في فيلم سيماني اميركي عن الجنرال جورج باتون، قائد الجيش الاميركي الثالث في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، مشهد يبدو فيه الجنرال باتون يلقي خطاباً في تجمع نصابتي بريطاني قال فيه: «إن قدر الانغلو ساكسونية معطلة بريطانيا واميركا أن تقود العالم».

ولما مال مرافقه على أنه قاتلاً وماداً عن حلفائنا الروس؟ فمس له باتون معاربه وأخيرة مؤذاهم أنهم أولاد كلاب يجب أن يكمل الحرب لستحقهم بعدما نزع من النامية».

ويبدو أن نبوة الجنرال باتون كانت صحيحة، فما هي الانغلو ساكسونية تقود العالم وهي الروس بهزيمة سياسية وعقائدية أفرد من أي هزيمة عسكرية.

المؤامرة الانغلو ساكسونية

في روسيا الحديثة من يعتقد أن هناك مؤامرة انغلو ساكسونية موجهة أساساً ضد السلامة وعلى رأسها روسيا، وقد قال بذلك من جملة الفاتكين، السياسي الوطني الروسي المتطرف جيرونيوسكي، مشيراً إلى أن الانغلو ساكسونية سجت في الوصول إلى قيادة العالم، لكنها غير ناجحة في قيادة وإن على العالم أن يوجب القيادة السلافية التي في رأيه ستكون أفضل وأزاف بالشعوب الضعيفة بن دهم جيرونيوسكي إلى القول بأنه حان الوقت لكي تتصدى السلافية لقيادة العالم وهذا الجدل مازال مستمراً بشكل أو بآخر حالياً مع رغبة اميركا وبريطانيا في توسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً حتى الحدود الروسية مما يثير مخاوف وتحفظات وردود فعل روسية حادة.

● بعض المفكرين في الولايات المتحدة يتكبرون وجود مخطط أو مؤامرة انغلو ساكسونية فقد كتب ريجيالد داييل، قبل سنتين مقالاً في جريدة «هيرالد تريبيون» الدولية تحت عنوان «ليست هناك مؤامرة انغلو ساكسونية» في رأيه عنوانها «التفكير الاستشرافي».

أشار فيه إلى أن فكرة المؤامرة الانغلو ساكسونية ابتدعها الجنرال شارل ديفول وفيقي الفرنسيون يقولون بها كلما أصيبت فرنسا بكتسة اقتصادية.

وقال داييل عن رعيم نقابي فرنسي قوله أثناء اضطرابات عالمية احتجت فرنسا اندك، منها الحكومة الفرنسية مساواة فرنس القيم الانغلو ساكسونية على الشعب الفرنسي.

ويشير أيضاً إلى أن الامان كذلك، يتهمون وسائل الاعلام الانغلو ساكسونية بمحاولات إجهاد الوحدة التقنية الأوروبية ويروج الكاتب لادائرية لجهنم الفاتكين والمؤامرة بلتهم يحاولون إظهار الانغلو ساكسونية، بأنها قاسية وشرسة تصل التزاماً عقائدياً بالأسواق الحرة ويجني الأرباح من

لأن ضخ الغاز من مصر أرخص ثمناً

إسرائيل تخلت عن تسهيل الغاز القطري في «العقبة»

يجر تفاوض على حل و إنما ظل الاتفاق في حدود الدعم المبدئي ولما هو المشروع بعد فشل ابرو في التوصل الى اتفاق طوية الامم مع الارمن واسرائيل كانت بمثابة شروط لملص في المشروع وفي نهاية السنة الماصية ابلقت الحكومة الاسرائيلية الشركة الاميركية بان حذرة التفاوض التي ابرمتها معها في تشرين الاول/ اكتوبر لم تعد ملزمة وفي جانب التردد الاسرائيلي الى عليات بيرواوية في الارمن بعد ان اطلعت ابرو على الجانب مصاص لتتولى اوت كلها الى زيادة تعقيدات المشروع الذي كانت له صفة سياسية اكثر منها اقتصادية

فالمشروع كان مشوبه من البداية بحساسية سياسية بالغة الى جانب صوره ايجاد التمويل وعلى الرغم من تسخير شركة مشتركة ارميه - اسرائيل لاقامة المشروع بخصم ٢٥ مشاوية شركه - لاسرائيليين وارمنين من القطاع الخاص وحصة ٥٠٪ لداروينه الا انه لم يتم رسلتها ومشروع الغاز كبر مشروع مشترك حتى الآن كان مختلطاً بين مستثمرين اسرائيليين وارمنين مند معاهدة السلام بين الشطين في سنة ١٩٩٤ التي املت حالة حرب دامت ٤٨ سنة وفي المحصلة كان نهيار للمشروع بشكل صرته للجهود الرامية الى اقامة مشروعه مشتركة بين القطاع الخاص في اسرائيل والارمن بدعم من ايجاد مصلحة مشتركة تجمع بين الجانبين في تعزيز السلام

وهناك العديد من المشاريع الاسرائيلية الازمنية التي بدأ العمل فيها الا ان تباطؤ عملية السلام في الشرق الاوسط ادى الى تأخير تنفيذها

اقامت في احد موانئ اسرائيل المطلة على البحر المتوسط ويقول مستثمرون ان الحكومة الحالية ليست لديها الرغبة التي كانت للحكومة للعمل في المشاريع الاقتصادية مشتركة الى جانب ان موافقتها من عملية السلام ادت الى تباطؤ خطط التعاون لاتليمي

مسؤولين ارمينيين قالوا ان شمعون بيريز تبنى المشروع بغرض تقرب الارمن نحو اسرائيل اقتصادياً وعلى مصلحة مشتركة تخدم السلام الى جانب اهميته في فتح الابواب امام علاقات اقتصادية لاسرائيل مع دول الخليج ويظهر المشروع على السطح في مطالب اتفاق اولي ابرمه شركة ابرو مع اسرائيل في عمل في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٥ لتزويد الدولة العربية بما لا يقل عن مليون طن سنوياً من الغاز القطري وكان التصور اساساً ان تحصل اسرائيل على نحو ٧٥٪ من العن في حين يحصل الارمن على البقية وكان متوقعاً ان يستقر بين المصنع مستثمرين من قديم شخصات لغاز الارمن واسرائيل في الربع الاول من سنة ٢٠٠١

إلا ان مذكرة التناغم التي ابرمتها عمان مع «الأمم» في اطار اتفاق اسرائيل مع الشركة الاميركية لم تعد سارية المفعول بعد ان انتهت مفاوضات بعد مضي ١٨ شهر ان ابرو حسب مصادر ارمينية رسمية لم تلح خططاً لاقامة محطة كهرباء بكلفة تتجاوز ملايين دولار معادية لمواقع مصنع الغاز وكانت ضمن التصورات الازمنية لمشروع الغاز

وزادت المصادر ذاتها ان الاتفاق الاول مع ابرو الذي ابرمه الارمن في اذار/ مارس الماضي لم

والمقارنة مع توافره من مصادر اخرى مثل صخا من مصر وكانت حكومة حزب العمل السابقة وعلى الاخص رئيس الوزراء السابق شمعون بيريز، قد دافعت بقوة عن المشروع على الرغم من معارضة جماعات الصناعات الاسرائيلية لاعتبارات امنية واقتصادية على حد سواء لاقامت في العقبة وكان كثير من الصناعيين الاسرائيليين يملكون

المطلة على البحر الاحمر بهدف نقل الغاز الصالح حراً من دولة قطر الخليجية الى اسرائيل والارمن في الربع الاول من سنة ٢٠٠١ وقال مستثمرون ارمينيون من كابوا يفترون بالشركة بالمشروع ان برود الحكومة الاسرائيلية في تبديد المشروع لا يحتمل عتبات اساسية وكان اساساً لاسيالي اقتصادية منها الكلفة العالية لجلب الغاز من قطر

واسرائيل. لكن حساسة اسرائيل للمشروع فترت تدريجياً خصوصاً في اعطاء وصول للشركاء الى الحكم في ايار/ مايو الماضي والعودة لحدوث عن صوره ان تنوع اسرائيل مصادر طاقتها وعدم الاعتماد على مصدر رئيسي واحد وكست الشركة النعسة لاسيكية العلاقة «ارمن» تقود المشروع لاقامة مصنع لتسييل الغاز في مدينة العقبة الازمنية

لا يصح الصر من مصر اقل كلفة من تصنيع الغاز القطري في العقبة، الازمنية صوب حكومة بديهي متبناهو صعباً عن مصنع لتسييل الغاز القطري وكان المشروع تلور في قمة عمل اقتصادية بين مستين تقرباً في اعقاب موجة تفاعل بالتدوير العمري الاسرائيلي مع تقدم معاوصت السلام بين العرب

الكونسورتيوم الاجنبي يرفض التدخل ويطلب المشورة

تركمانستان «تدعي» وأذربيجان «تؤكد» ملكيتها لحقوق بحر قزوين الواعدة بالنفط!

وتنقسم بحر قزوين بين ايران والامم السوفياتي اول مرة في سنة ١٩٩١، ثم مرة ثانية في سنة ١٩٩٤، لكن ظهور دول جديدة على شواطئ بحر قزوين في سنة ١٩٩١ وفي روسيا ولونديجا وبركمانستان وقازاخستان ادى الى اثرة عدة تساؤلات مرة اخرى

تقسيم البحر الى قطاعات دولة وان يستعمل كل بلد وفقاً لهذا التقسيم

لكن موقف تركمانستان أصبح اكثر وضوحاً وهي حالياً على خلاف مع اذربيجان اكثر من اعلانها مع روسيا وبالإضافة الى ايران التي لها صلاحيات للبحرية فان روسيا تصعد على الجمهوريات الجديدة لكي تقبل الوضع الذي ترده في بحر قزوين قائلة انها ستحتكر منطقة ساحلية شرم ٧٢ كيلومتراً وان بعض حقول النفط تقع خارج هذه المنطقة

الازربيجانية ان «وسائل جديدة المردود الاقتصادية تثير بوضوح ان طبقات النفط الارمنجانية وتشيراج تقع بالكامل داخل القطاع الارمنجاني من بحر قزوين»

احتمد النزاع بين تركمانستان واذربيجان حول من يمتلك النفط في بحر قزوين، الامر الذي ترك الشركات الاحصية التي محطت لاستثمار طيارات التولارات تثير في كاتوس مستمر تركمانستان تزعم الصوب من حق النفط الارمنجاني وجزاً من حق شيراج مغان في قطع من بحر قزوين في بحر قزوين، في حين تود اذربيجان الصاع صاعين وتقول بالغ الملائ باها تمتلك هيد الهيدروكربون الذي يجري تطويرها بواسطة كونسورتيوم عالمي يتكلم ببلغ شامية مليارات دولار

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية التركمانية، محفل النفط الارمنجاني وجزاً من حق شيراج مغان في البحر التركمانستاني من بحر قزوين ولدت قانها مغان في مطلق سيادة تركمانستان

وجاء رد الفعل سريعاً من «باك» عاصمة اذربيجان، وقال بيان صادر عن وزارة الخارجية

بعد سنة كاملة من التفاوض الصعب

صنعاء أوكلت الى «توتال» و«هنت» و«أكسون» و«يوكنج» تنفيذ مشروع الغاز!

وتتوقع الشركات الموقعة على الاتفاقية بين سحابو المشروع الكبة المقروء ما بمرور ٣ الى ٥ سنوات في ضوء الاكتشافات المشجعة فهناك احتمال لاجداد موقع ثالث للتصدير طاقته ٥٠ مليون برميل سنوياً في حال التكتد

من المخرين وتغصم الاستثمارات اسماً بشاء شركة لتسليم حقل «مار» بكمية ٨٠ مليون برميل سنوياً بكميات مقاربات شبع الاسمره سنة كاملة للوصول الى صلبة تمكن الشركات الاميركية من الحصول على حصة ٣٦٪ و«هنت» و«أكسون» و«يوكنج» في حصة ٣٦٪ واكتشافات الكبة لينة لفساوية ٣٦٪ وتفاوض صعباً جالياً مع تركيا واليابان وكوريا للشان على جزء من حصتها مقابل التزويد محمد سعيد المطار اعصر مشروع الغاز من اكر واهم المشاريع المصوبة في اليمن وانه يستشكر راعاه من رواد الاقتصاد بالصلال الأجنبية كما يستنوب بعد العديد اعذاراً كبيره من العمال اليمنيين ويكر في المرحلة التالية تصمم المحطات وشبكي في سحر/ بوابو المغل بالمصبة الى الانبوب والتصميم وضبط التسييل وبعد سطرط المشروع لاصفاة عالمية تمتد حتى يجر اتمامها بالكامل بنهاية سنة ٢٠٠١

سيهدد ليه تنفيذ المشروع والمشروع يشتغل على مد خط لتأهيل من مرليه حتى محطة «بلعاف» على البحر العربي بحلول ٢٠٠٢ كيلومتراً وبناء منشآت التسييل وميناء للصدير بقدرة ٤ ملايين طن سنوياً ابتداء من السنة ٢٠٠١

التي تعترف بـ «داماتو» وتتخضر لتوقيع عقود مع بغداد! انها معنية بالاستثمار في المنطقة في هيدروكربون، وقد يستمر الرجوع الى هيدروكربون وتوتال» وتوتال» في السنة المصاصة الى اتفاق صيني تقدم صوبه الشركة الرئيسية سطرط حقل «هنت» و«أكسون» و«يوكنج» الذي شخ ذاته الانتاجية ٥٠ ألف برميل يومياً كما سبق لـ «توتال» ان وقعت مع برين في حزيران/ يونيو من سنة ١٩٩٥ عقداً لتزويد حقل سري (١) و«١» و«٢» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٠١ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٠٢ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٠٣ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٠٤ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٠٥ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٠٦ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٠٧ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٠٨ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٠٩ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠١٠ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠١١ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠١٢ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠١٣ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠١٤ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠١٥ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠١٦ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠١٧ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠١٨ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠١٩ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٢٠ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٢١ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٢٢ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٢٣ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٢٤ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٢٥ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٢٦ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٢٧ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٢٨ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٢٩ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٣٠ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٣١ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٣٢ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٣٣ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٣٤ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٣٥ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٣٦ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٣٧ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٣٨ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٣٩ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٤٠ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٤١ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٤٢ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٤٣ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٤٤ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٤٥ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٤٦ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٤٧ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٤٨ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٤٩ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٥٠ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٥١ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٥٢ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٥٣ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٥٤ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٥٥ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٥٦ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٥٧ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٥٨ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٥٩ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٦٠ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٦١ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٦٢ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٦٣ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٦٤ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٦٥ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٦٦ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٦٧ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٦٨ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٦٩ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٧٠ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٧١ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٧٢ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٧٣ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٧٤ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٧٥ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٧٦ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٧٧ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٧٨ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٧٩ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٨٠ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٨١ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٨٢ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٨٣ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٨٤ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٨٥ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٨٦ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٨٧ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٨٨ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٨٩ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٩٠ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٩١ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٩٢ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٩٣ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٩٤ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٩٥ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٩٦ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٩٧ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٩٨ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٠٩٩ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٠٠ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٠١ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٠٢ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٠٣ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٠٤ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٠٥ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٠٦ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٠٧ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٠٨ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٠٩ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١١٠ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١١١ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١١٢ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١١٣ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١١٤ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١١٥ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١١٦ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١١٧ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١١٨ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١١٩ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٢٠ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٢١ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٢٢ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٢٣ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٢٤ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٢٥ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٢٦ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٢٧ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٢٨ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٢٩ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٣٠ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٣١ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٣٢ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٣٣ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٣٤ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٣٥ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٣٦ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٣٧ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٣٨ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٣٩ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٤٠ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٤١ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٤٢ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٤٣ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٤٤ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٤٥ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٤٦ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٤٧ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٤٨ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٤٩ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٥٠ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٥١ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٥٢ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٥٣ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٥٤ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٥٥ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٥٦ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٥٧ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٥٨ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٥٩ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٦٠ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٦١ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٦٢ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٦٣ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٦٤ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٦٥ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٦٦ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٦٧ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٦٨ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٦٩ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٧٠ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٧١ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٧٢ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٧٣ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٧٤ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٧٥ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٧٦ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٧٧ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٧٨ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٧٩ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٨٠ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٨١ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٨٢ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٨٣ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٨٤ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٨٥ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٨٦ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٨٧ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٨٨ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٨٩ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٩٠ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٩١ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٩٢ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٩٣ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٩٤ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٩٥ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٩٦ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٩٧ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٩٨ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢١٩٩ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٠٠ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٠١ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٠٢ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٠٣ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٠٤ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٠٥ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٠٦ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٠٧ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٠٨ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٠٩ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢١٠ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢١١ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢١٢ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢١٣ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢١٤ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢١٥ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢١٦ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢١٧ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢١٨ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢١٩ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٢٠ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٢١ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٢٢ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٢٣ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٢٤ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٢٥ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٢٦ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٢٧ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٢٨ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٢٩ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٣٠ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٣١ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٣٢ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٣٣ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٣٤ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٣٥ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٣٦ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٣٧ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٣٨ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٣٩ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٤٠ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٤١ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٤٢ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٤٣ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٤٤ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٤٥ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٤٦ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٤٧ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٤٨ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٤٩ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٥٠ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٥١ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٥٢ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٥٣ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٥٤ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٥٥ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٥٦ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٥٧ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٥٨ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٥٩ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٦٠ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٦١ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٦٢ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٦٣ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٦٤ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٦٥ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٦٦ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٦٧ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٦٨ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٦٩ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٧٠ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٧١ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٧٢ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٧٣ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٧٤ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٧٥ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٧٦ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٧٧ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٧٨ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٧٩ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٨٠ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٨١ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٨٢ و«١» و«٢» و«٣» مليون برميل سنوياً في السنة ٢٢٨٣ و

الاجنبية، مقابل ٤٢ في أبوظبي و٩ في الشارقة
يعمل في إدارة دبي ٤٤ نوعاً للمصارف
الامارات
مقابل ١١ مصرفاً وطنياً لها ٢٤١ نوعاً في
البحرين
مقابل ١٥ مكتباً لبنانياً للمصارف اجنبية اخرى.
لأن هذه المصارف
الامارات حصرها في
البنوك في مسقط
والعمري و٥٢ في
البحرين و١١ في
تقدر بان أكثر من ٢٠

المحللون الماليون يتخوفون من «طفرة» ارتفاع الاسعار فيها

مليار و٧١١ مليون جنيه حجم التداول في بورصة القاهرة

٩٦٠٠ خط فقط وسيطاول التطوير
قانون سوق رأس المال رقم ٩٥
لجنة ١٩٩٢. فتنطبق هذا القانون
خلال الفترة الماضية، اثبت انه
مفتوح لاستيعاب اي تغييرات محبة
الى البورصة يتم اضافته من دون
مشاكل وهو ما تم في مجال الحفاظ
المركزي وصناديق الاستثمار
الميلشروفي وقول المراقبون الماليين
ان هناك بعض المواد في قانون رقم
٩٥ يجري تعديلها وخصوصاً تلك
المتعلقة باستعمال المعلومات
الداخلية والتلاعب في الاسعار لسد
الثغرات التي يتم من خلالها
استغلال المعلومات في رفع
وخفض اسعار الاسهم.
كما يجري أيضاً وضع مواد
وتخصص لنظام الحفظ المركزي في
القانون حيث ان ذلك النظام لا
يستند على اي تشريع حالياً.

التالي، وسوف يتم تعديل برنامج
التداول وسيكون التنفيذ فوراً. ومن
ملاح هذا التعديل انه سوف يسمح
لصناديق الاستثمار بفتح
حساباتهم لدى شركة مصر
للمقاصة والتسوية مباشرة بعدما
كانت هذه الحسابات يتم فتحها من
خلال شركات السمسرة مما كان
يسبب العديد من المشاكل. كما
سيتم ترك الامور الموجهة لثأه
جلسة التداول ولم يتم تنفيذها على
شاشة الكمبيوتر لليوم التالي من
دون الغاء او ترك هذه الامور.
ومن الخطوات التطويرية
الجديدة شراء كويبيوتر ضخمة
يسمح بالتعامل على اكثر من ٢٠٠
شاشة ويستوعب اكثر من ١٠٠
لف عملية يومياً مع زيادة خطوط
الربط بين هيئة البورصة وشركات
السمسرة بحيث تستوعب ١٢٨ ألف
خط في الثانية الواحدة وذلك بدلاً
من الخطوط الحالية والتي تستوعب

ابراهيم جعفر من ان «اي» من
الشركات العاملة في البورصة يثبت
تلاعبها في السوق سوف تقابل
بشدة ويقسوة مشيراً الى ان هناك
شركتين اوقفنا عن التعامل في
السوق وحولنا الى النيابة العامة
للتحقيق معهما الآن، وأكد ان سنة
١٩٩٧ هي سنة الشفافية في السوق
وان يسمح لأي شركة او فرد
بالتلاعب بالبورصة.

التطوير الجديد

كشفت مصادر على رفعة في
المستوى ان الحكومة بمشاركة
هيئة بورصة القاهرة في صدد
تطوير وتسهيل أنظمة التعامل داخل
البورصة حيث سيتم فتح
الحسابات لمدة ٢٤ ساعة، وسوف
يتم فتح الشاشات تسجيل
الحسابات من الساعة الخامسة
مساء الى العاشرة من صباح اليوم

الاسعار، فإن كان تطور البورصة
يشكل عاملاً مفيداً لانجاح برنامج
التصحيح الاقتصادي، إلا ان
«قفزات» الاسعار الكبيرة ليست في
نظر هؤلاء من المظاهر الصحية.
وعلى الرغم من ان مضاعفة
الرجحية في السوق المصرية مازال
يتميز ميزة نسبية في الاسهم الا ان
هذا لا يبرر هذه الانطلاقات الكبيرة
للأسعار، لذلك تفتت فيه
البورصة لوضع حدود للارتفاعات
وللانخفاضات في الاسعار بحيث لا
تتجاوز ٥٪ صعوداً وهبوطاً. وهذا
الشرط وضع من اجل التصيب
لوجود مضاربات غير منطقية
لارتفاعات بعض اسعار الاسهم،
وانه لا يتم تطبيقه الا في الحالات
التي يثبت بالفعل ان مبررات
الارتفاع والانخفاض غير منطقية
وقد يستغلها البعض لاغراض
شخصية تهز من كيان السوق
وهذا ما جعل عبد الحميد

مصر أصبحت حقيقة واضحة
والمطلوب ان يستفيد القطاع
الخاص عن نشاط السوق حالياً في
التمويل متوسط وطويل الاجل حيث
أصبحت درجة السيولة عالية
ومرتفعة في السوق وهو ما يعني
سرعة تسيل الأوراق المالية او
الحصول على اموال.
وتوقع ان تلجأ الشركات
الخاصة الى البورصة بحثاً عن
تمويلات جديدة او زيادة في رؤوس
الاموال مستفيدة من إعطاءات
ضريبية ومزايا عديدة عن غيرها من
الشركات، فلقانون مزايا وموافز
الاستثمار يضع في اعتبارها اعطاء
مزايا عديدة لهذه الشركات وذلك
من اجل دعم وتعميق البورصة.

الطفرة الخطرة

المحللون في بورصة القاهرة،
بدأوا يتخوفون من طفرة ارتفاع

□ خلال كانون الثاني/ يناير
الماضي، بلغ حجم التداول في
بورصة القاهرة ملياراً و٧١١ مليون
جنيه بما يوازي ٤ اضعاف حجم
التداول خلال الشهر ذاته سنة
١٩٩٦ والذي بلغ ٤٤٨ مليون
جنيه. وحقق الاصدارات الجديدة
طلبة كبيرة حيث بلغت مليوناً
ونصف المليار جنيه مقابل ٥٧٣
مليون جنيه فقط خلال كانون
الثاني/ يناير ١٩٩٦.

ومع ارتفاع حجم التداول، تم
الاسراع في برنامج الخصخصة
حيث تم طرح شوائك كبيرة من
الشركات القابضة لقطاع الاعمال
العالم.

وكان عبد الحميد ابراهيم،
رئيس الهيئة العامة لبورصة
القاهرة، طالب رجال الاعمال
واصحاب الشركات النظر في
السياسات التمويلية الخاصة بهم،
مشيراً الى ان سوق رأس المال في

رأس ماله ٦٠ مليون دولار وموجوداته في حدود المليار

«الأهلي» اندمج مع «الأعمال» فشكلاً بعد «العربي» ثاني أكبر مصرف في الأردن

مرة منذ اغلاق فروعه في اعقاب احتلال اسرائيل للضفة الغربية في حرب
الايام الستة في سنة ١٩٦٧.

وساعدت الملكية المشتركة للمساهمين في المصرفين، التي تتجاوز
٢٠٪، على الدمج الطوعي للمصرفين وهو اول دمج في تاريخ القطاع
المصرفي الأردني الذي انضمت عمليات الدمج فيه حتى الآن على
مؤسسات استثمارية متشعبة تم بعضها مع مصارف.

ولم يحدث اي دمج مصرفي قبل الآن على الرغم من تشجيع البنك
المركزي الأردني للمصارف للإقدام عليه لاجل خلق مصارف قوية قادرة
على المنافسة في سوق مصرفي يرى البنك المركزي ان هدد المصارف فيه
أكثر من الحاجة.

وهناك حالياً ٢٦ مصرفاً تجارياً أردنياً بما فيها مصارف اجنبية وستة
استثمارية بوائتة تقوى ٥,٩ مليار دينار.

وقدر تقرير اللجنة التنفيذية، اعد في حزيران/ يونيو الماضي، الحجم
الاجمالي لموجودات البنك الجديد بما قيمته ٦٢٠ مليون دينار الأمر الذي
يضعه في المرتبة الرابعة بعد «البنك العربي» و«البنك الاسكان» و«البنك
الأردني الاسلامي».

وتبلغ موجودات البنك الأهلي الأردني قبل الدمج ٤٦١,٩ مليون دينار
و١,٦٧٠ مليون دينار لبنك الاستثمار.

وستبلغ حقوق المساهمين لبنك الجديد ٦٧,٨ مليون دينار مع اجمالي
ودائع يصل الى ٤٤٨,٤ مليون دينار و ٢١٩,٥ مليون دينار من القروض.
وبموجب التقويم فإن اللجنة التنفيذية اوصت بحصول مساهمي البنك
الأهلي الحاليين على حوالي ٨٥٪ من رأس مال البنك الجديد اي ٢٦ مليون
دينار.

وسيتقوم رؤس المال المكتسب فيه والبالغ ٤٢ مليون دينار ليقسم الى
٤٢ مليون سهم قيمة كل منها دينار واحد.

ويحصل مساهمو «البنك الأهلي» الحاليين على سهم وربع اضافي
الى جانب سهم جديد مقابل كل سهم قديم في حوزتهم. اما بنك الاستثمار
فان مساهمي سيحصلون على سهم مقابل كل سهم يمتلكونه في البنك اي
ما يعادل ١/٥ من راس المال للمدمج عاكساً لكل الشريك الرئيسي، «البنك
الأهلي الأردني».

وكان «البنك الأهلي الأردني» قد قرر قبل الدمج ان يوزع ١٨٠ فلماً لكل
سهم مقابل ١٤٠ فلماً لمساهمي عاكساً حصة وضعه المالي في سنة
١٩٩٦.

ومن شأن هذا الدمج ان يتيح إمكانية كبر للتوسع الخارجي للبنك
الأهلي الذي لديه حالياً أربعة فروع في لبنان، وفروع في قبرص، وخصصة
فروع في الأراضي الفلسطينية.

وكان البنك الأهلي الأردني توسع في الأراضي الفلسطينية مع افتتاح
ثلاثة فروع له في سنة ١٩٩٥ في نابلس و«الخليل» و«رام الله» وذلك لأول

□ في خطوة طالبت بها لجنة تنفيذية شكلت من اعضاء مجلسي إدارة
«البنك الاستثمار» و«البنك الأهلي الأردني»، تمت عملية اندماج المصرفين في
مصرف جديد أصبح ثاني أكبر مصرف في الأردن من حيث رأس المال
(٤٢ مليون دينار) ليقتضي «البنك العربي» متصلاً بالمصارف الأردنية برأس
مال قدره ٤٤ مليون دينار.

الشارقة صنو أبوظبي ودبي في اتخاذ القرار

فرض ضريبة ٢٠٪ على صافي أرباح المصارف الأجنبية في الإمارات!

وكانت المصارف الأجنبية في الامارات
زالت رأس مالها ولحياظتها من ٤,٢٢٠ مليار
درهم في نهاية ١٩٩٤ الى ٤,٥٤٢ مليار درهم
في نهاية حزيران/ يونيو ١٩٩٦.

وارتفعت قيمة موجوداتها في الفترة ذاتها
من ٤٢,٩٨٤ مليار درهم الى ٤٢,٣٧١ مليار
درهم.

كذلك شكلت هذه المصارف من زيادة قيمة
الائتمان والاستثمارات المحلية من ٢٢,١٨٢
مليار درهم في خواتيم سنة ١٩٩٤ الى ٢٢,٤٢٥
مليار درهم في نهاية حزيران/ يونيو ١٩٩٦.
وهي في معظمها تسهيلات ائتمانية، إضافة الى
مستحققات على القطاع الخاص قيمتها ٢١,٠١٥
مليار درهم، ومستحققات على الحكومة بقيمة
١,٧٣٢ مليار درهم، ومستحققات على الهيئات
الرسمية يبلغ ٢٢٣ مليون درهم، وقروض
وسلف وسحوبات على المكشوف بقيمة ٢٢٣
مليون درهم أيضاً. وتتوقع المصارف الأجنبية
في الامارات ان تكون ارباحها عن سنة
١٩٩٦ زادت بمعدل يراوح بين ١٥ و ٢٠٪ على ما
كانت في سنة ١٩٩٥.

وسيمتد في رأس الخيمة وأربعة في الفجيرة
وثلاثة في عجمان.
ويكتفي مصرف الامارات المركزي
بالاحتفاظ بجزء من الودائع الموجودة في
المصارف من دون ان يدفع عليها فوائد
لاستخدامها كضمان ضد تعرض في مصرف
لمشاكل في مقابل تقديمه الدعم اليها في حال
اعتزاض وضخمها.

وكانت قيمة ودائع المصارف الأجنبية لدى
مصرف الامارات المركزي في نهاية حزيران/
يونيو الماضي ٤,٥١٩ مليار درهم.

المطلوب الماليون اعتبروا ان قرار تصحيح
الضرائب من المصارف الأجنبية سيؤثر في
هاش ارباحها، لكنه ان يؤثر في نشاطها او
وجودها في الامارات.
فتلك المصارف مستقرة في الامارات التي
تشكل قاعدة مهمة لعملياتها في الخليج، لذلك
فان هذه المصارف لن تفكر بالانسحاب من
الامارات، خصوصاً ان المنطقة مقبلة على زيادة
جديدة في مستويات النشاطات التجارية
والمصرفية ولا سيما قطاع الاتصاات والتجارة
تقدر بكثير من ٢٠٪.

□ بينما نهجت إمارة دبي في تعزيز موقعها
ودورها كمركز اقليمي للمصارف الأجنبية التي
تمكنت من تحقيق ارباح هائلة في السنوات
الماضية، اصدر الشيخ حمدان بن راشد، نائب
حاكم دبي ووزير المال والصناعة في دولة
الامارات، قراراً بفرض ٢٠٪ ضريبة على ارباح
تلك المصارف.

ونكرت مصارف مصرفية على رفعة في
المستوى ان الشارقة، ثالث اكبر إمارة في
الدولة، أصبحت صنو دبي وايراضي فقررت
قانوناً يفرض على المصارف الأجنبية الضريبة
ذاتها.

وطالبت تلك المصارف بصداد ضريبة على
صافي ارباحها سنة ١٩٩٦ خلال الربع الاول من
سنة ١٩٩٧.

ويبلغ عدد المصارف الأجنبية العاملة في
دولة الامارات ٢٧ مصرفاً لها ١٩٩ فرعاً، إضافة
الى ١٥ مكتباً تمثيلاً لمصارف اجنبية أخرى،
مقابل ١٩ مصرفاً وطنياً لها ٢٤١ فرعاً في
الامارات.

ويعمل في إمارة دبي ٤٤ فرعاً للمصارف
الأجنبية، مقابل ٤٢ في ابوظبي و١٩ في الشارقة

إنشاء البورصات لا يحل المشكلة

٧٦٨ مليار دولار للأفراد العرب في الخارج باستثناء اللبنانيين والمغاربية!

□ أسواق المال في الشرق الأوسط تعاني من مشكلة تتعدى مسألة نقص السيولة، ألا وهي قلة عدد الشركات التي تعتبر مؤهلة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. وهذا النقص الذي يشكو منه المستثمرون الأجانب، يدفع حتى الأموال المحلية إلى البحث عن فرص في الخارج. وإذا فإن الأرقام التي تدل على هذه الظواهر في المنطقة تبدو مدعاة ذلك أن الأموال الشرق أوسطية المستثمرة خارج بلدانها يبلغ حجمها الآن ٧٦٨ مليار دولار باستثناء أموال اللبنانيين والمغاربية. ومعظم هذه الأموال يملكها أفراد قليلون من منطقة الخليج، بحيث أن ١٨٥ ألف خليجي يملكون أموالاً مستثمرة في الخارج بمقدارها ٧٦٨ مليار دولار. ويشكل السعوديون منهم حوالي ٤٠٪ من هؤلاء يملكون أكثر من نصف تلك الأموال، أي أن ٧٥ ألف سعودي يملكون أموالاً في الخارج بمقدارها ٤٢١ مليار دولار. أما الشركات المحلية في منطقة الشرق الأوسط بما فيها تركيا وإيران وإسرائيل فإنها قليلة العدد وقليلة الترسيل. إذ أن أكبر ٥٠ شركة منها لا يصل مجموع ترسيلاتها إلى ١٠٠ مليار دولار في حين أن الخمسة شركة الأولى في الشرق الأوسط لا تتعدى ترسيلاتها ١٧٠ مليار دولار. وفي حين كان مجموع قيمة الإصدارات الجديدة من أسهم الشركات في العالم كله في العام الماضي ٧٦ مليار دولار، فإن نصيب الشرق الأوسط منها لم يتجاوز ٨٦٠ مليون دولار أي بنسبة

١٪ فقط وهو مبلغ يصل فقط إلى نصف الإصدارات الجديدة في شبه القارة الهندية التي كانت إصداراتها سنة ١٩٩٥ حوالي نصف إصدارات الشرق الأوسط. فأصدارات الشرق الأوسط سنة ١٩٩٥ كانت ٤٥٠ مليون دولار فتكون الزيادة سنة ١٩٩٦ بنسبة ٩١٪. ونظرة سريعة على الجدول المنشور في مكان آخر، وهو يضم الخمسين الأولى من شركات الشرق الأوسط تبين مدى ضعف الأسواق المالية في هذه المنطقة قياساً على أوضاع شركاتها المذكورة.

ومع أن جميع بلدان الشرق الأوسط لديها الآن بورصات وأسواق مالية لتداول الأسهم بما في ذلك بورصة طهران وبورصة بغداد، فإن تلك البورصات في معظمها باستثناء بورصة تل أبيب وبورصة القاهرة، هي بورصات لا تؤدي تماماً الغرض المطلوب من وجود مثل هذه الأسواق ليس فقط بسبب قلة وصغر الشركات المدرجة فيها بل لأنه من غير المحتمل في ظل الانتخابات الاقتصادية والسياسية السائدة أن يتغير الوضع تغيراً جذرياً باتجاه تنشيط الأسواق المالية وذلك لسببين أساسيين:

- معظم الشركات الكبرى الأساسية مملوكة من الحكومات، وعملية تخصيص المملوكة لزيادة حجم التداول في البورصة لا تجري كما يجب لأسباب سياسية.
- أن الكثير من الشركات الخاصة مملوكة من عائلات معينة

من الصعب إقناعها أو حملها على طرح أسهمها للتداول في البورصة خشية أن تفقد السيطرة عليها. وفوق ذلك، فإن معظم بلدان الشرق الأوسط باستثناء قلة منها تعطر تلك الأجانب لأسهم شركاتها إلا في حدود ضيقة جداً، ولهذا يقول الخبراء أن الموضة الدارجة بإنشاء بورصة في كل بلد لا يشكل بديلاً عن إجراء إصلاح اقتصادي حقيقي.

ويختلف الخبراء حول أهمية إنشاء البورصات كوسيلة لدفع التطور الاقتصادي في البلدان النامية، وخصوصاً إذا كانت من البلدان الجديدة والصغيرة جداً. وفي رأي هؤلاء أن المصارف في البلدان النامية، تشكل مصدراً للتمويل أهم بكثير من البورصات، لأن الكثير من تلك البورصات وخصوصاً في البلدان الفقيرة، شحيحة السيولة وبالتالي فهي عرضة للقلقلات الحادة، حيث يمكن أن يتغير الوضع السياسي نتيجة لذلك. كما حدث أخيراً في البانيا وفي بنغلاديش.

ومن الخبراء الاقتصاديين من يفضل الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية على شائكة استثمارات مالية مملوكة مثل بناء المصانع والمزارع التي يصعب نقلها، بدل استثمار أموال في شركات محلية عن طريق البورصة لأن المستثمرين الأجانب قد يترقبون فجأة بيع أسهمهم لأسباب لا علاقة لها بالشركات المحلية أو بالانحسار المحلي مما يعرض تلك الشركات وبلدانها وبورصاتها إلى تقلبات غير محسوبة العواقب.

الشركات الخمسون الأولى في الشرق الأوسط

الشركة	المرتبة	البلد	قطاع العمليات	الترسيمية (بملايين الدولارات)
سابك	١	السعودية	مجموعة متنوعة	٩٩٢٠
اتصالات	٢	الإمارات	هاتفية	٤٧٨٤
الراجحي المصرفية	٣	السعودية	مصرفية	٣٥١٢
ترك هافا يولاري	٤	تركيا	نقل جوي	٣٢٢٨
المؤسسة العربية المصرفية	٥	لبنان	مصرفية	٣٢٢٣
البنك السعودي - الأميركي	٦	السعودية	مصرفية	٣٧٧١
تيفا للصناعات الصيدلانية	٧	إسرائيل	أدوية	٣٧١٢
بنك الكويت الوطني	٨	الكويت	مصرفية	٣٧١٤
بنك الرياض	٩	السعودية	مصرفية	٣٥٢٨
أك بنك	١٠	تركيا	عقارية	٣٢٢٨
سوليدير	١١	لبنان	هاتف	٣٠٤٩
بيزيك	١٢	إسرائيل	مصرفية	١٧١٧
بنك هابو عيم	١٣	إسرائيل	مصرفية عامة	١٦٩٢
سكيكو الوسط	١٤	السعودية	مصرفية	١٦٨٥
بنك لنومي	١٥	إسرائيل	مصرفية	١٥٩٧
البنك السعودي - البريطاني	١٦	السعودية	مصرفية	١٥٧٠
البنك العربي	١٧	الأردن	مصرفية عامة	١٥٠٠
سكيكو الغرب	١٨	السعودية	زراعة أسماك	١٤٨٠
الشركة العربية السعودية للإسمنت	١٩	السعودية	مجموعة متنوعة	١٤٧٧
كوك هولدينغ	٢٠	تركيا	مصرفية	١٤٦٦
تركيا إز بنك	٢١	تركيا	صناعية نפטية	١٣٨٠
بنككم بتر-كيميا هولدينغ	٢٢	تركيا	سيارات	١٣٧٧
إيران خونرو	٢٣	إيران	مصرفية	١٣٦٨
البنك العربي الوطني	٢٤	السعودية	مجموعة متنوعة	١٣٦٦
صناعات كور	٢٥	إسرائيل	مصرفية	١٣٥٥
بنك دبي الوطني	٢٦	الإمارات	مصرفية	١١٩٩
بنك الخليج	٢٧	الكويت	مصرفية	١١٦٠
البنك السعودي - الفرنسي	٢٨	السعودية	آلات صناعية	١١١٤
أر تشليك	٢٩	تركيا	مصرفية	١١٠٣
بيت التمويل الكويتي	٣٠	الكويت	مصرفية	١٠٩٧
بنك المشرق	٣١	الإمارات	مصرفية	١٠٦٤
بنك أبوظبي الوطني	٣٢	الإمارات	آلات صناعية	١٠٥٧
شركة الصناعات الوطنية	٣٣	الكويت	هاتفية	١٠٤٨
شركة الاتصالات المغال	٣٤	لبنان	مصرفية	١٠٠٠
البنك التجاري المغربي	٣٥	المغرب	مصرفية عامة	٩٩٥
هاب باور	٣٦	باكستان	مواد بناء	٩٨٥
شركة الأسمنت السعودية	٣٧	السعودية	كيمياءات متنوعة	٩٨٥
شركة الكيمياءات الإسرائيلية	٣٨	إسرائيل	مصرفية	٩٤١
بنك الكويت التجاري	٣٩	الكويت	مجموعة متنوعة	٩٠٤
أوبا	٤٠	المغرب	مصرفية عامة	٩٠٠
سكيكو شرق	٤١	السعودية	مصرفية	٨٩٧
بنك أبوظبي التجاري	٤٢	الإمارات	مصرفية	٨٨٦
بنك الإمارات العالمي	٤٣	الإمارات	مصرفية	٨٨٣
بنك الخصم الإسرائيلي	٤٤	إسرائيل	هاتفية	٨٨٣
شركة اتصالات البحرين	٤٥	البحرين	مصرفية	٨٧٠
تركيا غراتني بنك	٤٦	تركيا	مواد بناء	٨٣٢
شركة أسمنت اليمامة	٤٧	السعودية	مصرفية	٨١٦
بنك القاهرة السعودي	٤٨	السعودية	تكرير نفطي	٨٠٠
طبراس	٤٩	تركيا	مصرفية	٧٧٩
البنك التجاري السعودي المتحد	٥٠	السعودية	مصرفية	٧٧٣

تصنيفات «كابيتال إنتليجنس» المصرفية

خفض درجة «بنك قطر الإسلامي» و «بنك النيل» المصري

□ أعلنت وكالة «كابيتال إنتليجنس» التي تتخذ من قبرص مقراً لها، عن خفض تصنيف «بنك قطر الإسلامي» من BB+ إلى BB+3، و «بنك النيل» المصري من BB+3 إلى BB+4. على التوالي، مع حالة مستقرة. وعرض السبب في ذلك إلى استقالة المدير العام للبنك حمد البدر الذي تسلم عمله في تموز/يوليو ١٩٩٦، لكن الوكالة في تصنيفها ركزت على المزاياد الإدارية وعلى الاستقرار.

وكان منصب المدير العام في البنك الإسلامي المذكور قد شغل ثلاث مرات منذ ١٩٩٣، مما ينمى بمتابع على صعيد الإدارة العليا تمتعت أيضاً في استقالة عدد آخر من كبار الموظفين. وهذا البنك الذي يحتل المرتبة الثالثة بين البنوك الإسلامية في البلاد، الموجودات هو الأول بين البنوك الإسلامية في البلاد. وقد هيئت رغبة البنك بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة نتيجة ضعف نوعية موجوداته.

أما «بنك النيل» المصري فقد خفضت الوكالة تصنيفه من BB/A-3 إلى BB/A-4، مع حالة مستقرة. والسبب في ذلك إلى استقالة المدير العام للبنك محمد البدر الذي تسلم عمله في تموز/يوليو ١٩٩٦، لكن الوكالة في تصنيفها ركزت على المزاياد الإدارية وعلى الاستقرار.

وكان منصب المدير العام في البنك الإسلامي المذكور قد شغل ثلاث مرات منذ ١٩٩٣، مما ينمى بمتابع على صعيد الإدارة العليا تمتعت أيضاً في استقالة عدد آخر من كبار الموظفين. وهذا البنك الذي يحتل المرتبة الثالثة بين البنوك الإسلامية في البلاد، الموجودات هو الأول بين البنوك الإسلامية في البلاد. وقد هيئت رغبة البنك بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة نتيجة ضعف نوعية موجوداته.

أما «بنك النيل» المصري فقد خفضت الوكالة تصنيفه من BB/A-3 إلى BB/A-4، مع حالة مستقرة. والسبب في ذلك إلى استقالة المدير العام للبنك محمد البدر الذي تسلم عمله في تموز/يوليو ١٩٩٦، لكن الوكالة في تصنيفها ركزت على المزاياد الإدارية وعلى الاستقرار.

بروفيل

الجالس على الحراب...

□ لا أحد يعرف ماذا فعلت وتعمل المعلقة العربية السعودية بالكم الهائل من الأسلحة والأعتدة التي ابتاعها على مر العقود الأخيرة بكلفة بلغت عشرات المليارات من الدولارات، فأصبحت الأفضل تجهيزاً بين جميع دول المنطقة، ربما باستثناء إسرائيل التي تملك صناعات حربية متطورة. ومع ذلك يريد بعض الخبراء الاستراتيجيين بين حين وآخر، أن المملكة السعودية غير قادرة على مواجهة عدوان كبير عليها بمفردها، قياساً على ما حدث بعد الغزو العراقي للكويت عندما اضطرت إلى استقبال جحافل دولية متعددة الجنسيات.

والآن يتروى أن المملكة معلقة بوزير دفاعها وطيرانها الأمير سلطان بن عبد العزيز، بصدد عقد صفقة جديدة مع شركة «لوكد هيرد مارتن» الأميركية لشراء ١٠٠ طائرة حربية من طراز «إف - ١٦» مع لوازمها بكلفة قبل إنها تصل في النهاية إلى حدود ٣٥ مليار دولار، لتحديث سلاحها الجوي ورفع مستواه.

وقد انتشر هذا الخبر أو تسريبه، تردد أن الولايات المتحدة سوف تزود إسرائيل في المقابل بطائرات «إف - ٢٢» المتسلية التي لا تكشف تحركاتها أجهزة الرادار.

والواقع أن السعودية تملك في الوقت الحاضر قوى وأفعال سلاح جوي بين دول الجوار، ومن طبيعة برامج التسليح في العصر الراهن، أنه لا يد من مواكبة التهديد في الأنظمة المسلحة، لذا تذهب الخبرات والتكاليف السابقة سدى، ولا سيما إذا ظلت الاضطرابات الموجبة للتسلح في البداية قائمة وماثلة، وإذا يتسائل بعض الخبراء عن غاية السعودية من تجديد سلاحها الجوي، وهو في حالة معاناة، بينما بقية جيشها أقل قدرة وكفاءة من طيرانها (راجع التحليل في العيزان الخليجي على الصفحة ٧ بعنوان: «رؤية» سياسية أم حاجة استراتيجية؟).

أما الخبراء الاستراتيجيون الممارسون، ومنهم الأميركي أنطوني كورسمان الذي يستشر «الميزان» جانياً من دراسته المتقدمة حول القوات العسكرية السعودية في التسعينات في عدد قليل، فيؤكدون أن السعودية هي الوحيدة بين دول جنوب الخليج التي لديها مفهوم عصري لعمليات الدفاع الجوي. ويقول كورسمان أن سلاح الجو السعودي لديه خبرة مرموقة في العمليات الدفاعية، وأن نظام الدفاع السعودي قد عمل أثناء حرب الخليج لتغطية الشمال والجنوب مما تحسباً لهجمات جوية معادية من اليمن والسودان.

ويعتقد كورسمان، أن السعودية واصلت، بالتعاون مع سلاح الجو الأميركي، التحسين المطرد لأنظمة الدفاع الجوي بحيث تستطيع مواجهة التهديدات العراقية والإيرانية معاً.

فليس صحيحاً، إذن، أن الصفقة الجديدة المزمعة لشراء طائرات حديثة غايتها «رؤية» الولايات المتحدة، كما قيل، لأسباب سياسية، بعد الفواتر التي ظهرت بشأن ملف التحقيق في انفجار الخبر الذي أودى بحياة تسعة عشر عسكرياً

أميركياً وآخرين من جنسيات مختلفة في السنة الماضية والصحيح، كما يكشف كورسمان في دراسته المشار إليها، هو أن المملكة العربية السعودية، بعد تمكثها من أنظمة ومفاهيم الدفاع الجوي الحديثة في التسعينات، تنوي الانتقال من الإطار الدفاعي إلى الإطار الهجومي في القرن المقبل.

ومن الطبيعي أن كلفة مثل هذا الانتقال كبيرة، وربما مرهقة، لكن ذلك يدفع منسوب النقل اللبناني القائل: «إن من يريد أن يسكن لا يعد الأقداح» ومع ذلك، فإن الخبراء الاستراتيجيين يؤكدون أن مثل هذا الانتقال في بلد كالسعودية لن يكون سهلاً حتى مع توفر الموارد اللازمة، وحتى مع الدعم الأميركي والبريطاني، لأن المفهوم العسكري يكامله سوف يتغير تبعاً لذلك، ولأن نقاط الضعف التي برزت في التخطيط والسيطرة أثناء حرب الخليج تشير إلى أن سلاح الجو السعودي يحتاج إلى وقت طويل وتدابير شاقة للقيام بعمليات على نطاق واسع بمفرده.

وقد يكون أن أهل الجزيرة العربية المعاصرين، ينظرون إلى سوابق الطوران، نظرة السلف من الأعراب القدامى إلى سوابق الخيل التي كانوا فيها، إذا حتى ردى، وإذا عدا بها، وإذا استقبل أمتى، وإذا استعبر جنى، وإذا اعترض استوى!

لكن التحديث المستمر للأسلحة، بصرف النظر عن الكلفة، يمثل تحدياً استراتيجياً للقرارات الدائبة، والأهداف

الأخرين، مما يصل معه إمكانية استمرار سباق التسليح في المنطقة. فوجبه الأسلحة القوية هو بعد ذاته من أسباب الحرب، والصراعات. وفي ذلك قال الزعيم الألماني المعروف في القرن الماضي أوتو فون بيسمارك: «إنك تستطيع أن تفعل أي شيء، بالحرب... سوى أن تجلس عليها».

فهل يشهد الأمير سلطان حرايه... ليجلس عليها!

جاك نصر يروض صناعة السيارات البريطانية

الضيف

لبناني أسترالي يقود «فورد» الأميركية في أوروبا!

ولا يقتصر اهتمام جاك نصر بصناعة السيارات على الناحية الإدارية في هذه الصناعة، بل يتعداها إلى الاهتمام بالمسيرات ذاتها، ليعكف على اقتناء مجموعة منها غالية الثمن بينها واحدة من طراز «فورد موستانغ ١٩٦٦»، وأخرى من طراز «جاغوار إي تايب»، وواحدة من طراز «استون مارتن ١٩٦٠».

ويشهد عارفوه بأنه يتقن فن في الأتروخ في المفاوضات، مقرباً بقايلته للسياسة حيث يلزم، وقدرة على استنهاض الحماس والحمية لدى العاملين معه.

وطريقته في المفاوضات تقوم على إيصال الأمور إلى حافة الإتهار قبل الدخول في التوسية، ففي أواخر الثمانينات ظل شهراً كاملاً بلا انقطاع يفاوض النقابات المالية القوية والمتطرفة في الأرجنتين، حيث احتجزه العمال رهينة ليلة كاملة، قبل أن



بصاحته بتبني إنتاج طراز «ك» المصغر، تسلم مسؤولية الشركة في أميركا الشمالية، ثم في أميركا الجنوبية وفي حوض الباسيفيكي وإفريقيا، قبل أن يتسلم رئاسة مجلس الإدارة في أوروبا لفترة قصيرة دامت ١٨ شهراً في ١٩٩٧.

وتقول مصادر «فورد» إن كفاءة جاك نصر الإدارية وأسلوبه الهجومي في طرح أفكاره والدفاع عنها بقلّة عالية بالنسبة، جعله شخصاً لا يستغنى عنه في الشركة وخصوصاً لدى رئيس مجلس الإدارة البريطاني العائد اليكس نرومان، ولا سيما أنه نجح في فرض خطته لتأهيل «فورد» للقرن المقبل قبل إيطاده على وجه السرعة قبل خمسة أشهر إلى القارة الأوروبية لمعالجة تعثر الشركة هناك في وجه المنافسة الشريرة مما قلص نصيبها في الأسواق الأوروبية.

□ شهدت صناعة السيارات البريطانية هزة عمالية في الأسابيع الأخيرة، عندما حاول رئيس شركة «فورد» الأميركية للسيارات في أوروبا الأسترالي اللبناني الأصل (٩٩ عاماً) يتسريح ١٢٠٠٠ عامل من مصنع الشركة في هاليلورد، بسبب الخسائر وضعف الانتاجية. لكن نصر المتهرب له بأنه إداري بارع ما لبث أن توصل إلى حل وسط مع العمال يقضي بتسريح ٨٩٠٠ عامل فقط.

وقد وصل جاك نصر إلى المركز القيادي في «فورد» لامتلاكه الموهلات اللازمة، فضلاً عن أنه كمعلم اللبانيين أو المتحدثين من أصل لبناني يتقن عدة لغات عالمية منها، بالإضافة إلى الإنكليزية، العربية، والأسبانية، والبرتغالية.

وقد ان يتسلم نصر دفة قيادة شركة السيارات الأميركية في أوروبا، حيث ترك

يصل معهم إلى اتفاق يقضي بتسريح أعداد منهم.

ولعل الحدث الأهم الذي بني عليه شهرته ومكانته في «فورد» هو قراره إغلاق مصنع جديد في الفيليبين في وجه معارضة محلية شديدة، وكان بعد حديث العهد في منصبه، وقبل مواجهته النقابات الأرجنتينية بسنوات، أما في بريطانيا، ولكن يبقى خطأ للرجعة يحفظ علاقات طيبة مع الحكومة، فقد عرّف عن احتمال إغلاق المصانع كتيبة مكتبياً بتقليص حجمها، لقاء تعهد العمال بالمرونة وزيادة الانتاجية قبل إقرار بناء مصنع جديد لطراز جديد بعد السنة ٢٠٠٠.

يكفي أن جريدة «فاينانشال تايمز» قالت عنه «إن إخلاصه وثقافته في عمله، وحيويته، وقدرته على الصمم والبصم جعلته في منزلة متميزة لوجهه بين أقرانه الأثرياء».

PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2UN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

العالم
Johnsons International
Millington Road, Hayes,
Middlesex UB3 4AZ
TEL: (0181) 561 7705
FAX: (0181) 561 7454

مباية عيلاني - الطابق الخامس
شارع التوخيخين
راس بيروت - لبنان
حانف ٨٦٣٣٩٠
صمب ١٣/٥١٦٥
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2UN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

المكاتب
العلاقات العامة
مدير الإنتاج
مدير التحرير
النصم والأخراج
الطبعة: بهيج عثماني

النصم والأخراج
النصم والأخراج
النصم والأخراج
النصم والأخراج
النصم والأخراج
النصم والأخراج
النصم والأخراج
النصم والأخراج
النصم والأخراج
النصم والأخراج

ARABIC INDEPENDENT
ECONOMIC JOURNAL